مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

العدد التاسع - اكتوبر ١٩٩١ - ربيع الثاني ١٤١٢ هـ

الأمن الوطني بين مفهومين ، الشعبي الداعي للتطوير ، والحكومي القائم على الردع

العائلة المالكة تسعى لدستور على هواها

تساؤلات مثيرة حول شرعيّة الحكم يعرضها منشور مسجّل في كاسيت

أزمة صامتة بين السعودية والكويت ، وعضّ أصابع بين الدوحة والرياض

مراكز القوى السياسيّة والاجتماعية في المملكة السعودية

شعر

شؤون داخليّة

وطني ثوبٌ مرقّعْ
كلُّ جزءٍ فيه مصنوعٌ بمصنعْ
وعلى الثوب نقوشٌ دمويّهْ
فرّقت أشكالها الأهواءْ
لكنْ
وحّدت ما بينها نفسُ اهويّهْ :
عفّةٌ واسعةٌ تشفي
وعهرٌ يتمتّعْ !

★ ★ ★ ★

وطني : عشرونَ جزّاراً
يسوقون الى المسلخِ
قطعانَ حراثٍ آدميّهْ !
وإذا القطعانُ راحتْ تتضرّعْ
لم تجدْ عيناً ترى
أو أذناً من خارجِ المسلخِ .. تسمعْ
فطقوسُ الذبحِ شأنٌ داخليّ
والأصولُ الدوليّهْ
تمنعُ المسَّ بأوضاعِ البلادِ الداخليّهْ
إنّما تسمحُ أن تدخلَ أمريكا علينا
في شؤونِ السِلْمِ والحربِ
وفي السلبِ وفي النهبِ
وفي البيتِ وفي الدربِ
وفي الكُتُبِ
وفي النومِ وفي الأكلِ وفي الشُربِ
وحتّى في الثيابِ الداخليّهْ !
فإذا ما طلّت التيجانُ تلمعْ
وإذا ظلّتْ جياعُ الكوخِ
تستجدي بأثدادِ عذاراها لتدفعْ
وكلابُ القصرِ تبلعْ
وإذا لم يبقَ من كلِّ أراضينا
سوى مترٍ مربّعْ
يَسَعُ الكرسيَّ والوالي
فإنّ الوضعَ في خيرٍ .. وأمريكا سخيّهْ !

★ ★ ★ ★

فرّقتنا وحدةُ الصفِّ
على طبْلٍ ودفّ
وتوحّدنا بتقبيلِ الأيادي الأجنبيّهْ
عَرَبٌ نحنُ .. ولكنْ
أرضنا عادتْ بلا أرضٍ
وعُدنا فوقها دونَ هويّهْ
فبحقّ « البيتِ »
.. والبيتِ المُقنّعْ
وبجاهِ الشعبيّهْ
أعطِنا يارتُ جنسيّةَ أمريكا
لكي نحيا كراماً
في البلادِ العربيّهْ !

أحمد مطر ــ لافتات ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلة شهرية سياسية

رئيس التحرير : حمزة الحسن

مدير الادارة : عبد الامير موسى

العدد التاسع ـ اكتوبر ١٩٩١ ـ ربيع الثاني ١٤١٢ هـ

الامن كقضية وطنية بين المفهومين الرسمي والشعبي

يشترك الرسميون والمواطنون في المملكة في التعبير عن القلق ، لعدم وجود ما يمكن اعتباره قاعدة ثابتة للأمن الوطني ، على الرغم من أن فلسفة الأمن تختلف في التصور عند الحكم عنها عند المواطن ، وتنتقد الإفتتاحية إقامة النظام الأمني على معادلات خارجية يتبعها فكرة استيراد الامن ، والإغفال المتعمد للمصادر الداخلية لعدم الاستقرار ، وتقترح حلولا استراتيجية للمشكلة ، تأخذ في اعتبارها الإنعكاسات المتبادلة بين التطورات على الاصعدة الإقتصادية ، الاجتماعية والامنية .

ص ٢

دستور العائلة وحقوق الشعب

بناء على انباء بان اللجنة المكلفة بدراسة مشروعي الدستور ومجلس الشورى انهت اعمالها ورفعت الصيغة المقترحة الى الملك ، ينبه الكاتب الى مجموعة من النقاط التي يراها جوهرية ، في تعامل المواطن مع النظامين المذكورين في حالة إقرارهما أو تأخيرهما ، ويشير الى الإنعكاسات السلبية لتأخير الإصلاح السياسي على الوحدة الوطنية ، مؤكدا على ان الحرية هي أمر واقع يجب ان يخلقه الشعب عن طريق الممارسة العلنية ، بغض النظر عن الحدود التي تضعها السلطات الرسمية .

ص ١٢

منشور مثير وقوي

انتشر في الشهر الماضي منشور مطوّل مسجّل على كاسيت بدين العائلة المالكة ويبيّن تجاوزاتها وفق المفاهيم الدينيّة التي تدّعي تبنيها . لم تُعرف الجهة التي وزّعت المنشور ، ولكنه يختلف من حيث المضمون عن معظم ما نُشر في الماضي . في هذا العدد نقرأ تحليلا عن محتويات المنشور والجهة التي يتوقع أنّها وراءه ، كما نقرأ نصّ المنشور المثير ومحتوياته .

ص ١٥

الازمة المرشحة للتفاعل بين المملكة وكل من الكويت و قطر

بينما تستعد دول مجلس التعاون الخليجي لعقد قمتها في الكويت ، في ديسمبر القادم ، فان العلاقات بين الكويت والمملكة ، وبين قطر وكل من البحرين والمملكة تمر بمرحلة تأزم ، كشفت عنها الصحافة السعودية في كتابات عنيفة ضد سياسة الكويت بعد التحرير ، في الوقت الذي تجاهل الكويتيون بصورة متعمدة دور المملكة في الحرب ، ويلقي المقال اضواء تحليلية حول خلفية المشكلتين وانعكاساتهما على مستقبل العلاقات الخليجية .

ص ٢٢

الطلاب ودورهم في العمل الوطني

يسعى الاستاذ محمد الحسين من خلال هذا المقال إلى الإجابة عن التساؤل المطروح حول مبررات غياب حركة طلابية في المملكة ، على الرغم من وجود معارضة سياسية نشطة ، ومع استعراض المبررات التي يعتقد انها تتركز في حداثة التعليم ، والقمع المشدد لأي محاولة لتشكيل تجمعات ، اضافة الى ظروف التحول الاجتماعي غير المواتية ، يخلص إلى ان العقد الراهن يشكل الفرصة الأنسب في اعتقاده لقيام حركة طلابية تعبر عن اتجاهات هذه الفئة من المجتمع دون ان تكون بالضرورة ملحقا للمعارضة السياسية ، كما يحذر من مغبّة اهمال الحكومة لمتطلبات الاجيال الجديدة من الشباب .

ص ٣٤

عرب مابعد أزمة الخليج

العالم العربي بعد ازمة الخليج ، هو غير الذي كان قبلها ، لقد تغير كل شيء ولكن معظم اصحاب القرار لايريدون تفهم حاجات المرحلة الجديدة ، لقد اثارت الازمة حقيقة التناقض بين الاقلية الثرية والاكثرية الفقيرة ، كما كشفت عن نقاط الضعف والقوة الجوهرية في المنطقة ، وفي العلاقات بين دولها ، هكذا يرى جيمس ايكنز السفير الامريكي السابق في السعودية والمستشار البارز في السياسة الخارجية ، في مقالته التي نشرتها مجلة الشؤون الدولية ، وننشر في هذا العدد مقتطفات منها .

ص ٣٧

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله

الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه) ـ اوروبا (٣٥ دولار) ـ بقية دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات باسم H. ALQURAISH وذلك على عنوان المجلة التالي :

P.O.BOX 1532 , LONDON W7 , IEQ

كما يمكنكم مراسلتنا على عنوان المجلة في الولايات المتحدة الاميركية وهو :

MR.ALI P.O.BOX 101452 , NASHVEIL , TN , 37224 , U.S.A

الأمن الوطني بين مفهومين

الشعبـــي الداعـــي للتطويـــر ، والرسمي القائم على تعزيز الردع الخارجي لمشكلات الداخل

قليل من الناس أصيبوا بالدهشة حينما أعلنت الكويت رغبتها في توقيع إتفاق للحماية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، فقد كان مقدرا بعد حوادث أزمة الخليج ، أن حكومات مجلس التعاون لا تعلّق أدنى أمل على العالم العربي في توفير أمنها المحلي أو الإقليمي ، بل أن التوجه التقليدي في الخليج نحو إيجاد توازن في علاقاتها العربية والإسلامية ، قد تراجع بصورة كبيرة ، وحل محلـه إعتماد نفسي وإتكال مطلق على الغرب ، مقابل شعور حاد بالغربة عن المحيط العربي والإسلامي ، الأمر الذي يفسر إقدام الكويت ودول الخليج الأخرى على طرد الالاف من المهاجرين العرب ، ومنهم من أفنى في المنطقة زهرة شبابه .

لكن هذا ليس مربط الفرس ، المسألة المركزية هي فلسفة الأمن كما يراها أهل الحكم وأهل الشارع في دول الخليج .

نظرية الحكم في معالجة التوترات الاجتماعية بضخ الرساميل ، نجحت آنياً ، لكنها شدّدت التوتر في مجتمع العمال المهاجرين

منظور السلطة

يعتبر أهل الحكم أن ثمة مصدرين للخطر على الاستقرار في الخليج ، أحدهما التهديدات الخارجية بالغزو وفرض السيطرة من جانب دول الجوار الإقليمي القوية ، والثاني هو التهديدات الداخلية التي يعتبرونها إمتدادا لمصادر تأثير خارجية ، والتي تتوجه أساسا الى زعزعة نظام الحكم ، وإحلال نظام بديل شبيه للأنظمة القائمة في الجوار .

ولأن مركز التهديد في نظر أهل الحكم هو خارجي ، وأن قدرتهم على مقاومته مهما بلغت لا تستطيع التغلب عليه عند المواجهة ، بسبب فارق القوة البشرية الساحق في دول الجوار ، فان نظرية استقرار الأمن الوطني تقوم على معادلة خارجية تتضمن إشراك أطراف إقليمية أو دولية قوية بالقدر الذي تستطيع تصحيح الخلل في التوازن الإستراتيجي مع دول الجوار ، وعندما تتم صناعة هذه المعادلة فان الشركاء الخليجيين يشترون القسم المتعلق بهم منها ، إن هذا يفسر الإهتمام المبالغ فيه بربط العلاقات الخارجية والإقتصادية ، خصوصا بين دول المنطقة والعالم الخارجي ، على أساس ضمان المصالح المتبادلة ، وبالتحديد ضمان تدفق البترول بكميات وأسعار مناسبة للغرب ، مقابل ضمان الغرب السياسي والعسكري لإستقرار الحكومات المحلية ، وهو مضمون المعاهدة الموقعة بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٤ ، ومضمون الإتفاقية الموقعة بينها وبين الكويت في الشهر المنصرم .

وفي الحقيقة فان القضية تأتي بمجملها ضمن دائرة العلاقات الخارجية ، فعلاقات كل بلد إقليميا ودوليا ، وتشابك المصالح بينه ــ خصوصا بين النخبة الحاكمة فيه ــ وبين دولة أو دول في العالم ، هو الذي يقرر مستوى الضمانات الأمنية لهذه النخبة أو البلد بشكل عام ، ويمكن تتبع الظروف التاريخية لظهور مشكلة الأمن في المنطقة ، لإستبيان العلاقة الوثيقة بين الخارج والتفكير الأمني للنخبة الحاكمة في كل دولة .

لقد ظهرت المشكلة بصورتها الحالية لأول مرة في بداية السبعينات ، في أعقاب الإنسحاب البريطاني من المنطقة ، وكانت المشكلة قد طرحت في مناسبات سابقة وبصورة حادة ، وإن كانت في اطار مختلف عن الإطار الراهن ، وعلى الخصوص حينما هدّد الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم بضمّ الكويت في مطلع الستينات ، ثم طُرحت القضية بصورة حادة في أعقاب سقوط شاه ايران السابق ، و قيام الثورة الإسلامية وما نجم عنها من تهديدات للإستقرار السياسي للانظمة الحاكمة في المنطقة ، لاسيما مع اعتبار أن نظام الشاه السابق كان قد لبس دور الحامي لأمن المنطقة من التأثيرات اليسارية ، التي كان ينظر اليها يوم ذاك باعتبارها المصدر الرئيس للتأثيرات السلبيّة المحتملة ، وقد عرض الشاه بنجاح قدرته على ان يمارس بجدارة هذا الدور عندما استطاعت قواته القضاء على ثورة ظفار العمانية ، لكن الشاه لم يعد في السلطة ، كما ظهر الى الساحة مصدر جديد

للتأثير ، على الإستقرار هو التيار الإسلامي الذي كان حتى وقت قريب غير مسيّس ، وغير متناقض إجتماعياً مع النظام السياسي في المنطقة .

المنظور الشعبي

نظر معظم الباحثين الى مشكلة أمن الخليج من زاوية الآثار الناجمة عن التطورات الإقتصادية ، بالخصوص من زاوية عدم ترافقها مع تطوير مناسب للبناء الإجتماعي ، ولاسيما لوظيفة الدولة في مجتمع تتطور إمكاناته وتتغير مفاهيمه بصورة هائلة السرعة .

وهذا يظهر أن هناك بالفعل منظورين متناقضين للمشكلة ، يتعلقان بالأهداف كما بالوسائل ، فبينما تستهدف الحكومات بصورة محددة ضمان ديمومة بقائها على سدة الحكم ، وتعتقد أن الخارج هو المصدر الرئيس لعدم الإستقرار ، وأن حلّ مشكلة الأمن و الإستقرار السياسي يتمثل في صناعة معادلات داخلية ــ خارجية ضامنة ، فان الناس ــ ولاسيما المثقفين والسياسيين خارج الحكم ــ يسعون الى تغيير يتناول على وجه الخصوص : الإعتراف للقوى الإجتماعية الجديدة بحقّ المشاركة في صناعة القرار ، المتعلق بحاضر الوطن ومستقبله ، ويعتقدون أن التوترات الإجتماعية ، وخصوصا سياسات العزل والإستفراد بالقرار من جانب النخبة الحاكمة ، هي المصدر الرئيس لعدم الإستقرار ، ويمكن العثور على عديد من الناس من القريبين للسلطة ، والمتعاونين معها ، بل وأحيانا الشركاء في الحلقات الأدنى من دوائر إتخاذ القرار ، وحتى بعض أعضاء العائلة المالكة ، يدعون الى الإعتراف بهذه الحقيقة .

وحقيقة الأمر أنه بات من الضروري القيام بتغييرات جذرية ، وربما شديدة القسوة ، بعد أن ثبت بصورة قاطعة ضعف أساسات النظام الأمني القديم وعجزه عن ضمان الحد المطلوب من الإستقرار ، وهو الأمر الذي يعترف به الجميع ، حاكمين ومحكومين .

لكن التغييرات المنشودة تختلف ــ مكانها وموضوعها وأسلوب تحقيقها ــ بين الطرفين .

ولأن الحكومات تنظر الى مشكلة الأمن باعتبارها مستوردة من الخارج ــ من العالم العربي بصورة خاصة ــ فقد بدأت بتكثيف إجراءات العزل التي كانت في الأصل مكثفة وشديدة ، إذ تمّ إتخاذ إجراءات فوريّة بطرد الآلاف من المهاجرين العرب ، ولاسيما من الدول التي لم تؤيد الموقف الخليجي خلال الحرب ضد العراق .. على أن هذه الإجراءات لم توفر حتى رعايا الدول التي أيّدت وشاركت في الحرب مثل مصر ، التي أخرج من أبنائها عدة مئات ، ومُنعت عودة معظم الذين غادروا المنطقة خلال الحرب .

إضافة الى ذلك ، فقد تمّ وضع قيود على هجرة العمال من الدول العربية ، كما سيتم إعادة تقييم نظام المساعدات الإنمائية للدول العربية على ضوء مستوى تعاونها الأمني .

لكن التطورات التي حدثت في المنطقة ولاسيما في الكويت والمملكة العربية السعودية أثناء الأزمة وبعد التحرير ، وخاصة التحركات المطالبة بالإصلاح السياسي ، تدلّ على ان ثمة مشكلات وبؤر توتر لا علاقة لها إطلاقاً بالخارج ، وأنها ستبقى مصدر تهديد للإستقرار أيا كانت الإجراءات المتخذة لتحييد التأثيرات المنعكسة من الخارج ، كما أن ضرورات الحياة والإقتصاد توجب الإنفتاح على الخارج والتعامل معه ، وبالتالي التعرّض لتأثيراته ، بغض النظر عن الإجراءات المتخذة لقمعها أو تحييدها ، وينبغي التفكير بجد في وضع اطارات لإستيعاب هذه التأثيرات ، وجعلها ضمن المستوى المقبول أو حتى إستثمار وجهها الإيجابي .

العائلة المالكة تعتبر الحالة الأمنيّة إنعكاساً لأوضاع خارجية ، والجمهور يعتبرها إنعكاساً للحاجات المستجدّة لمجتمع سريع التطوّر

المصادر الداخلية لعدم الإستقرار

ثمة مصدران رئيسيان لعدم الإستقرار في كل من دول الخليج العربي ، نتج كلاهما عن التطورات الإقتصادية ، التي رافقت تدفق عوائد البترول في المنطقة . وأول هذين المصدرين يتجلى في إنعكاسات هذا التطور على المجتمع ذاته . إن التحول الواسع النطاق في نمط المعيشة ، هو ضمناً تحوّل في أنماط التفكير وأسلوب التعامل مع المحيط . أما الثاني فتجلى في ظهور العجز السكاني ، وعدم قدرة المجتمعات المحلية على تلبية الحاجات البشرية للنشاط الإقتصادي الجديد .

وفي الأول فقد عجزت الإطارات الإجتماعية السائدة ــ السياسية والإقتصادية ، وتبعاً الثقافية ــ عن إستيعاب التطورات الهائلة في

اتجاهات الإقتصاد المحلي ، والموقع الجديد للمنطقة ــ المملكة بشكل أخص ــ ضمن النظام الإقتصادي العالمي ، وبالتالي مكانتها في منظومة العلاقات الدولية ، سيما بعد الأزمة البترولية في منتصف السبعينات . فمجتمعات المنطقة التي تتعرض لهذه التغييرات ، مازالت تعيش في الإطارات القديمة التي ورثتها من عصر ما قبل النفط ، ولم تعد الآن مقبولة أو قادرة على إستيعاب الجديد ، ليس فيها فقط بل وفي أي منطقة أخرى تعرضت لتأثيرات مماثلة ولو بصورة غير مباشرة ، وقد كتب الكثير عن الآثار التي يمكن ان يخلفها التطور الإقتصادي على المجتمع ، ثقافته ونمط حياته وعلاقاته الداخلية ونظرته الى الحياة والمستقبل ومن في محيطه القريب ــ بما لا يحتاج الى تكرار ــ .

وكان من الضروري ان لا يصطدم النمط الثقافي والمعيشي السائد بالمضامين الثقافية لأنماط المعيشة والتفكير القادمة مع التطور الإقتصادي ، لكن هذا كان يحتاج في الحقيقة الى استعداد داخل المجتمع ، قد يتناول تغيير الكثير من المفاهيم والقيم التي يتبناها والمتعلقة بنظرته الى ذاته و فلسفة علاقته مع الخارج ، ومدى قدرة الأساسات الفلسفية لثقافة المجتمع على استيعاب التطور المستمر وتكييفه ، بينما يكون في مهبّ رياح التأثير ، ثم وبصورة أخص الإطارات الجديدة التي يجب إضافتها لإستيعاب القوى الإجتماعية التي يقدّر أن التغيير الإقتصادي سيفرزها بصورة قطعيّة ، ومكانتها من سلّم العلاقات الإجتماعية ، و من خريطة تقسيم القوى داخل المجتمع ، وبطبيعة الحال علاقاتها مع السلطة السياسية .

أما الثاني من مصادر التأثير على الإستقرار ، فيمكن إختصاره في عدم التناسب بين الحجم ا لسكاني والحجم الإقتصادي للمنطقة ، فمنذ تصاعد أسعار البترول في النصف الثاني من السبعينات ، وجدت المنطقة نفسها أمام إمكانيّة كبيرة للرفاهية و تغيير مظهر الحياة الفقيرة الذي وسم المراحل السابقة ، لكن الحجم الضئيل للسكان في المنطقة ، لم يكن قادرا على توفير القدر الكافي من قوة العمل اللازمة لإستثمار الإمكانيات المالية ، وبالتالي فلم يكن بد من استيراد قوة العمل من الخارج .

ومع التزايد المضطرد في حجم قوة العمل الخارجية ، فقد بدأ المهاجرون يشكلون مجتمعا متخارجا في المجتمع الخليجي ، اذ أن قوانين الهجرة المحلية وضعت الكثير من العوائق للحيلولة دون اندماج هؤلاء في النسيج الإجتماعي ، ومنع التفاعل الإيجابي بينهم وبين المجتمع المضيف على اي صعيد ، ومن هنا بدأ يتكرّس الوجود الواقعي لمجتمع من طبقتين منفصلتين ، طبقة عليا تتمثل في المواطنين الذين يحملون الجنسية الوطنية ، تشتري أسباب الرفاهية باستثمار قوة عمل الآخرين ، وأخرى دنيا تتمثل في العمال المهاجرين ، تبيع قوة حياتها لتشتري لقمة العيش ، وبينما وفرت القوانين المحلية للمواطن كل أسباب الرفاهية والأمان المعيشي ، فان الثاني بقي محروما من الحقوق التي يمكن أن يبني عليها بناءاً طويل الأمد ، كما أبقي المهاجر تحت رحمة المواطن ضمن النظام الذي يلزم المهاجر بأن يكون له كفيل محلي على الدوام .

وفي بلد مثل المملكة ، فان القانون يمنع المهاجر من تملّك أيّ مال ثابت أو عقار ، كما يمنعه من أن يكون مالكا لعمله بصورة منفردة، اضافة الى أن تصريح الإقامة المؤقت الذي يحصل عليه ، لا يتمدّد الى أيّ أحد من أقاربه إلاّ بتصريح خاص وكفالة مستقلة .

يأتي كل مهاجر من بلاده وهو يحمل ثقافته الخاصة وطموحاته الحياتية ، وامله بأن يكون عنصراً فاعلاً في مجتمع جديد ، يتشارك وإياه في جني ثمرات عمله ، لكنه إذ يواجه لاول وهلة التصنيف القائم على اعتبار المهاجرين طبقة مفصولة ومقيّدة ، فان طموحاته المستقبلية تتجه الى ما بعد مغادرة المنطقة ، والعودة الى بلاده أو أي بلاد أخرى يمكن له الحياة المستقرة فيها ، وبالتالي فان العلاقة من جانبه تنبني على اساس أنها مؤقتة ، وتتكرّس في نفسه فكرة عدم الحاجة لبذل الجهد في التفاعل مع المجتمع الجديد ، وبنفس المقدار يتمّ تصور العلاقة من جانب المواطن الذي يمارس هنا دور الكفيل .

ان النتيجة الطبيعية لهذا الوضع ، هو اعتماد التطور الإقتصادي والرفاهية ، بل وحتى ضرورات المعيشة في المجتمع على قوة عمل قلقة ، وهذا القلق ليس مسبباً لعدم ضمان الإستقرار المعيشي وحسب ، بل هو ايضا مصدر للتوتر الإجتماعي ، من حيث أنه أحد مولّدات القهر والإحتقار ، والشعور بعدم الجدوى المعنوية للحياة في نفوس المهاجرين ، كما أنها في جانب المواطن تكرّس الإيمان الخاطىء بإمكانية شراء الرفاهية

الأمن كمشكلة في الخليج ، هو نتاج التطور ذي البعد الواحد ، وعدم التناسب بين الحاجات الاقتصادية والامكانات البشرية

والتقدم ، والمستقبل الأمثل بالمال ، وترفع الحواجز النفسية التي تمنع إستغلال الإنسان للإنسان مقابل لقمة عيشه .

وتبدو بعض مخاطر هذا الوضع في الداخل ، حينما يتعرض أي من هذه الأقطار للتهديد ، فالمهاجرون الذين لم يسمح لهم في أي وقت بإمكانية الإنتماء الى هذا الوطن ، لا يجدون أنفسهم معنيين بالمشاركة في الدفاع عنه ، وقد رأينا أن رد الفعل الطبيعي خلال الأزمة من جانب هؤلاء ، هو الهجرة المضادة الى أوطانهم ، حيث يمكنهم أن يتعاونوا مع ابناء جلدتهم على توفير الحد الأدنى من الأمان المستقبلي . لكن الجانب الأهم من مخاطر الحالة غير الطبيعية هذه ، يتمثل في أن العمال المهاجرين ، وهم في بعض البلدان أغلبية مثل الأمارات (٨٢ ٪ من اجمالي السكان) لن يكونوا قادرين على المساعدة في ضمان السلامة الإجتماعية للبلد الذي يعيشون فيه ، بالنظر لكونهم جماعة مقهورة ، يمارس ضدها تمييز غير قابل للتبرير .

ويمكن التعرف على أهمية هذا العنصر من خلال تصنيف الحوادث الجنائية المسجلة ، والتي يظهر فيها أن نسبة الحوادث التي ارتبطت بالأجانب كانت عالية بالقياس الى حجمهم العددي ، قياسا الى النسبة العامة في المنطقة ، ولا يمكن بالطبع ارجاع هذا الأمر الى فساد هؤلاء بالأصالة ، أو أنهم جاؤوا من مجتمعات تشجع الجريمة ، بل الى حالة القهر التي يعيشونها في ظل التمييز الجائر في المجتمع المضيف

إستثمار ظرف الوفرة المالية

لقد أدرك الكثير من المخططين في المنطقة وخارجها ، حقيقة الآثار السلبية التي يتوقع أن يؤدي اليها التطوير الإقتصادي السريع ، غير المتوازي مع تطوير مناسب في البناء السياسي ــ الإجتماعي ، وكان يفترض بالسلطات في المنطقة ان تأخذ العبرة من تجارب الدول الأخرى التي مرّت بنفس التجربة ، بل وأن تستثمر الظرف الذي صنعته الفورة البترولية في حل مشكلاتها الرئيسية .. هذه المشكلات التي ما كان يمكن أن تحل إلا في ظل توفر الموارد المالية والنشاط الإقتصادي ، ومنها على الخصوص مشكلة نقص السكان وقوة العمل المحلية .

لقد استثمرت دول كثيرة في العالم فورات النشاط الإقتصادي ، في حل مشكلة نقص الطاقة المكانية ، ونضرب على سبيل الخصوص مثال الدول التي تكوّنت ونَمت قوتها واقتصادياتها ، بفعل استقبالها لموجات الهجرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ، والتي لاتزال حتى اليوم حريصة على استقبال عشرات الآلاف سنويا من المهاجرين ، وهي تضع باستمرار برامج لإدماجهم في مجتمعها .

من ناحية أخرى فان معظم الدول القوية الان والمستقرة سياسيا ، كانت قد مرت بفترات اضطراب اجتماعي وسياسي نتجت عن تحولات اقتصادية ، وتطور في تقييم الناس لذاتهم وعلاقاتهم مع المحيط ، كما هو شأن دول الخليج اليوم ، وقد تم حل هذا الاشكال عن طريق توسيع إطارات العمل السياسي والإجتماعي ، بحيث اصبحت تسمح بمشاركة كل أصحاب التطلّعات و الطموحين في المجتمع .

لكن مثل هذا التطوير الذي يبدو إعتياديا وطبيعيا ، هو من اصعب الخطوات بالنسبة للحكومات المحليّة في الخليج ، بالنظر الى أنه يتناول مباشرة تغيير فلسفة العلاقة بين مؤسسة الدولة الرسمية من جهة ، وأبناء الشعب من جهة ثانية ، وبالتالي مكانة السلطة في المجتمع ، ومكانة النخبة الحاكمة ــ بالتحديد العائلة الحاكمة ــ التي لا تستند الى أي أساس من الشرعية باستثناء التاريخ الذي يعتبر اليوم حكم الأمر الواقع .

منذ نهاية الستينات ظهرت دعوات كثيرة لتطوير النظام السياسي في الخليج ، وشهدت المملكة العربية السعودية بالخصوص ، محاولات متعددة للتغيير من داخل العائلة المالكة في بعض الأحيان ــ مثل مشروع الدستور الذي وضعه الأمير طلال في نهاية الخمسينات ــ ، ومن جانب المثقفين تمثلت في التنظيمات المتعددة للمعارضة السياسية ، ومن جانب الجيش الذي قام ضباطه بسبع محاولات انقلابية على الأقل في الستينات والسبعينات ، كما أن الظروف التي سادت الشرق الأوسط منذ بداية الخمسينات كانت تصب في هذا الإتجاه ، لكن العائلة الحاكمة كانت على الدوام تستعمل اسلوب المماطلة ، وتستثمر عامل الزمن في امتصاص قوة دفع الحركات المطالبة بالتغيير ، وبعد التصاعد الكبير في أسعار البترول في النصف الأول من السبعينات ، ثم في أواخرها ، تمّ

إستخدام سلاح العائدات بفعالية منقطعة النظير ، وكانت العائلة الحاكمة تراهن دوما على إمكانيّة إحلال الرفاهية كبديل عن المشاركة الشعبية في السياسة ، والحرية الإقتصادية كبديل عن الحريات السياسية .

ومن أجل تكريس فكرة مجتمع النخبة المرفهة ، فقد تمّ فتح الأبواب أمام إستثمار قوة العمل الأجنبية ، وتعزيز قيم الإستهلاك باعتبارها قيما أصليّة لتمييز الإنسان الأمثل ، وعلى صعيد آخر تمّ إسباغ المشروعية على الفكرة ا لعنصرية ، التي تقول بأن المجتمع السعودي والخليجي هو مجتمع متميّز ، وأن الرفاهية التي حصل عليها ، جعلته موضع أطماع الجيران والأشقاء في العالم العربي والإسلامي ، وبالتالي فقد بُنيت علاقة تتسم بالحذر والتوجس بين ابناء المنطقة وبين اشقائهم العرب والمسلمين ، وقد تعززت هذه الصورة خلال أزمة الخليج ، وهي الان احدى محركات السياسة في المنطقة ، وكانت وراء تردّد دول الخليج في تطبيق اعلان دمشق ، ثم في قرارها بالتخلّي عن الشقّ الأمني والعسكري منه .

سياسة الأبواب المشرعة

أدّت هذه الفكرة التي لا يتوقف المسؤولون ووسائل الإعلام ا لموجهة رسمياً عن التأكيد عليها ، الى انقطاع نفسي ، ومحاولة للإنقطاع الثقافي والإقتصادي عن العالم العربي الذي هو المحيط الطبيعي لابناء المنطقة ، واستبدال الإتصال بالعالم العربي والإسلامي ، بفتح القنوات على أوسع ما يكون مع الغرب ، باعتبار أنه الوحيد الذي يستطيع المساعدة في التقدم من ناحية ، وتوفير الحماية ضد مطامع الجيران من ناحية أخرى ، ونجد أحد دلائل هذه السياسة في تقليص البعثات الدراسية للطلبة السعوديين الى الجامعات العربية ، وتكثيفها الى الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى في تلك التخصصات ، التي يشهد فيها للجامعات العربية بالتفوق مثل ، دراسة الآداب العربية والتاريخ الاسلامي بل واحيانا الشريعة . كما نجد لها مثالا في عدم التناسب بين حجم التجارة الخارجية والتوظيف الإستثماري بين دول الخليج ــ المملكة خصوصا ــ من ناحية ، وبين العالم الإسلامي من ناحية أخرى ، قياسا الى حجمها مع الولايات المتحدة وأوربا واليابان .

لكن هذا التصوير أصبح بذاته أحد مصادر التوتر ، بالنظر الى التناقض بين نمط الحياة والتفكير في الغرب ، مع نظيره في الخليج والجزيرة ، وتدلّ أسباب الإحتجاج المعلنة وتحليل التوترات الإجتماعية التي حدثت في البلاد خلال العشرين عاما الماضية ، على تزايد الإنشقاق الإجتماعي بالتوازي مع رسوخ اثار سياسة الأبواب المشرعة مع الغرب ، على الرغم من الدعاوى الرسمية المتكررة بان الحكومة مهتمة بالتصدي للاثار الضارة لهذه السياسة ، و المحاولات التي تبذلها المؤسسة الدينية الرسمية في هذا الإطار .

وفي مطلع العام الهجري ١٤٠٠ ــ نوفمبر ١٩٧٩ ــ حينما اعلنت الحركة الدينية ، التي يقودها جهيمان العتيبي التمرّد على السلطة ، فان أبرز موارد احتجاجها كان ذلك المتعلق باطلاق الحكومة يد الغربيين في أمور البلاد ، وبالخصوص في صناعة مستقبلها ، وتكرر هذا الإحتجاج في التحركات الإحتجاجية خلال أزمة الخليج ، كما أنه أحد المبررات الرئيسية التي تطرحها المعارضة السياسية المنظّمة في دعايتها ضد الحكم السعودي .

لقد اصبح انتقاد التاثيرات السلبية لسياسة الأبواب المشرعة أمام الغرب ، والتحذير من مخاطرها وانتقاد الحكومة لأجلها ، موضعا لإتفاق جميع القوى الإصلاحية في المملكة ، بما فيها تلك المتهمة بالدعوة الى تقليد نمط الحياة الغربية ، او التي تدعو الى علاقات هيكلية مع الغرب ، وبالتالي فان تقييم هذا الموضوع ، وتقييم أسلوب التعامل معه وعلاجه ، أضحى واحدا من أبرز موارد الإنشقاق السياسي .

أيّ مستقبل

يتزايد الشعور بين مثقفي المملكة والخليج ، بأنّ الإنتكاسة التي تمثّلت في غزو العراق للكويت ، والعجز الفاضح لدول مجلس التعاون عن معالجة المشكلة ، ثم ارتماؤها المطلق في أحضان المشروع الأمريكي ، كان في حقيقة الأمر نتيجة طبيعية لهزال السياسات التي إتبعت قبل الأزمة ،

وبالتحديد خلال الفترة الفاصلة بين منتصف الستينات وأواخر الثمانينات ، بما في ذلك السياسات الإقتصادية ، ونظام العلاقة بين أهل الحكم وبقية أصناف الشعب ، إضافة الى الأسس التي أقيمت عليها علاقات البلاد الخارجية .

لم يكن أحد ليتوقع أن تستطيع أي من بلدان الخليج الصمود في مواجهة أزمة كالتي حدثت ، لا لضعف البنيان العسكري فقط ــ على الرغم من التقصير الفادح فيه ــ بل وايضا لعدم الإستجابة الصحيحة من جانب مخططي السياسة الرسمية وأصحاب القرار على الأخص لمتطلبات التغيير الذي طرأ على المنطقة ، وإهمال النخب الحاكمة معالجة المهمات المركزية ، ووضع استراتيجيات لصناعة المستقبل تتجه الى معالجة المشكلات الأساسية ، بدل التركيز على المشروعات التظاهرية والمسكّنات الآنية لأزمات تحتاج الى علاج جذري يحول دون تفجّرها مرة أخرى .

لا بدّ أيضاً من الإعتراف بالحقائق القائمة في البلاد ، والأخذ بعين الإعتبار الحاجات الحقيقية ، ليس الحاجات الراهنة فحسب ، بل وأيضا الحاجات المستقبلية عندما نسعى لحل قادر على الصمود خلال المستقبل ، ونبغي التركيز على ثلاث قضايا رئيسية نعتقد ان فيها يكمن الحل ، كما أن تركها هو ما يغذّي الإضطراب والقلق .

*** لا بدّ أولاً من الإعتراف بأن القوّة الفاعلة في المجتمع السعودي اليوم ، لم تعد تلك التي يمكن قيادتها بالاسلوب التقليدي المتبع في المملكة والخليج ، والقائم على التخويف من جهة ، وشراء الصمت من جهة اخرى . إن معظم الناس من الأجيال الجديدة تبحث عن مكان في السلّم الإجتماعي ، وتبحث عن دور ، وتشعر أنها أقدر من الطبقة الحاكمة ا لتقليدية على قيادة البلاد نحو المستقبل الأصلح . لم يعد معظم الناس يشعرون بأن أهل الحكم يملكون الكفاءة اللازمة لإدارة البلاد ، وقد كشفت أزمة الخليج عن نقاط ضعف ، لا يمكن تأويلها بغير إنعدام أهليّة القيادة عند أصحاب القرار . أما الإدعاء بالحق الديني أو التاريخي في السلطة ، فهو اليوم موضع سخرية من جانب الأقربين لأهل الحكم ، فضلاً عن الأبعدين .**

ونعتقد أن المخرج الواقعي للعائلة المالكة ــ اذا كانت مهتمة بحفظ مكانتها السياسية ــ يكمن في تخفيف القيود المشددة التي تفرضها على ممارسة أبناء الشعب ــ بمن فيهم المثقفون وأهل الرأي ــ لحقهم البديهي في التعبير عن آرائهم بحرية عبر القنوات المتعارفة . إن ذلك يحتاج بداهة الى رفع تسلط الأجهزة الأمنية عن حياة الناس الخاصة والعامة ، وإنصرافها الى مكافحة الجريمة ، بدل مكافحة الأفكار . كما يحتاج الى تحرير الصحافة والطباعة والنشر من تسلّط وزارة الداخلية ، التي حوّلتها الى دكاكين لفئة محدودة من الأمراء ، رغم أنها من الناحية الرسمية صحافة أهلية تعمل باعتبارها مشروعات تجارية .

*** من ناحية أخرى فان صناعة الدولة القوية وضمان الإستقرار المعيشي والأمني على المدى البعيد ، بحاجة الى معالجة المشكلة السكانية في البلاد ، هذه المشكلة التي تتجسد في عدم التناسب الحالي بين الطاقات ــ الحاجات الإقتصادية وبين الحجم السكاني ، ان حل هذه المشكلة يجب أن ينطلق من الإيمان بقيمة المساهمة الفعلية من جانب العمال المهاجرين ، وأن من حقهم إذ يقومون بهذا الدور ، أن يكونوا شركاء في ثمار عملهم .**

من الطبيعي أن يكون من بين أهداف العمل الوطني على المدى المنظور ، تشجيع إستيطان المهاجرين من الدول العربية الشقيقة ، عن طريق التجنيس أو الحصول على الإقامة الدائمة والتملك ، وإلغاء القوانين التي تشرّع التمييز ، مثل إلزام المهاجر بأن يكون له كفيل ، ومنعه من التعبير عن رأيه أو إجباره على العيش في عزلة عن الحياة الإجتماعية .

*** لايمكن حل المشكلات الكبرى ، أو صناعة الحلول التاريخية دون مشاركة أصحاب ا لرأي والخبرة من أهل البلاد ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا اعترفت الحكومة بحق الشعب ، في الإطّلاع على حقيقة ما تواجهه البلاد من مشكلات ، والمشروعات المقترحة لمعالجتها ، وهذا يحتاج الى التخلّي عن حالة السريّة المفرطة في العمل الحكومي ، والتي**

الوفرة المالية توفّر الظرف الأمثل لمعالجة الثغرات الأساسيّة في حياة البلاد ، والنجاح الحقيقي للحكم مرهون بقدرته على وضع حلول جذريّة للمشكلات المزمنة والمستقبليّة

تؤطر حتى تلك القضايا التي لا تحتاج الى إخفاء .

إن الوضوح في العمل السياسي و مصارحة الناس بما يحيط بوطنهم ، هو السبيل الوحيد لضمان تفهمهم لمشكلات السلطة السياسية ، وإثارة حماسهم لمساعدتها في إنجاز الأهداف الوطنية .

سيكون إنجاز هذه المهمات سهلاً ، لو كانت السلطة الحاكمة في بلادنا تقوم على فلسفة أخرى ، غير تلك المعتمدة في الوقت الراهن ، ولهذا فإن إصلاحا من هذا النوع بحاجة الى تغيير في فلسفة الحكم ، ونشير خصوصا الى التغيير المطلوب في تقييم الأسرة المالكة لدورها ضمن النظام السياسي وضمن تركيب الدولة . إن العائلة تنظر الى مكانتها ، إنطلاقا من فكرة أنها « تملك » الدولة ، ولذلك فأنها تتصرف كيف أرادت ، دون مراجعة أي أحد في أي قضية . ومن الضروري اليوم أن يعاد النظر في هذا المفهوم ، إذ أن الناس لم يعودوا قابلين لأن يملكوا ، كما أن البلد لم تكن يوما ، كما ليست اليوم معروضة في السوق لكي تكون قابلة للتملك من جانب أحد .

أصبح إنتقاد التأثيرات السلبيّة لسياسة الأبواب المشرعة أمام الغرب وانتقاد الحكومة من أجلها ، موضعا لاتفاق جميع القوى الاصلاحيّة في المملكة ، بما فيها تلك المتهمة بالدعوة الى علاقات هيكليّة مع الغرب

واذا كان هذا المفهوم قد إمتد الى العصر الحاضر من بدايات القرن حينما كان أمير القبيلة يملك القبيلة المغلوبة ، بعد أن ينتصر عليها في الحرب ، فإن هذا المفهوم ، وإن جادل دونه البعض ، هو موضوع للتندّر بحيث لا يستحق أن يُطرح للنقاش . ينبغي في حقيقة الأمر النظر بجدّ في تحديد دور السلطة السياسية في الدولة ــ الوطن ، بوضع أساس جديد يأخذ في الإعتبار مكانتها التاريخية ، دون حيف على مكانة الشعب ، وعلى الخصوص مطالب المشاركة من جانب الأجيال الجديدة التي لا ترى نفسها معنيّة بما كان في الماضي .

لعل أهل الحكم يعلمون بحقيقة الإنهيار الذي آل إليه وضع البلاد ، بما يهدّد وحدتها الوطنية . إن الصراع السياسي ينمو اليوم في الإطار المذهبي ، والقبلي والمناطقي ، ولا يمكن بالطبع أن نوجّه اللوم الى وجود مذاهب أو مناطق متمايزة في البلاد ، بل ينبغي توجيه اللوم الى القهر الذي يوقع على الناس دونما جريرة ، بحيث يجدون أنفسهم محشورين ، رغماً عنهم في صراع لم يقرّروه ، ولا يجدون بالتالي ملجأ يحتمون به ، سوى أهل مناطقهم أو قبيلتهم أو مذهبهم ، حين عجزت ا لدولة عن أن تكون الأب الحامي ، والمدافع العادل عن مواطنيها .

إنّ توجيه اللوم للمشايخ أو المتعصبين ، كما يحلو لبعض المسئولين أن يفعلوا ، للتخلّص من مسؤولية الأخطاء ، لا يكفي في الحقيقة لحل المشكلة ، وغاية ما يؤدي إليه ، هو تعميم الشعور بغياب الدولة وانحسارها ، إلاّ في صورة شرطي يعيش على تخويف الناس برشاشه .

نشعر ــ كما الكثير من أهل الرأي والسياسيين في بلادنا ــ بأن المملكة اليوم تواجه مستقبلا أكثر غموضاً من أي وقت مضى ، وأن هناك العديد ممن يتحدث عن تسيّب البلاد ، وغياب السلطة ، وتزايد مراكز القوى التي يعمل كل منها لحسابه الخاص .. وفي ظلّ هذا الوضع لا يجد أهل الحكم من وسيلة لإثبات وجودهم سوى الإنجرار أكثر فأكثر باتجاه استعمال أساليب القهر والتخويف ، لإجبار الآخرين على الصمت ، ظنّاً منهم بأن الصمت حلاّل المشكلات .. وكنا نعتقد أن أهل الحكم سيتوقفون ملياً عند القضايا التي أثارتها أزمة الخليج ، لكن لا يبدو أن الناس في الدوائر العليا اعتبروها أكثر من مجرّد أزمة عابرة ، وأن الإتكال على الولايات المتحدة هو الحصن الحصين من المشكلات ، ونخشى أن مثل هذا النهج لن يكون وراءه إلاّ الإنهيار .

الصحيح اليوم ، هو التفكير في المستقبل ، وعدم الجمود على التاريخ ، فاذا كان أهل الحكم قد اعتادوا على علاج المشكلات بالإسبرين ، أو باستئجار الحلول ، فإنّ اليوم غير الأمس ، والمشكلات أصعب وأشدّ من أن يتحملها غير أهلها ، واذا كان عدم الإعتراف بحق الشعب في المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله ، عائد الى الخشية من تزلزل مكانة الأسرة المالكة ، واضطرارها الى المزيد من التنازل عن مكانتها . فان القوة التي كانت تملكها في الماضي للحفاظ على هذه المكانة ، انتقلت اليوم ــ أو هي في طور الإنتقال ــ الى الآخرين ، الذين قد لا يكونون ــ حينما يفيض الكيل ــ شديدي الإهتمام بالتاريخ ، ورجال التاريخ . ومن الأحسن للعائلة المالكة ، أن تتوصل الى وضع لها ضمن الدولة ــ الوطن ، يعترف به الجميع ، ويرضى به الجميع ، من منطلق الشراكة في الوطن ، والشراكة في المستقبل بسرّائه وضرائه . ان هذا يحتاج الى الكثير من القسوة ، والكثير من التصميم ، لكن لا يبدو أن ثمّة مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه البلاد سواه .

صفقة أردنيّة ـ سعوديّة

إعتقال محمد الفاسي وتسليمه الى السعودية

سلّم الاردن يوم الاربعاء ، الموافق للثالث من اكتوبر الجاري ، رجل الاعمال السعودي محمد الفاسي في عملية ترمي الى إعادة الجسور مع السعودية التي قطعت بعد أزمة الخليـج .

فقد شنت قوات كوماندوز اردنية هجوما على فندق كان يسكن فيه الفاسي والقت القبض عليه ورحّلته على الفور الى جدة حيث كان القبض عليه مطلوباً منذ عدة أشهر .

ومحمد الفاسي هو نجل الامام شمس الدين الفاسي امام الطريقة الصوفية الشاذلية ، ويطلق عليه عادة لقب الامير ، وابنة الفاسي ـ هند ـ متزوجة من الامير تركي بن عبد العزيز ، نائب وزير الدفاع السابق . كما ان تربط عائلة الفاسي علاقات مصاهرة مع اعضاء آخرين في الاسرة الحاكمة ، من بينهم الامير فيصل بن فهد ، الرئيس العام لرعاية الشباب وابن الملك فهد .

ولم تكن العلاقات مستقيمة بين العائلتين فقد توترت بعد اعتراض الملك فهد ، الذي كان وقتها وليا للعهد ، على زواج ابنه الامير فيصل على ابنة الفاسي ، وضغط على نجله لتطليق امراته لكنه لم يوفق ، فعمد الى ممارسة ضغوط على الفاسي ، ومن اجلها غادر الفاسي المملكة للاقامة في الخارج .

وقد مارس محمد الفاسي نشاطات اعتبرت مصدر احراج للعائلة المالكة حيث كان يستقطب الامراء الشبان في لوس انجلوس بالولايات المتحدة عبر وسائل اعتبرها الكثيرون مخلةً بالآداب ومادة لتغذية الصحافة الامريكية عن نشاطات غير اخلاقية لامراء سعوديين .

لكن إختطاف محمد الفاسي مؤخراً لا علاقة له بتلك الممارسات ، بل أن القضيّة سياسيّة محضة . ففي أثناء أزمة الغزو العراقي للكويت ، قام الفاسي بنشر مقالات تندد بالعائلة المالكة ومواقفها المعادية للعراق والمسلمين ، كما قام عبر الاذاعة والتلفزيون العراقيين ببث خطابات التشهير والتحريض ضدّ حكم العائلة السعودية ، الامر الذي أزعج الملك فهد ، لأن مواطنين سعوديين يدعمون ما يعتبر عدوانا من قبل العراق ، خاصة في تلك الظروف الحرجة .

قبل أن يتحوّل الفاسي الابن الى المعارضة السياسية المكشوفة ، كان مقيما في الولايات المتحدة ، وقد اشتهرت له هناك قضيتان ، الاولى حينما رفع اهالي الحي الذي يقيم فيه دعوى قضائية ، لانه وضع تماثيل لنساء عاريات في حديقة منزله . والثانية ، حين غادر الولايات المتحدة فجأة عام ١٩٨٢ اثناء نزاع قانوني على حضانة احد اطفاله مع احدى زوجاته الثلاث .

وقد ازدادت حدة التوتر بين الفاسي والعائلة المالكة في السعودية بعد أزمة الخليج حيث انحاز الفاسي الى جهة العراق ، وشن حربا اعلامية ضد الملك فهد وقام بالقاء خطابات من اذاعة بغداد تندد بالعائلة المالكة وتثير المخاوف من اندلاع الحرب في البلاد بسبب ما اسماه بالسياسة الاستبدادية للملك فهد .. وقد عمل الفاسي في تلك الاثناء على تغذية التيار المتنامي في المملكة والذي يعارض الوجود الاجنبي ضد الحكومة والملك فهد شخصيا .. وبعد أزمة الخليج قام الفاسي بتنظيم حملة تبرعات لصالح العراق شارك فيها اصدقاؤه من الامراء الشبان ، كما اتخذ من الاردن منطلقا لنقل تلك التبرعات والمساعدات الى العراق .

ومن نشاطات الفاسي التي اعتبرت مصدر ازعاج للحكومة السعودية اتصالاته مع الاسرائيليين ، حيث قام الفاسي بارسال برقية الى الخارجية الاسرائيلية بوصفه قريبا من الاسرة الحاكمة يعرض فيها عزم وفد سعودي رفيع المستوى زيارة تل ابيب لمقابلة المسؤولين الاسرائيليين ، وقال في البرقية ان هذه الزيارة ستكون تمهيدا لزيارة اخرى يقوم بها الملك فهد الى اسرائيل «لكسر الجمود في عملية السلام» !.

كما قام بالاتصال بفندق انتركونتنتال في اسرائيل لحجز جناح للوفد الزائر .

وقد اعتبرت الجهات الاسرائيلية البرقية «لعبة» لكنها قامت بنشرها في وسائل الاعلام .. وقد نفت الحكومة السعودية في يونيو الماضي وجود أيّة نيّة للملك فهد لزيارة اسرائيل .

ويأتي تسليم الفاسي الى السعودية في وقت يسعى فيه الاردن الى تحسين علاقاته بالرياض ، ويبدو ان تسليم الفاسي كان عبارة عن صفقة بين المخابرات في كلا البلدين وهي عملية ارادت عمّان ان تعبر من خلالها عن حسن النية تجاه الرياض .

معلوم ان هذه ليست المرة الاولى التي تقدم فيها المخابرات الاردنية على تسليم معارضين سعوديين الى حكومتهم ، حيث سبقتها عملية تسليم طالب دين سعودي هو رضي عجيان عام ١٩٨٦ حيث بقي في السجن نحو سنتين .

من جهة أخرى ، أصدرت منظمة العفو الدوليّة في العاشر من اكتوبر بيانا قالت فيه ان السلطات الاردنية الامنيّة اعتقلت الفاسي ، البالغ من العمر ٣٨ عاما ، وهو أب لسبعة أطفال ، وأشارت الى ان الرسميين الاردنيين صرحوا للصحف بان الاجهزة الامنية سلّمت الفاسي الى السلطات السعودية . وقالت المنظمة ان الاردنيين سلّموا الفاسي الى مسؤولين سعوديين عند نقطة الحدودية الحدودية .

وكانت السفارة السعودية قد نفت ان يكون لها علم بما قامت به الاجهزة الامنيّة .. وحسب معلومات منظمة العفو الدولية فإن الفاسي محتجز الان في شقّة في العاصمة السعودية الرياض ، وأشار بيان المنظمة الى مخاوفها من أنه قد يكون تعرّض للتعذيب ، وان هناك مخاطر بأن يقدم الامراء السعوديون على إعدامه .

وقال بيان منظمة العفو ان الفاسي وخلال أزمة الخليج الأخيرة انتقد الحكومة السعودية ، وعبّر عن آرائه عبر المحطة الاذاعية العراقية «صوت الشعب في نجد والحجاز» ، كما أصدر بيانا صحفيا دعا فيه الى الاصلاح الديمقراطي في السعودية .

وطالب البيان السلطة السعودية بالكشف عن مصير الفاسي ، وان تقدم تأكيدات بعدم المساس بالتعذيب او القتل . وطلب البيان من السلطات الاردنية ان تقدم توضيحات لملابسات اعتقال الفاسي .

بترول سعودي بمليار دولار لتركيا

أعلنت تركيا في الأول من نوفمبر الماضي أن المملكة العربية السعودية ستقدم دعماً نفطياً بقيمة مليار دولار . وقال المتحدث بإسم الرئيس التركي أن الملك فهد بعث برسالة الى تورغوت أوزال ، وعد فيها بإمداد أنقرة بكميّة من النفط المجاني . وذكرت وكالة الأنباء التركيّة شبه الرسميّة أن عائدات بيع هذه الكميّة من البترول ستودع في صندوق الدفاع التركي مساهمة في نفقات تحديث الجيش التركي وانتاج طائرة ف ـ ١٦ بترخيص من الولايات المتحدة الأميركية .

واعتبر المراقبون الدعم السعودي ثمناً للموقف التركي في حرب الخليج . وتجدر الإشارة الى أن تركيا تسعى لتعزيز قوتها العسكرية كيما يناط بها دور مستقبلي في منطقة الشرق الأوسط ، وبالخصوص في المناطق العربيّة ، وذلك لتعزيز توجهها نحو البلدان العربيّة ، إعتماداً على قوتها العسكريّة ، خاصّة بعد أن تفكك حلف وارسو ، وبدأت دول الناتو بتقليص حجم مساهماتها العسكرية في الحلف .

شكر سعودي لأميركا ، ولا خلاف معها

شكرت الحكومة السعودية الولايات المتحدة الأميركية في الأول من أكتوبر على استجابتها السريعة بإرسال كتيبتي صواريخ باتريوت الى المملكة ، ونفت في نفس الوقت وجود خلافات مع واشنطن . وكان محللون سياسيون وعسكريون قد أفادوا أن واشنطن سعت أواخر الشهر الماضي الى اقناع الملك فهد بإعادة جزء من القوات الاميركية الى المملكة لتترابط هناك في قواعد دائمة ، بعدما حاول العراق التملّص من مراقبي الأمم المتحدة لأسلحته النوويّة .

وتردّدت شائعات بان الملك فهد رفض الطلب الأميركي ، مبرراً ذلك بأن الأوضاع الداخلية في المملكة لا تساعده على قبول تواجد أميركي دائم ، وأشار الى ان التواجد الغربي في الكويت كفيل بوضع حدّ للمناورات العراقيّة . وقد قيل ان توتراً في العلاقات بين الرياض وواشنطن نشأ بسبب الرفض السعودي هذا .

وقال تقرير لصحيفة الصنداي تايمز البريطانيّة في السادس من اكتوبر ، أن الملك فهد رفض التواجد العسكري الأميركي خوفاً من الأصوليين المسلمين الذين يسيطرون على الساحة الشعبيّة في المملكة ، وأشار كاتب التقرير ــ أندرو هوغ ــ الى أن المعارضة السعودية بكافة أجنحتها متّفقة على مطالب محدّدة وهي : وضع دستور دائم للمملكة ، وإقامة مجلس للشورى ، ووضع نظام المقاطعات .

أبا الخيل يقترح تكليف البنوك المحلية بتمويل مشاريع التنمية

دعا وزير المالية السيد محمد ابا الخيل البنوك المحلية الى المساهمة الجادّة في اقراض المشاريع التنموية في البلاد ، مشيرا من طرف خفي الى السلبية المفرطة لرجال المصارف تجاه الاقراض الصناعي .

وتأتي هذه الدعوة بعد وقت قصير من تزايد الشكوك حول قدرة الحكومة على الاستمرار في تمويل المشاريع التنموية المقررة للفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٥ ، بعد ان فشلت في اصدار مشروع الميزانية لهذا العام ، واوقفت عمليات صناديق الاقراض الرئيسية ، ولم يتسن على الفور معرفة ردّ فعل المصارف المحلية على دعوة وزير المالية ، لكن ثمة انتقادات كثيرة في اوساط رجال الاعمال للطريقة التي تدار بها عمليات الانماء الاقتصادي التي تقيم الحكومة عليها شرعيتها في الوقت الراهن .

وقال محللون اقتصاديون في الصحافة المحلية ، ان ما يصل الى ثلاثة مليارات ريال قد تم اخراجها من البلاد في الايام القليلة الماضية بعد رفع مؤسسة النقد القيود التي فرضت على هذه العمليات خلال ازمة الخليج ، واخرج مصرف الراجحي وحده ما يزيد على ثلثي هذا المبلغ .

ولا تقبل البنوك المحلية تقديم قروض كبيرة للقطاع الصناعي ، الامر الذي اضطر شركة البترول ارامكو في شهر اغسطس الماضي الى طلب قروض من مجموعة مصارف دولية ، كما ان هناك أنباء بان شركة الصناعات الاساسية « سابك » تعتزم طرح اصدار كبير من اسهمها للبيع في حالة عجزها عن توفير قروض كانت تسعى اليها منذ بداية العام .

ويقول المصرفيون ان السياسات الاقتصادية للحكومة تجعل من البلاد بيئة غير مناسبة للاستثمارات الكبيرة والطويلة الامد ، ولذلك فان البنوك قلقة من تقديم قروض كبيرة ولامد طويل ، ويشيرون بالخصوص الى عدم الثبات السياسي ، وانعدام المرجعية القانونية ، الامر الذي يجعل من المستحيل الاطمئنان الى القانون المحلي في الدعاوى الكبيرة ، وطالب رجال اعمال بوضع قواعد ثابتة للتقاضي ، ومنع تدخل الامراء والمسئولين الحكوميين في اعمال القضاء ، وترك النشاط الاقتصادي خاضعا لقوى السوق ، لكن الملك فهد لم يعط وعدا قاطعا بالاستجابة لهذه المطالب ، على الرغم من انه اشار الى انه لا يحبذ قيام الامراء باستغلال نفوذهم السياسي ، في المنافسة مع التجار الاخرين في السوق المحلية .

محكمة لاهاي تنظر قريبا في مشكلة فشت الديبل

قال متحدث باسم محكمة العدل الدولية يوم الثلاثاء الثامن من اكتوبر ان المحكمة ستعلن قرارا خلال الاسابيع القليلة القادمة بشأن النزاع الاقليمي بين قطر والبحرين حول فشت الديبل .

وجاء هذا البيان بعد محادثات سرية عقدها رئيس المحكمة الدولية مع الطرفين بعد ازدياد حدة التوتر بينهما وفشل جهود الوساطة السعودية .

وتتنازع الدولتان الخليجيتان على السيادة على مجموعة جزر صغيرة غنية بالنفط والغاز .

وكانت قطر قد تقدمت بشكوى الى محكمة العدل في لاهاي في يوليو - تموز الماضي لاتخاذ اجراءات النظر في نزاعها مع البحرين ، واعترضت البحرين على الطريقة التي تقدمت بها قطر وقالت ان ذلك يعد انتهاكا لاتفاق يدعو الى تقديم طلب مشترك الى محكمة لاهاي .

وتعتبر المحكمة الدولية ان قيام طرف واحد او اطراف معنية بنزاع حدودي باحالة النزاع على محكمة العدل الدولية لايؤدي الى فارق يذكر على المدى الطويل .

وقد قام الامير سعود الفيصل بزيارة في سبتمبر الماضي للدولتين المتنازعتين في محاولة لوضع حد لتصاعد الخلاف الاخير بينهما حيث تتوسط السعودية في هذا النزاع منذ عام ١٩٨٦ .

ويعتبر فشل السعودية في حل النزاع ، وكذلك فشل مجلس التعاون الذي يضم دول الخليج جميعا ، وإحالة القضية على المحكمة الدولية أمرا محرجا للسعودية التي تمارس زعامتها على دول المجلس .

٨٠٠ مليار خسائر دول الخليج خلال عقد

ذكر تقرير للجامعة العربية ان خسائر دول الخليج خلال الاحدى عشرة سنة الماضية فاقت الـ ٨٠٠ مليار دولار ، وهو ما يعادل ضعفي العائدات النفطية لهذه الدول خلال نفس الفترة .

وقال التقرير ايضا ان الخسائر التي لحقت بالسعودية والكويت والامارات وقطر والبحرين وعمان بالاضافة الى العراق وايران بسبب ازمة الخليج الاخيرة بلغت اكثر من ٤٥٠ مليار دولار .

وقد ازدادت عمليات شراء الاسلحة خلال الحرب العراقية الايرانية كما زادت بشكل كبير المساعدات الخليجية للعراق . بيد ان الخسائر في ازمة الخليج الاخيرة وصلت الى نصف حجم خسائر الازمة الاولى .

وقال تقرير الجامعة ان الاعمال الحربية في ازمة الخليج الاخيرة طالت بشكل خاص المنشئات العسكرية والمدنية وآبار النفط والمحطات الحرارية ، كما اصابت الازمة السعودية بضرر كبير الى الحد الذي دفعها لطلب قرض بقيمة ٤,٥ مليار دولار من مجموعة من عشرين مصرفا دوليا .

وتشير التقديرات الرسمية الى ان العائدات النفطية للعراق ودول مجلس التعاون الست بلغت ٣٩٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٤ و١٩٩٠ ، وبلغت هذه العائدات في عام ١٩٩٠ اعلى مستوياتها بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام ، حيث ارتفعت من ٤٦ مليار دولار في عام ١٩٨٩ الى ٧٨ مليار دولار في عام ١٩٩٠ ، لكنها ظلت اقل بكثير عن العائدات التي تم تسجيلها في العام ١٩٨٠ عندما بلغت ١٨٠ مليار دولار .

الكويت تسمح بعودة بعض مواطنيها المحرومين من الجنسية

سمحت الحكومة الكويتية بعودة مئات من الكويتيين المحرومين من حق التمتع بالجنسية، الى ديارهم فى الكويت حسبما نقلت رويتر في تقرير لها من الكويت العاصمة في الحادي عشر من اكتوبر، وكان هؤلاء قد قضوا سبعة اشهر فى مخيم العبدلي في الصحراء على الحدود العراقية.

واسرع العرب الذين يطلق عليهم اسم (بدون) وعددهم ٥٦٦ شخصا الى جمع اغطيتهم وحاجياتهم القليلة فى حقائب ممزقة استعدادا للرحلة الى مدينة الكويت فجرا.

وقالت فكرية علي التى فصلت عن اسرتها فى الكويت منذ سبعة اشهر (لقد كنا ننتظر هذا اليوم منذ اشهر. اننى لا استطيع الصبر حتى اصل الى الكويت).

وجلس الرجال والنساء والاطفال على الرمال الى جانب حقائبهم طوال الليل انتظارا للحافلة التى ستقلهم الى الكويت فى رحلة تستغرق ساعة، وكان هؤلاء الاشخاص قد اخرجوا من الكويت بعد دخول القوات المتحالفة، كما ان بعضهم الذين فروا خلال الاجتياح قد منعوا من العودة طيلة الاشهر الماضية.

ورفضت الحكومة الكويتية السماح لهم بالعودة الى الكويت البلد الوحيد الذى يعرفونه كوطن لهم.

وقال المقدم محمد الفهد من وزارة الداخلية انه تم السماح بعودة البدون الى الكويت بعد ان اكد المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للامم المتحدة انهم كانوا يعيشون فى الكويت قبل الغزو العراقى.

وقال اشخاص ممن يسمونهم في الكويت «فئةالبدون» تمييزا لهم عن حملة الجنسية الكويتية التي تنقسم بدورها الى ثلاث فئات اشهرها الاولى والثانية، قالوا فى العبدلى ان مئات اخرين من الذين حصروا فى المخيم، وبينهم عراقيون هاربون من نظام صدام حسين، قد فقدوا الامل فى السماح لهم بدخول الكويت وعادوا مرة اخرى الى العراق.

وقال المقدم الفهد الذى كان يشرف على الرحلة الليلية الى الكويت، انه لم يتم اجبار احد على العودة الى العراق. واضاف انهم انتظروا فترة طويلة ثم فقدوا الامل وذهبوا الى العراق.

وقال عبد الرحمن الصلح المدير العام الاقليمى لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان ثمانية عراقيين توجهوا الى النرويج والسويد بعد ان حصلوا على تأشيرات دخول باعتبارهم لاجئين.

واضاف فى مخيم العبدلى ان المفوضية ستدفع مئتي دينار «سبعمائة دولار» للمعوزين من البدون.

وكان البدون فى الاصل من البدو الرحل ولم يحصلوا على الجنسية الكويتية بسبب قوانين الجنسية الصارمة فى الكويت. وتعيش بعض الاسر فى الكويت منذ أجيال.

ويقدر عدد البدون في الكويت بما يتراوح بين مئة الف و ربع مليون شخص، ولكن لا توجد تقديرات موثوق فيها.

ويقول البدون انه يجرى منعهم بشكل منظم من العودة الى اعمالهم فى الكويت التى كانت تسمح لهم قبل ازمة الخليج بالعمل فى الجيش والشرطة.

ويبدو ان الكويت تعتبرهم الان تهديدا امنيا رغم عدم الاعلان عن اى سياسة حكومية بهذا الشان. وهم متهمون بصورة غير رسمية بالتعاون مع العراق خلال احتلال الكويت.

وقال كثير منهم فى المخيم انهم كانوا يزورون اقارب لهم مسجونين فى العراق اثناء الاحتلال العراقى عندما نشبت الحرب ولم يسمح لهم بالعودة الى الكويت.

وهم لا يعلمون الان ما اذا كانوا سيعودون الى وظائفهم السابقة. وقال خليل ابراهيم (لقد كنت فى الجيش الكويتى. ولكنى لا اعلم الان ما اذا كان سيسمح لى بالعودة الى الجيش ام لا. واذا لم يسمح لى فسأبحث عن اى وظيفة لاطعام اسرتى. اننى سعيد الان لمجرد اننى سانقل اسرتى من هذه الصحراء).

وتقول الكويت انها اعادت اكثر من الف عسكري سابق من فئة بدون الى الجيش والشرطة فى الاسابيع القليلة الماضية، بعد ان اطمأنت الى انهم لم يتعاونوا مع العراقيين، ولا تزال الكويت تجرى تحقيقات امنية حول بدون آخرين.

ولكن اغلبية هؤلاء الذين لا يحملون جنسية لا يزالون بدون عمل وبلا مستقبل مضمون فى الكويت، وتقول انباء ان كثيرا من هؤلاء كانوا من جنود الجيش الكويتي الذين اسرهم العراقيون بعد ان قاوموا تقدم قوات الغزو في العاصمة.

وقد لعب البدون دورا هاما في الحياة الاقتصادية الكويتية، كما كان نصف قوات الجيش والحرس الوطني تتألف منهم، وحينما احتل العراقيون الكويت في اغسطس من العام الماضي، فقد انخرط عدد كبير منهم في مقاومة الاحتلال على الرغم من فرار اعضاء الاسرة الحاكمة وقادة القوات المسلحة، ويذكر مقاومون كويتيون ان عددا كبيرا من شهداء المقاومة الوطنية هم من هذه الفئة.

وقد تعرضت الحكومة لضغوط كثيرة من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، اضافة الى مفوضية شؤون اللاجئين بالامم المتحدة لوضع حل لمأساة مواطنيها الذين يحملون صفة بدون جنسية، ويبدو ان تلك الضغوط قد فعلت فعلها الان، على الرغم من انه لايزال عدة الاف من هؤلاء في دول اخرى عربية واجنبية منذ الاحتلال، ولم تعلن الحكومة انها بصدد استقبالهم، اسوة بنظرائهم الذين كانوا في مخيم العبدلي.

وفي اغسطس الماضي طالب عديد من اعضاء المجلس الوطني، وهو الهيئة البرلمانية المؤقتة للكويت، طالبوا الحكومة بالاعتراف لاولئك الناس بحق التجنّس، او الاقامة الدائمة على الاقل، لكن الحكومة لم ترد على طلبهم، وليس للمجلس الوطني حق فرض قراراته على الحكومة، كما كان الشأن في مجلس الامة.

بقلم : توفيق الشيخ

أنباء عن تقديم الصيغة النهائيّة للقانون الأساسي الى الملك

العائلة المالكة تسعى لدستور على هواها والرهان على ممارسة الشعب لحقوقه كأمر واقع

أنهت اللجنة المكلّفة بإعادة النظر في مشروع النظام الأساسي « الدستور » ونظام مجلس الشورى مهمتها ، ورفعت الصيغة النهائية للمشروع الى الملك وولي العهد للتصديق عليهما .. حدث ذلك في منتصف محرم الماضي ــ أواخر يوليو ــ وفق ما نُقل من أنباء ، ومن المفترض أن يكون مردّ هذا التأخير الى تغييرات يحتمل أن الملك وولي العهد يطلبان أخذها بعين الإعتبار ، قبل الاصدار الرسمي للنظامين .

وأياً كان مضمون الدستور الذي سوف يعلن ، فإننا نعتقد أنه سيكون تقدماً ، ولو بخطوات صغيرة الى الأمام ، إذ أنه سيمثل اعترافًا ــ لأول مرة في تاريخ المملكة ــ بالحاجة الى أن تحكم البلاد وفق القانون ، وليس وفق الشهوات والإرادات الآنية ، كما كانت تحكم منذ تسعين عاما من الزمن وحتى اليوم ، ولذلك فإننا سنرحب به إذا ما صدر ، أياً كانت ملاحظاتنا عليه ، وان كنّا سنعلن موقفنا تجاه البنود التي نعتقد أنّها سلبيّة ، أو تلك التي نعتقد أنّها إيجابية فيه .

على أن هناك العديد من المسائل التي ينبغي أن تكون موضع اهتمام ، بينما ننتظر إصدار النظامين والشروع في تطبيقهما .

متى ..؟

* أوّل تلك المسائل يتعلق بموعد الإعلان الرسمي عن النظامين ، فنحن ــ كما كلّ أبناء شعبنا ــ نتذكّر أن العائلة الحاكمة بل والملك فهد شخصيا ، قد أعلن في مناسبات متكررة العزم على إصدار النظام الأساسي ، وإقامة مجلس الشورى ، بل أنه في احدى المناسبات قال أن اللجنة المكلّفة بدراسة النظام الأساسي قد فرغت من مهمتها ، وأن الإعلان الرسمي سيكون خلال أقلّ من ثلاثة أشهر .. حدث ذلك في العام ١٩٨٠ وها نحن الآن في أواخر العام ١٩٩١ ، ولم تَنقَضِ بعد مهلة الثلاثة أشهر الملكيّة ، ونخشى حقاً أن الإنتظار قد يطول ، وأن البلاد التي تنتظر هذا التغيير ، سوف لن تراه إطلاقاً في ظلّ العهد الراهن .

الوحدة الوطنيّة

نظن أن كبار العائلة المالكة يقدّرون حقاً الأوضاع المتأزّمة التي تعيشها البلاد ، والحاجة الماسة الى وضع اطارات مناسبة للخروج من المأزق الحالي ، هذا المأزق الذي لم ينتجه ظرف معين ، الآن أو في الماضي ، بل هو حصيلة لجملة من الأوضاع غير الطبيعية ، والتطورات الهيكلية والعميقة في النسيج الإجتماعي وفي بنية المجتمع والدولة ، ازدادت حراجة مع التطورات الراهنة في العالم ، ومن المقدر أن يؤدي التسويف وعدم الأخذ بزمام المبادرة للحل الجذري ، الى تفاقم الأزمة وانتقالها الى مراكز ومواقع كانت حتى الآن ، في مأمن من تأثيرات المشاكل السياسية والإجتماعية ، ونعني بها تحديدا « الوحدة الوطنية » .

إن شعور عدد متزايد من الناس بأن دائرة القرار تزداد ضيقا ، وأن العائلة المالكة تعزّز من سيطرتها على أجهزة الحكم ، وأن الفرص تضيق يوماً بعد يوم على الناس ، لاسيما الأكثر طموحاً منهم ، سيدفعهم حتماً الى البحث عن الإطارات التي يعتقدون أنها مناسبة ، أو قادرة على مساعدتهم في ان يكون لهم دور يلبي طموحاتهم ، ثم أن استمرار سياسة العزل والإبعاد للشخصيات الوطنية الفاعلة والمفيدة ، وإحلال أمراء العائلة المالكة محلّهم ، بغضّ النظر عن الخبرة والقبول الشعبي ، كل هذا يعزز شعور الناس بالحاجة للعودة الى الإطارات الأقرب نفسياً واجتماعياً ، والأقدر على الدفاع عن حقوقهم ودورهم . واذا كان النجاح الأكبر للسلطة هو في ادماج المجتمعات المختلفة ، التي تتألف منها الدولة ، وإقامة وطن قومي موحد ، فان الأزمة الحالية تنذر باحتمال تصاعد مجدّد في دور المجتمع الصغير ــ القبيلة أو الإقليم ــ على حساب المجتمع القومي الكبير ــ الوطن الواحد والمشترك ــ .

لقد حدث مثل هذا الأمر في نهاية الخمسينات وبداية الستينات الميلادية ، حينما انحسر دور السلطة السياسية بفعل الصراع على السلطة داخل العائلة المالكة ، وما رافقها من تفاقم الأزمات في البلاد على كل صعيد ، حيث إتجه أهالي كل قبيلة وكل إقليم من أقاليم المملكة ، الى التمحور حول بعضهم مشكّلين « شبه سلطة » قبليّة أو إقليميّة ، وانعكس هذا التوجه على التشكيل الوزاري الجديد في العام ١٩٦٢ ، حيث أخذ كل وزير في تحويل وزارته الى مركز قوة لقبيلته أو إقليمه ، ولايزال تأثير هذا الإتجاه قائما حتى اليوم ، حيث تجد أن وزارات معيّنة هي أشبه بمملكة خاصة لأبناء هذا الاقليم أو القبيلة ، لا يصل الى مراكزها العليا إلاّ من كان من أبنائها أو من الحلفاء ، وأدّى ذلك الى حرمان مباشر للقبائل أو المدن ، التي لم يسعفها الحظ بأن يكون لها

وزير ، حتى من نيل أبنائها للوظائف الصغيرة فضلاً عن المناصب العليا .

واذا كانت الدولة قد نجحت خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، في إعادة التمركز وتجاوز القبيلة أو الإقليم ، فان ما يجري حاليا يؤذن بعودة الإنفراط ، ونعتقد أن الحل الجذري لمشكلات الوطن ، وحفظ الوحدة الوطنية ، يبدأ من وضع أساس قانوني للحكم ، وإنهاء عهد الهوى والإرادة الفرديّة والإستبداد بالرأي والقرار ، من جانب شخص واحد هو الملك ، أو أشخاص معدودين ، هم أمراء العائلة الحاكمة ، باتجاه توسيع دائرة المشاركة الشعبية ، وتحقيق العدالة الإجتماعية ، ليشعر كل مواطن أنه مثل غيره شريك في مغانم الوطن كما في مغارمه .

صناعة الحريّة بالقانون وممارستها في الواقع

* أمّا المسألة الثانية ، فتتعلّق بكيفيّة تعاطي الناس مع النظام الأساسي ومجلس الشورى في حالة الإعلان الرسمي عنهما ، إذ ينبغي إستيعاب حقيقة أن النصوص المكتوبة والقوانين لا قيمة لها اذا لم يكن هناك من يستفيد منها ، ويستثمر الظروف التي توفرها ، وهذا لا يتوقف غالبا على جودة تلك النصوص أو عدمها ، بل على مدى الإهتمام باستثمارها ، واعتبارها جسراً الى ما هو أرقى منها . فثمّة كثير من البلاد المجاورة أو البعيدة ، سنّت قوانين أو دساتير لا تقلّ عن أي من تلك المعمول بها في أرقى دول العالم ، لكن وبالنظر الى غياب الإهتمام الشعبي ، باستثمارها والتعامل معها باتجاه توسيع الفرص التي تتيحها ، فقد بقيت السلطة السياسية غير المنتخبة لاعباً وحيداً في الساحة .

لا نشك مطلقاً في أنّ العائلة الحاكمة ستضع الدستور الذي يكفل لها أكبر قدر ممكن من التحكّم في أمور البلاد ، لكنّها لن تقوم بهذه الخطوة إلاّ مكرهة عليها .. ومادام هذا الظرف قائماً ، فمن الضروري أن يُصار الى استثماره من جانب القوى الشعبية باتجاه الممارسة الفعليّة لحقوقها ، سواء تلك التي سيضمنها القانون الأساسي أم تلك التي يقيدها بالقوانين الإجرائية — أي بارادة

●●

من الضروري أن يستثمر الشعب الفرصة إذا ما أقرّ الدستور ، وذلك باتجاه الممارسة الفعليّة لحقوقه سواء تلك التي يضمنها الدستور او التي يقيدها الأمراء بالقوانين الاجرائيّة

●●

السلطة التنفيذية — .

ونشير هنا بالخصوص الى الحريات العامة والفردية في الراي والتعبير عنه ، والدعوة إليه ، متوافقاً كان مع الإتجاه الرسمي أو مختلفا ، ومثله الإحتجاج على الخروقات الحكومية لحقوق الإنسان ، من خلال الإعتقال العشوائي والتعذيب وإهانة المعتقدات .. إن ممارسة الحرية الشخصية موضوع لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع الا بالممارسة اليومية التي تبدأ على النطاق الشخصي والعائلي ، ثم تسير باتجاه العلنية والعمومية .

من الضروري أن يبادر أبناء الشعب ، ولاسيما المثقفون منهم ، الى الإعلان عن ارائهم والتجاهر بها رغم القيود المفروضة على هذا العمل ، لأن السلطة مهما بلغت قوتها لا تستطيع أن تقمع إتجاهاً عاماً يقوم على أساس حقّ لا يستطيع أحد التشكيك فيه ، وقد رأينا أن السلطات عجزت عن ان تفعل شيئا مع الشخصيات والأساتذة والعلماء الذين وجهوا الى الملك كتابي الإحتجاج المشهورين ، واللذين تضمّنا المطالبة الصريحة باصلاح النظام السياسي ، كما تضمّنا تعريضاً واضحاً بالسياسيات السابقة القائمة على الظلم وإنعدام القانونيّة .

ان كل ما استطاعت السلطات أن تفعله تجاه كاتبي الرسالتين ، لا يعدو الإجراءات البسيطة والمؤقتة ، مثل منع السفر المؤقت ، أو استدعاء البعض للتحقيق ، أو توجيه الملامة الى بعضهم . لقد أثار الإستغراب هذا اللين غير المتوقع في ردّ الفعل الحكومي على عمل كان يُجازى عليه في الماضي بأشد العقوبات ، ومن الواضح أن السبب الرئيسي وراء ضعف ردّ الفعل كان الأزمة التي تمر بها السلطة من جهة ، والممارسة العلنيّة التي قام بها كتاب الرسالتين ، وفي حقيقة الأمر فان أبرز آثار تلك الرسالتين هو أنهما عززتا إمكانيّة الإحتجاج العلني ، وفي الأمور السياسية تحديداً ، كما أثارتا الشكّ في المشروعيّة الدينية لسياسات الحكومة ، كما شجعتا الكثير من الناس على ممارسة حقهم في إبداء الرأي والنقد العلني ، حتى لو طال العائلة المالكة .

بنود دستوريّة مشروطة بإرادة الحكومة

من المتوقع أن تأتي البنود المتعلقة بالضمانات الدستورية لحقوق الإنسان والمشاركة الشعبية في العمل السياسي غامضة أو مشروطة ، فعلى الرغم من أن الحكومة لم تنشر أيّ شيء عن مسودة النظام الأساسي ، الاّ أن معلومات متسرّبة تشير الى أن معظم الحقوق المعترف بها في النظام ، وُضعت مشروطة في التنفيذ باللوائح التنفيذية ، مثل البند الذي يقرّر ان الناس أحرار في إبداء آرائهم والتعبير عنها ، شرط عدم التعارض مع الشريعة الإسلامية والأمن الوطني والقوانين السارية ، والبند الذي يقرّر حرمة المسكن وعدم جواز دخوله أو مراقبة الحياة الشخصية للأفراد في بيوتهم ، لكن تم تقييد هذا البند بإرجاع التطبيق الى لائحة تنفيذية ، ومعنى ذلك في حقيقة الأمر إخضاع النظام الأساسي الذي يعتبر مرجع القوانين جميعاً ، إرجاعه الى القوانين الإجرائية الأقل منه مرتبة ، وبالتالي جعل السلطة التنفيذيّة مستمرة في سيطرتها على جميع تفاصيل حياة الناس .

ان مثل هذه البنود هي في حقيقة الأمر ستار لإستمرار التحكّم في أمور البلاد ، وعدم افساح المجال لأي وجود آخر سوى العائلة الحاكمة ، وعدم السماح لأي رأي آخر سوى الرأي الرسمي ، ولا يمكن معالجتها سوى بممارسة الحرية باعتبارها أمراً واقعاً رضي الحاكمون أم أبوا . ان الممارسة الفعلية للحريات العامة من شأنها أن تحولها الى عرف عام له من قوّة الوجود ما يشبه القوة التي يوفرها القانون ، ومن

المهم بالنسبة لشعبنا ــ وهو لا يتوقع أن يحصل من العائلة الحاكمة سوى على الأقل من الحقوق ــ من المهم له أن يمارس حرياته وحقوقه ، وأن يحوّلها الى أمر واقع ، بغضّ النظر عن موافقة الحكومة أو رفضها .

ظرف اضطرار

* الأمر الثالث ، أن العائلة الحاكمة ، في حال وافقت على إعلان النظام الأساسي ومجلس الشورى ، فإنّها تفعل ذلك مضطرّة لا مختارة ، فالظرف الداخلي المتأزّم ، والضغط الدولي باتجاه إقامة أساسات للإستقرار ، بتصحيح العلاقات المضطربة بين العائلة الحاكمة والشعب ، ورياح الديمقراطية القوية التي تهبّ في العالم ، وانكشاف هشاشة الوضع في أزمة الخليج .. كلّ هذا جعل العائلة في موضع الإضطرار ، وإلاّ فإن الأنسب لمصالحها الخاصّة ، أن تستمرّ في الحكم كما كان في السابق ، باعتبار البلاد مزرعة خاصة للعائلة ، وليست وطناً لشعب حرّ . وهنا يجب أن نشير بالتقدير والإحترام الى جميع الذين ساهموا قليلاً أو كثيراً من أبناء شعبنا في سبيل المطالبة بالإصلاح .

هذا من ناحية .. ومن الناحية الأخرى ، فان التعامل مع الموضوع يجب أن لا ينصرف الى تكرار الإشادات اللفظية والخطابيّة بالحكم ، لأنّه تفضّل ومنح الشعب هذا الحق ، كما تفعل الصحافة بالنسبة لكل شيء تفعله اجهزة الدولة . ان الدستور هو حق للشعب ، ومجلس الشورى الذي يمثل الشعب عبر نوابه المنتخبين هو حق للشعب ، ومن الضروري أن يتضمّن الحقوق الكاملة للشعب .. الحقوق التي تتناسب مع العصر الذي نعيشه ، وحينما تقدم العائلة الحاكمة هذا النظام الأساسي ، فانّها تقدّم تنازلاً بسيطاً عن واحد من الحقوق التي استلبتها من الشعب منذ تسعين عاماً على الأقل ، وبالتالي فانها لا تفعل إلاّ أقل الواجب ، وهو شيء يجب الإشادة به ليس باعتباره منحة وتكرماً ، بل باعتباره خطوة أولى في العودة الى جادّة الصواب .

ان التكريم الأساسي يجب أن ينصرف الى المناضلين الذين ضحّوا وجاهدوا حتى

إذا ما وضع الدستور وقام مجلس الشورى فينبغي تكريم المناضلين الذين ضحّوا وجاهدوا في مساعدة الشعب على الوعي بحقوقه ، وليس تكريم العائلة المالكة التي سلبت الشعب حقوقه لأكثر من تسعة عقود

يساعدوا الشعب على الوعي بحقوقه ، وساهموا بصورة أو بأخرى في صناعة الظرف الذي يضطر العائلة المالكة الى تقديم هذا التنازل .

من يضمن ؟

من المتعارف عليه ، إن الدستور بحاجة الى مؤسسات دستورية تضمن حسن تطبيقه ، ومن بين أهم المؤسسات التي تسهر على التطبيق الصحيح للنظام الأساسي « الدستور » : الصحافة الحرّة . فالصحافة الحرّة ، هي التي تمثل حقّاً سلطة الشعب وصوته ، وهي القناة الصحيحة لتعبير الشعب عن آرائه ، وهي الوسيلة الفاعلة لمنع الفساد الإداري والسياسي ، واستغلال السلطة للمنافع الشخصيّة ، والإفراط في سياسات الإذعان للقوى الأجنبيّة .

ان الحاجة ماسّة لتحرير الصحافة المحليّة من القيود الموضوعة عليها الآن ، من خلال نظام المطبوعات أو من خلال نظام المؤسسات الصحفيّة ، أو من خلال المجلس الأعلى للاعلام الذي يضع الصحافة تحت السيطرة المباشرة لوزير الداخلية وضباطه ، ونعتقد أن الحكم ــ رغم كثرة المطالبات في الصحافة والمجتمع ــ لن يعطي فرصة لقيام صحافة حرّة أو حتى نصف حرّة ، لأنّ العورات أكثر من أن تُحصى ، وهو لا يريد أن يفتح عليه باباً يعجز عن مواجهة الرياح التي تهبّ من خلاله .

يستطيع الصحفيون ممارسة قدر من الحريّة بطرح الموضوعات التي ينبغي إثارتها لأهميتها أو لأهمية ما تؤدي إليه ، وحسناً فعلت مجلّة (المجلة) في الشهر الماضي بالكتابة حول قضية العرب الذين لا جنسية لهم ، والإشارة فيها الى حقّ الناس في التمتّع بجنسية البلد الذي يعيشون فيه ، وكذلك اشارتها الى فئة بدون جنسية في الكويت ، لكن اذا لم يستطع اصحاب الرأي التعبير عن آرائهم من خلال القنوات الصحفية المحليّة ، فليكتبوا في الصحافة الخارجية ، أو لنمارس الصحافة السريّة ، فهناك العديد من أصحاب الرأي والتنظيمات السياسية تعبّر عن رأيها عن طريق المنشورات والنشرات التي توزع بالسرّ ، وهي تصل الى عدد كبير من الناس في البلاد ، وثمّة تجربة مستمرة منذ سنوات طويلة تقوم بها منظمة الثورة الإسلامية ، حزب المعارضة الرئيسي في البلاد ، تتضمن توزيع نشرة شهرية تعالج مختلف قضايا البلاد ، ومن منظور مخالف لرأي السلطة ، وهي توزّع في معظم أنحاء البلاد . انها دليل على إمكانية التعبير عن الرأي اذا ما توفرت الإرادة والشجاعة على ممارسة الحقوق التي وهبها الله لعباده حتى لو منعت بارادة السلطان .

أخيرا فان الإنتقال من عصر الإستبداد المطلق الى عصر التحرّر الجزئي ، ليس مجرّد قرار يتخذه صاحب السلطة ، بل هو ارادة شعبيّة ، وارتفاع الى مستوى الممارسة الكاملة للحقوق الفردية والعامة ، ولأن شعبنا قد ابتلي لزمن طويل بحكم جبّار ومتسلّط ، فأن بعض الناس قد لا يكون مستعدا نفسيا لممارسة الحرية ، وهو قد يعيش الخوف حتى في الزمن الذي لا يكون فيه مبرر للخوف ، لذلك فان أملنا الوطيد هو أن يقوم المثقفون والشباب الشجعان من أبناء شعبنا المظلوم بممارسة دورهم كاملا في تنوير الناس بحقوقهم ، وكيف يمارسونها حتى لا يسقطوا في شراك السلطة ، كما نوصي بالتيقظ و الإهتمام ، لأن العائلة الحاكمة قد تخلف وعدها مرة أخرى ، فلا تفرج عن حقوق الشعب المغتصبة وأهمها النظام الأساسي ومجلس الشورى المنتخب ، وعندها يجب العمل على ممارسة ضغط أشدّ على الحاكمين حتى يستجيبوا لمشيئة الله بعدم تحميل عباده فوق ما يطيقون ، والإستمرار في غصب حقوقهم وهم لا يرضون .

منشور مثير مسجّل في كاسيت يثير تساؤلات حول شرعيّة الحكم السعودي

إعـــداد : عبد الأميـــر موسى

إنتشر في الشهر الماضي شريط كاسيت يحمل رسالة موجّهة الى الشعب والعديد من فئاته المؤثّرة في الصراع الاجتماعي ـ السياسي القائم في المملكة .

لم يكن الشريط محاضرة توجيهيّة تطالب بالاصلاح وتحثّ الشعب على التحرّك من أجله ، كتلك الأشرطة التي اعتدنا سماعها أثناء أزمة الخليج . ولم تكن الرسالة التي حواها الشريط من النوع الاعتيادي ، كما لم يكن كاتبها وموجّهها شخصاً عادياً ، بل هو رجل دين صاحب إختصاص ، خبر شؤون السياسة ومداخلاتها ، تدلّ على ذلك رسالته التي صيغت بعناية فائقة ، والتي قدّمت توجيهات مختلفة لفئات متعددة ضربت على الأوتار الحسّاسة .

لقد أثار إنتشار الشريط زوبعة تساؤلات في الأوساط السياسيّة والدينيّة . فمن الواضح أن صاحب الرسالة لم يرد أن يُعرف ، كما لم يقم هو شخصياً بقراءة الرسالة وتسجيلها لتأخذ حيّزها الواسع من الانتشار ، ولكن هل كان وراء الرسالة جهة أم شخصاً ؟ ، وما هي توجّهات صاحب الرسالة السياسيّة والفكريّة ، والتي يمكن تلمّسها من خلال خطابه المسجّل ، والذي حاز على تقدير وإعجاب منقطع النظير ؟ .

يحتوي الخطاب ثلاث فقرات : الأولى فكريّة ، خصّصت لنسف المفاهيم التي تروّج لها العائلة المالكة والتي ألبستها لباس الدين ، والتي تخدم مصالحها وتقيّد النشاط الديني ـ السياسي الذي لا يتوافق مع مصالحها . والثانية سياسيّة : خُصّصت لاثبات حقيقة أن حكومة العائلة المالكة غير ملتزمة بالشريعة الاسلامية ، وذلك باستعراض ما يريده الاسلام ، وما تفعله تلك العائلة . والثالثة : توجيهيّة ، للشعب بشكل عام ، ورسائل خاصّة لرجال الدين ، ولأفراد القوات المسلّحة ، ولرجال المباحث والاستخبارات ، ولرجال الدولة من الأمراء وغيرهم . وقد خاطبت كلّ رسالة الفئة المعيّنة بالمنطق الذي تفهمه وتستوعبه ، حيث كان صاحب الخطاب الموجّه بارعاً في ذلك بشكل واضح .

ومن خلال تتبّع مميزات الرسالة / الخطاب غير العادي ، يمكن ترجيح الجهة التي وراء نشره . فقد كان الخطاب بشكل عام مهذّباً في إستخدام الألفاظ ، حتى أنّه لم يشر الى العائلة المالكة بالاسم ، بل أنّه لم يستخدم لفظة «الأمراء» إلاّ مرّة أو مرّتين . كما ابتعد الخطاب عن استخدام الألفاظ الفاقعة ، وكان حريصاً على عدم التعميم في كلّ أمر طرقه .

من الوجهة الدينيّة ، يتّفق المجموع على ما ورد في الخطاب ، الذي كان قويّ الحجّة ، رصين العبارة . لم يتورّط في المستنقع الطائفي ، وحاول ان يجمع الجميع تحت مظلّة واحدة ويقنعهم بأن ما يدعو اليه لا يختلف عليه إثنان . بعكس ما كنّا نسمع ونقرأ من خطابات سياسيّة ـ دينيّة سابقة لم تستطع الفكاك من أسر الفكر الطائفي .

والخطاب بعد هذا كلّه ، يتحدّث في المواقع الحرجة بلغة السياسي ، وفي مواقع التوجيه بلغة المدير المنظّم . ورغم أن الخطاب كان يغلب عليه الطابع السلفي ، إلاّ أنّه يختلف عن خطابات السلفيين بكونه أوسع أُفُقاً ، وأكثر جرأة في النقد ، حتى لرجال الدين .

يشعر القارىء أو المستمع للخطاب ، بأن صاحب الخطاب ، وإن كان مدافعاً عن العلماء الرسميين ، إلاّ أنه يكشف عن نقد خفيّ لتقصيرهم في أداء واجب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . كما ويرى القارىء أو المستمع للخطاب ، بأن صاحبه يدعو الى تغيير سياسي ليس بناءاً على التحليل الديني فحسب ، بل وبناءاً على تحليله للوضع الداخلي ، والعالمي . أضف الى هذا ، فقد كان غريباً جداً أن لا يتضمّن الخطاب المطوّل أيّة إشارة الى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتي غالباً ما تحظى بدعم الخطباء السلفيين ، وكأنّه لم يرد أن يفتح باباً للنقاش أو لم يرد أن يدافع عن هذه المؤسّسة التي للكثيرين من أبناء الشعب ملاحظات على نشاطات أفرادها وممارساتهم .

هذه المرونة والأتساع في الأفق ، قليلاً ما تلاحظ في الأوساط السلفيّة ، خاصّة وأن من يقرأ الخطاب يدرك بأن صاحبه رجل «تنظيم» وسياسة ، إضافة الى كونه رجل دين متبصّر ومتنوّر .. ولذا فمن المتحمل أن تكون الجهة التي وراء نشر رسالة الكاسيت ، سلفيّة جديدة ، تشترك في الأفكار مع الآخرين ، وتفهم الواقع بأفضل مما فهمه غيرها . وقد تكون الجهة التي وراءه ، تنظيم ديني متأثّر بفكر الحركات الاسلاميّة العربيّة في مشرق الوطن العربي ومغربه ! .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مذلّ الجبارين ، وقاهر المتكبرين ، والصلاة والسلام على من كنا على المحجّة البيضاء ، وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد ،،،

فهذه كلمات أعدّت ، قياماً بواجب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . داءاً لواجب النصيحة ، لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . ومساهمة في عمليّة الإصلاح المشروع . وتبياناً للواقع المرّ الذي تعيشه الأمة . وتحذيراً من التردّي في مهاوي الهلاك ، الذي بانت علاماته . وتحقيقاً لمبدأ التحاكم الى الكتاب والسنّة . وبياناً للفرق بين مفاهيم الطاغوت وقواعد الشريعة .

أخي المسلم : لقد كان هذا البلد مثلاً يحتذى في العزّ والمنعة والقوّة والتمكين والأمن والرخاء ، حتى صار الأمر الى فئة من أصحاب النفوذ والسلطان ، فسلكت مسلكاً منحرفاً بعيداً عن النهج القويم ، والصراط المستقيم ، فأبدل الله

العزّ ذلا ، والقوة ضعفا ، والأمن خوفا ، والتمكين مهانة ، والرخاء ضيقاً وشدّة ، فطمع في هذه البلاد كلّ طامع ، وأصبح ساكنها لا يكاد يأمن على نفسه وماله وعرضه ، وصارت مدينة بالآلاف الملايين ، وأمسى أبناؤها عالة متكففين ، وصار أمرنا الى أعدائنا ، وقرارنا بأيديهم ، وأموالنا وأرضنا تحت تصرّفهم ، وأصبحنا مضرب المثل في الجهل والتخلّف ، وصرنا بلا هويّة ولا شخصيّة ، وانتشر الظلم ، وأكلت حقوق الناس ، وسادت الطبقية والعنصرية ، وأبعد كلّ عالم عامل ، ومفكر حصيف وحكيم مخلص عن مواقع القرار والتأثير ، واستبدّ بالبلد من يقودها الى الهاوية ، حتى صرنا نحاذر في واقعنا قول الله عزّ وجل : ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها ، فحقّ عليها القول فدمرناها تدميرا ﴾ .

أخي المسلم :

رغم تكرار النُذُر ، وتتابع الآيات من حولنا ، ورغم نصائح الناصحين ، وتنبيه العارفين ، فإن هذه الفئة ــ المقصود هنا : العائلة المالكة ــ لاتزال سادرة في غيّها ، ممعنة في ظلمها ، مستغرقة في غفلتها ، وكأنّها تجرّنا جرّاً وتسحبنا سحباً الى الهلاك الماحق ، والدمار الشامل ، بلا رادع يردعها ، ولا حاجز يحجزها ، ولا آخذ بحق فيأخذ على يدها .

أخي المسلم :

إعلم أنه لا نجاة من هذا الهلاك الماثل في الأفق ، ولا دافع للعذاب المرتقب ، إلاّ القيام بما وجب عليك ، من الإصلاح والتغيير ، وبما فرض عليك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واعلم أنه لا سلامة إلاّ بالأخذ على يد الظالم وأطره على الحقّ أطرا ، وقصره على الحق قصرا ، وإلاّ فقد مضت سنّة الله الثابتة ، في نصوص صريحة من الكتاب والسنة ، ومن حوادث التاريخ وعبره ، أن العذاب واقع لا محالة .. نتيجة ليس فيها استثناءٌ ولا تجاوز ، ولا يحيد عنها شعب ولا أمّة ، ولا يسلم منها بلدٌ ولا أرض ، وكان المخبر عنها كالمخبر عن طلوع الشمس من المشرق ، وغروبها من المغرب ، واستمع الى قوله تعالى : ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقيّة ينهون عن الفساد في الأرض إلاّ قليلاً ممّن أنجينا منهم ﴾ ، وقوله جلّ وعلا : ﴿ وما كان ربك ليهلك القرى بظلمٍ وأهلها مصلحون ﴾ ، وقوله سبحانه : ﴿ فلما نسوا ما ذُكّروا به أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون ﴾ .

واستمع الى قوله ﷺ عند البخاري عن النعمان بن بشير : « مثل القائم في حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا على سفينة ، فصار بعضهم أعلاها ، وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها ، إذا استقوا من الماء ، مرّوا على مَن فوقهم ، فقالوا لو أننا خرقنا في نصيبنا خرقا ، ولم نؤذ مَن فوقنا ، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً » .

وقوله ﷺ في رواية الترمذي والنسائي وأبي داوود ، عن أبي بكر بسند صحيح : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه ، أوشك أن يعمّهم الله بعقاب منه » ، وقوله في رواية الترمذي وأبي داوود عن ابن مسعود بسند صحيح : « كلا والله ، لتأمرنّ بالمعروف ، ولتنهونّ عن المنكر ، ولتأخذنّ على يد الظالم ، ولتأطرنّه على الحقّ أطرا ، ولتقصرنّه على الحق قصرا ، أو ليضربنّ قلوب بعضكم ببعض ثم ليلعنكم كما لعنهم » .

أخي المسلم : فوق ذلك كلّه ، أنت مطالبٌ بالإصلاح على كلّ حال ، ومطالبٌ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بكلّ وسيلة مشروعة ، وأوامر الله ورسوله بهذا الشأن ليست مقصورة على العلماء والدعاة ، ولا على موظفي الهيئات ، وأعضاء الإفتاء ، بل إنها عامّة لكل مسلم ، بقدر ما عنده من علم وقدرة ، ولا تحسبنّ هذا الخطاب موجهاً لغيرك ، أو مقصوداً به سواك ، بل هو لك ولكل مسلم آمن بالله واتبع دينه ، وقرّر الوقوف عند أوامر الشرع ونواهيه ، والله سبحانه قد أكرمك بقوله : ﴿ كنتم خير أمّة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ ، وقوله : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ .

والنبي ﷺ يقول في أمره العام الشامل : « من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » ، رواه مسلم . وقد جعل النبي ﷺ توجيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى الولاة من أعظم أنواع الجهاد ، فعند الترمذي وأبي داوود عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر » ، ونحوها عند النسائي بإسناد صحيح .

ولا يُلبِسَنّ عليك مُلبّس ، أو يغالطك مغالط ، فتجعل أمر الولاة ونهيهم ضرباً من الخروج ، أو الإفساد في الأرض ، بل أن العكس هو الصحيح . إن النبي ﷺ فيما ثبت عنه ، جعل تعهد الصحابة أن يقولوا الحقّ لا يخافون لومة لائم ، جزءاً من البيعة له ، كما ورد عن عبادة بن الصامت .

أخي المسلم : لا بدّ لمن يريد الإصلاح أن يكون على علم بواقعه ، وإدراك حجم المنكر وعمقه وامتداده ، حتى يختار الأسلوب الأمثل ، والطريقة الأفضل ، مما شرع الله من الأساليب والطرق في تغييره ، ومن أجل ذلك ، فإن من حقّك أن تعلم أشكال الإنحراف ، وصور المنكر في الدولة والمجتمع ، وتعلم حجم مخالفاتها للإسلام ، ومعارضتها للشريعة ، وسينكشف لك كثيرٌ من هذه الإنحرافات والمنكرات ، بعد قليل بإذن الله .

ولكن قبل أداء هذا الواجب ، لا بدّ من خطوة مهمّة تسهّل عليك فهم هذه المعلومات ، وتوخد الفهم بينك وبين ما تسمع ، من توجيه ونصيحة ، ألا وهي إزالة غشاوة على عينيك ، والتباس في ذهنك ، خلّفته مفاهيم خاطئة منتشرة في واقعنا بلا دليل شرعي ، ولا نظر منطقي ، بل أن في بعضها مناقضة صريحة ومخالفة واضحة للأمر الإلهي ، والهدي النبوي ، بشرط أن تُقاس بمقياس شرعي متجرّد عن ضغط الواقع وتأثير أصحاب النفوذ .

أخي المسلم : لقد حرص أصحاب النفوذ ــ العائلة المالكة ــ أن يرسّخوا مجموعة من هذه المفاهيم ، إضفاءاً للشرعيّة على أخطائهم وتصرفاتهم وانحرافهم ، وحماية لأنفسهم ضد كلّ مصلح ، وإتهاماً لكل قائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد وجدوا ضالتهم في تثبيت هذه المفاهيم عند مجموعة من المنتسبين الى العلم والدعوة ، ممّن نذروا أنفسهم في خدمة أهواء هذه الفئة ــ العائلة المالكة ــ ، وسخّروا سمعتهم وعلمهم في تبرير انحرافهم ، واندفعوا بكل حماس في وجه المصلحين ، يلوون أعناق النصوص ، ويغالطون في استنباط الأحكام ، ويفلسفون القضايا والأمور ، حتى يخرجوا بالنتيجة التي يريدها الحاكم ، بصرف النظر عن موافقتها أو مخالفتها للشريعة .

ولو كان الأمر واقفاً عند هؤلاء لهان الخطب ، فقد إنكشفوا بحمد الله وعُرفوا ، وتكلّم الناس عنهم ، ودَمّوهم .. ولكن المؤسف هو ان التحايل في طرح هذه المفاهيم ، وتأييدها بزخمٍ إعلاميٍ ونفسيٍ مضخّم ، ساعد على تلبيس الأمر على علماء آخرين مشهود لهم بالفضل والعلم والورع والتقوى والجهاد والإجتهاد .

ونظراً لخطورة الأمر ، وأهميته عند أهل الإصلاح ، كان لا بدّ من إبطال هذه المفاهيم ، وإظهار معارضتها للأدلّة الشرعيّة ، واستبدالها بتعاليم الإسلام الراسخة ، وقواعده الثابتة ، حتى لا تكون النصيحة فتنة ، ولا يكون التعاون على البرّ والتقوى تخريباً ، ولا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خروجاً ، ولا الكلام في السياسة ضرباً من ضروب الإعتزال والرفض .. بل يوضع الحقّ في نصابه ، وتوزن الأمور بميزانها ، كما قال تعالى : ﴿ يحقّ الحقّ ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ﴾ .

ومن هذه المفاهيم ، مفهوم يجعل الحاكم معصوماً فوق السؤال والإعتراض ، ومفهوم يحصر العلماء في قضايا محدودة ، ومفهوم يعطي الحاكم الحقّ المطلق في تعيين وفصل أهل العلم والفتوى ، ومفهوم يرسّخ الطبقيّة والعنصريّة ، ومفهوم يمنع التعاون على البرّ والتقوى إلاّ بإذن الحاكم ، ومفهوم يمنع النصيحة إلاّ سرّاً وخلف أبواب مغلقة ، ومفهوم يعتبر مجرّد التبليغ عن المنكرات غاية القيام بهذه الشعيرة ، ومفهوم يصف أيّ وسيلة من وسائل الإصلاح بالفتنة والفساد في الأرض . وإليك أخي المسلم مناقشة شرعيّة وواقعيّة لهذه المفاهيم .

المفهوم الأول ، الذي إنتفع به الحكّام ــ السعوديون ــ ، وجنوا منه ثماراً كثيرةً ضدّ المصلحين ، هو إدّعاء أكبر درجة من الإستقامة ، وأعلى درجة من درجات الإجتهاد ، ووصفهم بأفضل أوصاف العلم والحكمة ، ونعتهم بالحرص على تحقيق مقاصد الشريعة ، الى درجة تكاد تجعلهم في صفّ المعصومين . ومع الأسف الشديد ، دأب الناس ، بل وحتى بعض المفكرين وأهل العلم ، على إعتبار الإعتراض على أمر معيّن ، أو إنتقاد تصرّف معيّن ، أو تخطئة سياسة معيّنة من سياساتهم .. تدخّل غير مشروع ، وتطفّل لا يليق باهل العلم ، ولطالما ردّد الناس العبارة العاميّة « الشيوخ أبخص » . وطالما ردّد بعض العلماء

المخدوعين : « وليَ الأمر أعرف بالمصلحة ، وأقدر على تقدير الحال » . وإذا أقرّ في البلاد محرّم من المحرمات ، فلعلّها ضرورة لم تصل الى أفهامنا ، ولم يدركها إلاّ الحاكم الملهم .

نعم .. هكذا يتكلّم بعض المنتسبين للعلم . ألا فليعلموا أنه لا عصمة لأحد غير الرسول ﷺ ، وأن الأمّة في مجموعها أعرف بالصواب من الحاكم ، وليعلموا أن هذا التخريج والإستدلال ، يناقض أصول الشريعة ، التي لا تجعل قول أحد حجّة غير الله ورسوله ، إلاّ أن يكون إجماعاً للأمّة ، بل إنّ كل تصرّف من أيّ مصدر صدر فإنّما يُجرى على أحكام الشريعة ، للمنهج الشرعي الصحيح ، ثم يقرّر إن كان طاعة لله أو معصية ، أو كفرا .

ولم نسمع أن أحداً زكّى الحكّام ، ومنحهم هذه المراتب ، إلاّ في زماننا هذا ، بل أن الحكام منذ زمن الخلفاء الراشدين ، كانوا مثالاً للإعتراف بالحاجة للتقويم والتصويب ، ومَظنّة للخطأ ، فها هو ذا أبو بكر رضي الله عنه يقول : أما إنّي ولّيت عليكم ولستُ بخيركم ، فإن أصبت فأعينوني ، وإن أخطأت فقوّموني .

وانظر كيف يقدم عامّة الناس ــ فضلاً عن العلماء ــ على الإعتراض على رجل مثل عمر رضي الله عنه ، في مرتبته وفضله ، فيقف أحدهم أمام الناس يسأل عمر عن زيادته عليهم في الثياب ، وانظر كيف دأب علماء السلف على تقويم الحكام ، وقول كلمة الفصل في شؤون الدولة ، بلا إذن من الحاكم ، ولا طلب من السلطة ، والدولة ليست مكلّفة بالسماح للعلماء والدعاة في إنتقاد الأوضاع أو الإقتراح أو التعليق فحسب ، بل هي مكلّفة بأن ترجع الأمر إليهم أصلاً ، وتسألهم في كلّ نازلة جديدة ، وواقعة مستحدثة ، وفي كلّ نظام ولائحة ، وكلّ سياسة وإجراء . قال تعالى : ﴿ ولو ردّوه الى الرسول والى أولي الأمر منهم ، لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلا ﴾ .

المفهوم الثاني : هو إفهام العلماء بأن دورهم إنّما يتمثّل فقط في الوعظ والإرشاد ، ولا يتعدّى حلقات المساجد ، ومواضيع لا تتعدّى ما يخصّ الفرد من الطهارة والعبادة والسلوك ، ولا بأس بطرح شيء من أمور التوحيد المجرّد الذي لا علاقة له بالواقع ، بحجّة أن هذه هي الرسالة المحمديّة التي جددها الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ولم يعلموا أن الشيخ لم يقم بهذه الدعوة ، معترضاً على عبادة الشجر والحجر وتقديس القبور فحسب ، بل قام رحمه الله مجدداً لمفهوم العقيدة ، محقّقاً لمعنى الشمول في الشريعة المحمديّة ، مفتياً في كلّ شأن من شؤون الدولة الفتيّة الجديدة ، وهكذا كان شأنه وأولاده وأحفاده .

ولكن هذه الفئة الجديدة من الحكام ــ العائلة المالكة ــ لم يرق لها هذا الأسلوب الشرعي ، فأمرت بمصادرة ومنع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله ، لما فيها من إعتراضات على أنظمة الدولة ، وتصرّفاتها ، ولما تدلّ عليه من حقّ العلماء في التدخل في كل شأن من شؤون الحياة ، وعلماء المسلمين رحمهم الله كانوا مثلاً يحتذى في التوقيع عن الله ورسوله ، في كل أمر من أمور الحياة ، وإن شئت فاقرأ سيرة علماء السلف من التابعين وأتباعهم ، من الأئمة الأربعة ، وابن تيميّة وابن القيّم ، وابن حجر والنووي ، والعزّ بن عبد السلام ، وغيرهم .

والغريب في الأمر أن بعض كبار أهل العلم ، درَجوا على هذا الوضع ، ليس من باب التقصير في الفتيا في الشؤون الكبرى ، ولكن من باب العادة ، ومجاراة الجوّ العام . أمّا من يحاول أن يكسر هذا القيد ، ويخالف هذا الإرث ، فسيحرم بأمر من الحاكم ــ السعودي ــ حتى من حلقات المسجد ، ودروس العلم . والمضحك المبكي ، أن الأمر الذي مُنع فيه أحد العلماء ــ المقصود هنا هو الشيخ فهد بن سلمان العودة ــ ، من أداء رسالته بأمر الحكّام ، نصّ على أن السبب هو : « خوضه فيما لا يعنيه » .

والمضحك المبكي الآخر ، هو أنه في الوقت الذي تطبّق فيه الدولة ما تريد ودون رجوع أو إعتبار لأهل العلم ، فإنها تعمد الى إختيار مسائل لها مصلحة في إستفتائها من أهل العلم ، بما ضمنت فيها فتوى تناسبها .

أخي المسلم : المفهوم الخاطىء الثالث ، الذي حرصت عليه الدولة ، وتحايلت بشتى الوسائل من أجل تثبيته ، هو إفهام الناس أن العالم لا يمكن أن يكون عالماً ، والمفتي لا يمكن أن يكون مفتياً ، حتى يرضى عنه الحاكم ، ويعيّنه تعييناً في أحد المحافل الشرعيّة الموجودة في هذا البلد ، ومن أجل تحقيق ما طمح إليه الحكام ــ السعوديون ــ أنشئت في هذا البلد هيئات ومجالس ، ظاهرها جذاب يعطي العلماء كلّ قيمة واحترام وتقدير ، وباطنها يسلبهم كلّ قوّة وتأثير ، وغالباً ما يظنّ من يسمع بهذه الهيئات ، أنها أعلى من كلّ برلمان ، وأقوى من كلّ سلطة ، وهي التي تسيّر الحكم ولا يسيّرها ، وهي التي تعيّن الحاكم وتعزله ، وتقرّ تعييناته أو لا تقرّها .

ولكن ظنّهم يخيب وينقلب الى كآبة ، حين يعلمون أن الحاكم هو الذي يعيّن في هذه الهيئات والمجالس من يشاء ، ويستبعد من يشاء ، بل ويفصل منها من يشاء ، وهو الذي يحدّد مكان وزمان لقاء هذه الهيئات ، وجدول أعمالها ، وما يدور فيها من نقاش وحوار ، وتعوّد الناس على ذلك ــ مع الأسف الشديد ــ وكأنه حقّ شرعيّ من حقوق السلطان .

أولم يعلموا أن تعيين العالم هذا والتحكّم في مصيره مخالف لما عليه المسلمون على مرّ الزمن . فالعالم المفتي إنّما يحدّده رجوع الناس له في الفتوى ، والسؤال والتفافهم حوله في طلب العلم والتوجيه ، والعالم الحقّ هو المشهود له بالعلم الشرعي ، وعلم الواقع ، والورع ، والتقوى ، ومَلَكة الإجتهاد ، والدعوة والجهاد . وأمّا رضى الحاكم عنه ، وتعيينه له ، فلا حساب له ولا قيمة ، وما عرف هذا إلاّ في العقود المتأخّرة .

ولكنّه مع الأسف الشديد ، وبعد أن تورّطت الدولة في عدد من العلماء المصلحين ، ممن لا يسعها بحال من الأحوال إستبعادهم ، أقدمت الدولة من خلال هذا المفهوم المزيّف ، على تعيين عدد من المحسوبين على العلم ، وليس لهم من العلم ولا فضل العلم إلاّ هذا المنصب ، واستبعدت آخرين ، ممّن تشرّف هذا الزمن ، وهذا البلد بوجودهم ، بل أقدم الحاكم ــ الملك فهد ــ ، على أكبر من ذلك ، حين فصل بعض العلماء من الهيئة ــ المقصود هيئة كبار العلماء ــ فصلاً كاملاً ، بسبب مواقف شجاعة ، وقول كلمة الحقّ أمام رؤوس الأشهاد .

تصور يا أخي : عالم جليل ، يحدّد مصيره حاكم جاهل .. أيّ درجة من الإنحراف هذه ؟ .

هذا في التعيين ، أمّا التدخّل في إسلوب اللقاء ــ لقاء هيئة كبار العلماء ــ ، ومحتوى اللقاء ، ففاضح مخجل ، فإن الأمر لم يقف عند أن يتولّى الحاكم إعداد جدول الأعمال ، وتثبيت وحذف ما يشاء قبل المناقشة ، بل تعدّاه الى أتعس من ذلك ، حين تقدم الدولة على التدخل في منتصف اللقاء وتطلب إلغاء مادة من النقاش ، أو إضافة مادّة أخرى ، وكأنّ العلماء عمّال في مصنع ، أو طلاّب في مدرسة ، ثم بعد كل ذلك لا يعلن ، ولا ينشر من قرارات هذه الهيئات ، إلاّ ما وافق الدولة ، موافقة تامّة ، وما عدا ذلك يُحفظ ويتكتّم عليه ، كما تمنع الممنوعات . ولازلنا حديثي عهد بآخر ما نُشر عن هيئة كبار العلماء ، حيث أعلنت كلّ وسائل الإعلام البيان الذي يستنكر طريقة نشر الخطاب الموقع من العلماء والناصحين ، وتكتّمت كل وسائل الإعلام على البيان الآخر الذي صدر عن نفس الهيئة في نفس الوقت ، وبتوقيع نفس الأعضاء مؤيداً للمطالب الواردة في الخطاب ، ومطالباً بتنفيذها .

ولا تستغرب يا أخي ، أن تسعى الدولة بالتحايل على العلماء وتحاول جمعهم من أجل قول شيء في هذه الكلمات التي تسمعها ، ثم تنتقي ما تريد من تعليقهم عليها ، وتنشره وتحجب ما لا تريد .

أخي المسلم : مفهوم آخر بثّته الدولة بين الناس ، وغرست جذوره الجاهليّة ، وأصوله الشركيّة ، من أجل أن تفرّق بين الناس ، وتقوّي موقعها ، حتى ولو على حساب موازين الشريعة ، ألا وهو ترسيخ مظاهر الطبقيّة والعنصريّة والإقليميّة ، وكلّ ما يتنافى مع المساواة التي أمر الله بها بين الناس ، والمؤسف أن الدولة نجحت في ذلك ، فأصبح الناس ، عامّيهم ومتعلّمهم ، عالمهم وجاهلهم ، بل وحتى بعض الصالحين منهم ، ينظرون الى المجتمع ، ويتعاملون بينهم بإقرار لهذا الواقع الجاهلي ، الذي يرتّب الناس طبقات ، لكلّ طبقة من الحقوق والواجبات والقدرات والإمكانات ، ما ليس للطبقة الأخرى ، ويوزّع الأمّة على أساس عنصري ، وكأنّ بعض العناصر ــ العائلة المالكة ــ يدور في دمها الملك والسلطان ، والأمر والنهي ، ولها من السموّ ما ليس لغيرها ، وعناصر أخرى ــ بقيّة الشعب ــ خُلقت للإهانة والإستعباد وتنفيذ الأوامر . ويُعمّق الخلاف بين أقاليم البلد ، حتى يكون الحبّ والبغض ، والإخلاص والتعاون ، مبنيّ على العلاقة الإقليميّة ، لا على الأخوّة الإسلاميّة .

أخي : إنّ كثيراً منّا ــ مع الأسف الشديد ــ لا يعتبر الميزات التي يتمتّع بها أصحاب النفوذ ــ العائلة المالكة وحاشيتها ــ ميزاتٌ أُخذت بالغصب والقوّة ،

بل يعدها أموراً تقادم عليها الزمن ، حتى صارت حقاً طبيعياً لا يُجادلون عليه ، وانظر كيف تعوّدنا على ثناء الناس للأمير الفلاني الذي أرضى فلاناً بقطعة أرض مغتصبة ، أو بمليون ريال من بيت مال المسلمين ، والحاكم الفلاني الذي غضب على قريبه القاتل لنفس مؤمنة فاكتفى بطرده من مجلسه ، أو أغلظ عليه القول ، فيستحسن الناس فعله ، وكأنه قد أقام حدّ الله الذي أنزله على محمد ، ولكنّا ــ مع الأسف الشديد ــ تبلّد إحساسنا ، فعشنا بتقاليد الجاهليّة ، ونسينا تعاليم الإسلام التي جاءت بها الآية الكريمة : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ ، وصدع بها الحديث « كلكم لآدم وآدم من تراب » ، وحديث : « دعوها فإنها منتنة ، ولو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعتُ يدها » .

والعجيب أنه في الوقت الذي قضى فيه الإسلام على كل أشكال التفرقة بين الناس ، وداس على كلّ تقاليد الجاهليّة ، وسبق في ذلك ثورات الشرق والغرب ، فإن هذه البلاد توّصل هذا المفهوم ــ ترسيخ الطبقية والتمييز بين المواطنين ــ ، ولا تكتفي بفرضه على الناس ، بل ترسّخ في أذهانهم وتظهره في ممارساتهم ، وإننا هنا نربأ بكل مسلم أن يفاضل بين الناس إلاّ بالتقوى ، وأن يزنهم إلاّ بميزان الإسلام . وتذكّر يا أخي ، كيف غضب الرسول ﷺ على الصحابي الذي قال لأخيه : يا ابن السوداء . فقال له : إنّك امرؤ فيك جاهليّة . وتذكّر أن أوّل الأعمال التي قام بها النبي ﷺ بعد الهجرة : المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، دون تمييز . وتذكّر كيف تسابق المهاجرون والأنصار في نسبة سلمان الفارسيّ إليهم ، فنسبه ﷺ لنفسه وقال : سلمان منّا آل البيت . تكرمة لإسلامه وليس تحقيقاً لنسبه . وتذكّر كيف تمّ بيات أبي بكر المهاجري رضي الله عنه وسط الأنصار في سقيفة بني ساعدة في المدينة ، وتذكّر كيف كلّف عمر رضي الله عنه صهيباً الرومي بالصلاة بين الناس ، ولم يكلّف ولده ولا ابن عمّه حتى يتمّ إختيار الخليفة القادم .

أخي المسلم : إذا كان الحكام ــ السعوديون ــ يريدون أن يفرّقوا بين الناس بهذه الطبقيّة البغيضة ، والعنصرية المنتنة ، والإقليميّة الجاهليّة ، فليحملوا وزر ذلك ، وإيّاك أن تعينهم على مثله ، فإنه خسارة لك في الدنيا والآخرة .

مفهوم آخر سعت لترسيخه السلطة ، وآمن به بعض الناس ، ومازالت تمارسه وتغرسه ، حتى خالط لحومهم ودماءهم ، حرصاً منها على ترسيخ الإستبداد والتسلّط ، وإمعاناً في عمليّة التحكّم والتفرّد في القرار ، ألا وهو إدعاء أن لا أحد يمكن أن يسعى بأمر بين الناس ، أو أن يجمع الناس عليه ، أو أن يوحّدهم من أجله إلاّ أن يكون تابعاً من الدولة ، خادماً لتوجهاتها ، محققاً لرغباتها ، وإلاّ فأضعف الإيمان أن يتمّ تحت مظلّة رسميّة ، أو بإذن خطّي واضح من أصحاب النفوذ ، وما عدا ذلك من أشكال التعاون على الخير ، والإجتماع على البرّ ، فمرفوض مرفوض ، وعصيان يوجب اللوم والعقوبة ، والدولة لم تكتفي بفرض هذا الأمر فرضاً عسكرياً وبوليسياً فحسب ، بل سعت الى إفهام أهل العلم ، أن ما لم يأذن به الحاكم ــ ولو كان مشروعاً ــ خروج موجب لحدّ الحرابة ، وتمرّد على السلطة المسلمة ، وشقّ لعصا الطاعة على الحاكم المبايع ، وأدخلت في ذلك كل تعاون وتفاهم بين الناس على البرّ والتقوى ، حتى أصبح المخلصون والمصلحون يتكتّمون على كلّ مشروع يريدونه للإصلاح ، ويتحايلون في تجاوز هذه المشكلة في أمر الخير والمعروف ، خوفاً من أن يفسر أي تفاهم بينهم بتفسيرات الفتنة والخروج .

وتصرّفهم ــ امراء العائلة المالكة ــ هذا لا يستغرب ، فهاهي ذي الدولة تحذر كلّ من يقدم على أبسط أشكال التعاون ، وهو جمع التوقيعات في معروض ، بل تعاقبه . أوَلم يتعرّض كثير ممّن كتبوا خطابات كثيرة من الإعتراضات والنصائح ، بتواقيع جماعية لكثير من المحاسبة والسؤال .

وانظر يا أخي : كم تحمّس أمير من أمراء المناطق ــ ربما كان المقصود هنا هو الأمير عبد الإله بن عبد العزيز ، أمير منطقة القصيم ــ ، وبذل كلّ ما في وسعه لإبطال مشروع قام عليه علماء تلك المنطقة ، لا لشيء ، إلاّ لأنه مشروع مستقلّ عن الهيئات الرسمية للدولة .

أخي المسلم : إعلم أن قول الله تعالى : ﴿ وتعاونوا على البرّ والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ، عام شامل لكلّ برّ وتقوى ، والأصل أن التعاون لأيّ أمر مشروع ، ليس مفتقراً الى أيّ إذن ، ولو كان ما يدّعونه حقاً ، لكان الدين متناقضاً ، ولتعطلت مصالح المسلمين . والعجيب في زماننا ، أن الأمور التي كانت من المسلمات لدى المسلمين ، أصبح عكسها اليوم هو المسلّم به ، فلا حول ولا قوّة إلاّ بالله . وإلاّ فما من عهد من عهود الإسلام ، إلاّ وتمثّل فيه ما لا يعدّ ولا يحصى من أعمال التعاون على البرّ والتقوى ، بلا إعتبار للحاكم ، وما من عالم مشهور ، أو إمام داعية في تاريخ الإسلام ، إلاّ وكان مثالاً في جمع الناس على الخير ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولم نسمع أو نقرأ أن أحداً منهم استأذن الإمام قبل أن يقوم بواجب الدعوة او جمع الناس على الخير ، أو التدريس ، أو الإصلاح ، وإن شئت فاقرأ سيرة علماء الصحابة والتابعين ، والائمة الأربعة ، وابن تيميّة ، وابن القيّم ، والعزّ بن عبد السلام ، وغيرهم .

ويبلغ بك العجب منتهاه حين تعلم أنه حتى تحت المظلات الرسميّة ، وباسم الهيئات المعتبرة : لا يقام نشاط ، ولا تعقد ندوة ، ولا يحاضر رجل ، إلاّ بقرار من أعلى سلطة في البلد ، وربما عصف الظنّ ــ مجرّد الظنّ ــ بكلّ مشروع خير ، أو ندوة مباركة ، أو أيّام ثقافيّة طيّبة ، فمُنعت وحرم الناس من الإنتفاع بها ، لأنّها قُيدت دون دليل شرعي ، بمزاج مسؤول ، وهوى صاحب سلطان ، قلّما حكّم الشرع في الإذن لهذه المشاريع أو إبطالها ، فلله الأمر من قبلُ ومن بعد .

أمّا المفهوم الذي حشدت الدولة كلّ قوتها ، وأعدّت له كلّ طاقتها ، واستنفرت من أجله كلّ جنودها وعملائها لبثّه وتلبيسه على الناس ، جاهلهم وعالمهم ، هو إدّعاء أن الحاكم لا يمكن أن يُناصح ، أو أن يراجع ، أو أن يناقش ، إلاّ في كامل التكتّم والسريّة ، وخلف أبواب مغلقة .. لا يمكن أن يتمّ ذلك إلاّ في لقاء فردي خاص ، أو من خلال رسالة مسلّمة باليد ، لم يطّلع عليها إلاّ كاتبها ، وما عدا ذلك فهو تشهير وفتنة ، وتخريب وفوضى ، وخروج وتمرّد ، ومازالت الدولة تحرص على ذلك ، حتى جعلته عرفاً مقدساً ، وممارسة شرعيّة ، ونجحت في إصدار الفتاوى لتأييده .

وبعد أن ضمنت الدولة هذه الخطوة ، سعت الى مرحلة أبعد ، حيث جعلت الوصول الى أصحاب النفوذ ، على درجة عالية من الصعوبة ، فأوحت الى الناس أن يبلّغوا شكاواهم واعتراضاتهم للعلماء ، الذين يبلّغونها بدورهم الى السلطان ــ الملك ــ ، ثمّ ضيّقت الدائرة أكثر ، فأوحت الى العلماء أن يخاطبوا السلطان ، من خلال واحد منهم ، وهكذا استقرّ الحال في الركن الكبير من أركان العلاقة بين الحاكم والأمّة الى لقاء ثنائي بين الملك وأحد العلماء لا غير .. وأمّا موعد هذا اللقاء ومدّته فتترك للملك ، وأمّا دور الشيخ ــ المقصود الشيخ عبد العزيز بن باز ــ فدور المبلّغ الناقل .

وبعد كلّ هذا الإحتقار للعالم ، يتّهم العالم بأن ما ينقله وما يعرضه مكذوبٌ عليه ، ولا يملك الشيخ بعد ذلك إلاّ السكوت ، وإن شئتَ فانظر حجم الرسائل والملفّات المتكدّس عند هذا العالم ، وانظر كم سمع الشيخ الجواب المشهور : « ننظر في الأمر ــ أو ــ يكذبون عليك » ، ثم ذهب كل شيء أدراج الرياح ، ليس تقصيراً من الشيخ ، بقدر ما هو خذلان من الحاكم ويأس منه .

إعلم يا أخي المسلم : أن تحريم كلّ شكل من أشكال النصيحة ، إلاّ ان يكون سرّاً ، إدّعاء مفتقر الى الدليل الشرعي ، بل هو ضدّ الدليل الشرعي ، ولم يرد تحديد ذلك ، لا في كتاب الله ولا في سنّة رسوله ﷺ . فإن آيات النصيحة ، وآيات الدعوة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أوامر مطلقة ليس بها تحديد لهذا الأسلوب المدّعى ، واستمع الى قول الله : ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ ، وقوله : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين ﴾ ، وقد تقدّمت آيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واستمع الى قوله ﷺ في الصحيح : « الدين النصيحة . قلنا لمن يا رسول الله . قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم » . فأين القيد في ذلك ؟ .

أوَلم يجعل النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه ، قول الحقّ ــ لا يخاف لومة لائم ، جزءاً من بيعة الإمام ؟ . أوَلم يجعل النصح لكلّ مسلم جزءاً من بيعة جرير بن عبيد الله البجري ؟ ، كما ثبت في الحديث المتفق عليه . وهل كان في أحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الثابتة عن النبي ﷺ ، أيّ قيد إلاّ قيود الشريعة العامّة ، بل إن النبي ﷺ حثّ على إنكار المنكر ، وبالإخص المنكرات العامّة ، المرتبطة بالحكام . ففي مسلم عن أمّ سلمة قوله ﷺ : « إنه يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتُنكرون ، فمن كره فقد برىء ، ومن أنكر فقد سَلِم ، ولكن من رضي وتابع » . قال النووي رحمه الله ، ومن أنكر حسب طاقته فقد سلم من هذه المصيبة . وعند مسلم أيضاً ، عن إبن مسعود رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « ما من نبيّ بعثه الله في أمّة قبلي ، إلاّ كان له من أمّته حواريّون وأصحاب ، يأخذون بسنّته ، ويقتدون بأمره ، ثمّ إنّها تخلف من بعدهم

خلوف ، يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبّة خردل » .

أخي المسلم : إعلم أن مناصحة الحكّام ، بل ومعاتبتهم ، ومحاسبتهم ومراجعتهم أمام الناس ، وعلى رؤوس الأشهاد ، سنّة مشروعة ، وهدي نبويّ لا شكّ في ذلك ولا لبس ، وإن كان أحد من الحكام يستحقّ الإعفاء من ذلك ، فإنّه سيّد الخلق ﷺ ، أو خلفاؤه الراشدون ، ولكن خلفاءه كانوا مثلاً في قبول النصح والإعتراض ، وإقرار كلّ ذلك ، والثناء على مَنْ فعله ، فمن تتبع يا أخي ؟ .. فتوى مبنيّة على ضغط المتنفّذين ، أو سنّة ماضية من عمل الرسول وأصحابه والتابعين ؟ . أوَلم تسمع بمراجعة الحباب بن المنذر لرسول الله ﷺ ، في إختيار مكان غزوة بدر ، كما ورد في السِيَر . أوَلم تسمع ما ثبت في الصحيحين من مراجعة عمر رضي الله عنه للنبي ﷺ على موقفه في صلح الحديبية ، وإقرار رسول الله ﷺ لفعله ، وما ثبت عنه رضي الله عنه أيضاً بمراجعة لرسول الله ﷺ في قسمةٍ قسَمها ، فقبل الرسول ﷺ إعتراضه ، وبيّن له السبب ، كما ثبتَ ذلك في صحيح مسلم .

أوَلم يقم ذو اليدين على رؤوس الأشهاد وأمام جموع المصلين يسأل رسول الله ﷺ وإمامهم علناً : هل نسيتَ يا رسول الله أم قُصرَت الصلاة ؟ ، مبادراً الى الإستيضاح والوقوف على الحقيقة جهاراً أمام كلّ الناس ، فلماذا لم يبلّغ رسول الله سرّاً ، ويكتب له بشكل فردي بملاحظته التي لاحظها ؟ .. إنّها السنّة في قول الحقّ ، ولو على رؤوس الأشهاد . أوَلم يقلها أبو بكر عالية مدوّية : إن ضعفتُ فقوّموني ، وإن أحسنتُ فأعينوني . أوَلم يقل عمر رضي الله عنه : إن رأيتم فيّ إعوجاجاً فقوّموني . فقال أحد الرعيّة : والله يا عمر ، لو رأينا فيك إعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا . فهل رماه عمر بالفتنة أو بسوء النيّة ؟ . لا . بل قال : الحمد لله الذي جعل في رعيّة عمر مَن يقوّم إعوجاج عمر . وهذا الصحابي الجليل ، حائد بن عمرو يقول في وجه عبيد الله بن زياد : إنّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : إنّ شرّ الرعاء الحُطَمة ، فإيّاك أن تكون منهم . رواه مسلم . وهذا أبو سعيد الخدري يزكّي الذي اعترض على مروان بن الحكم في تقديم الخطبة على صلاة العيد أمام الناس وعلى رؤوس الأشهاد ، ويقول : أمّا هذا فقد أدّى ما عليه ، كما ثبت في صحيح مسلم .

أمّا علماء الأمّة من التابعين وأتباعهم ، فقد كانوا مثلاً يُحتذى في انتقاد كلّ منكر ، سرّاً وعلناً ، بتصريح وبتلميح ، وبالعنف واللين ، بحسب ما يصلح للمقام ، وما يناسب الحال . وحياة شيخ الإسلام إبن تيميّة ، مليئة بهذه المواقف ، ولم يتحرّج رحمه الله في هذه الممارسة ، ولم يقل بها ، ولم ينقلها عن أحد ، ولكننا في نهاية هذا الكلام ، لا بد أن نورد سبب اللبس على أهل العلم ، وهو أن هناك نوعاً من النصيحة تشرع فيه السريّة والتكتّم ، ألا وهو نصيحة الأخ المذنب ، الذي يتستّر بذنبه ويعترف بتقصيره ، ويتمنّى الإقلاع وعدم العودة ، فالإعلان بالنصيحة هنا فضيحة ، وتشهير لا يليق بآداب الإسلام ، ولكن أين هذا الذنب الصغير المستتر ، المُقترف من قبل فرد واحد مستور الحال ، من المنكرات العامّة الظاهرة التي ضجّت منها الأرض ، واشتكت منها السماء ، وصار الناس يرونها ويسمعونها ، بل ويعملون بها غصباً عنهم صباح مساء . وما محاربة الله ورسوله من خلال صروح الربا العاتية ، وقوّته النافذة ، وكذلك محاربة الله ورسوله من خلال وسائل الإعلام في العقيدة والعبادة والسلوك ، إلاّ مثالاً لهذه المنكرات التي ليست معلنة وصريحة فحسب ، بل تلاحقك ملاحقةً حتى تكسب الإثم منها كرهاً ، فهل يليقُ بعد ذلك أن تكون النصيحة بين جدران أربعة وفي لقاء ثنائي ، خلف عوازل الصوت .

سبحان الله ! .

وأخيراً ، أذكّر العلماء أن جهودهم في مناصحة الحاكم ، وإنكار المنكر ، التي يبذلون فيها الوسع والجهد لم تمنع إتهامهم من قبل الناس بالتقصير والمداهنة ، لماذا ؟ . لأنّ إنكارهم هذا لم يُعلن . ولم يعرف به أحد ، فعدّه الناس سكوتاً عن المنكر ورضاً به .

مفهوم آخر تداوله الناس ، روّجت له الدولة ، لأنّه مقيّد لأهل الإصلاح ، مضعف لواجب الإنكار في أعينهم ، ألا وهو إعتقاد أنّ الكفاية في الإنكار ، والبراءة التامّة من واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تتحقّق بتبليغ رسالة الإنكار مشافهةً الى الحاكم أو من ينوب عن الحاكم ، أو من يوصلها الى الحاكم ، وغالباً ما تلقى أهل الغيرة ، ممّن تتمعّر وجوههم ، وتتفطّر قلوبهم بمشاهدة المنكر ، غالباً ما تلقّوا نصائح بأن يهدّئوا من روعهم ، ويخفّفوا قلقهم ، وليس عليهم إلاّ ان يبلغوا عمّا رأوا أو سمعوا ، وبذلك تكون ذمّتهم قد برأت ، وواجبهم قد أدّي ، وانتقلت المسؤولية الى من وصله البلاغ ، ثم لينأموا بعد ذلك ملء جفونهم ، وليقفلوا ملف هذه القضيّة .

ألا فليعلم الجميع : أن القيام بفرض الكفاية وأداء الواجب وبراءة الذمّة ، لا تتمّ حتى يتغيّر المنكر ، ويظهر المعروف ببذل الوسع ، واستنفاذ الطاقة . هاهي الآيات والأحاديث لم تقيّد هذه الشعيرة العظيمة إلاّ بقيد القدرة والإستطاعة ، بل قد جعلت الآيات والأحاديث مناط القضيّة ذات التغيير ، ليس الكلام ، كما قال تعالى : ﴿ إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم ﴾ ، وقال : ﴿ ذلك بأن الله لم يكن مغيّراً نعمةً أنعمها على قوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم ﴾ ، وكما شدد رسول الله ﷺ في الحديث المتقدّم : « ولتأطرنّه على الحقّ أطراً ، ولتقصرنّه على الحقّ قصراً » .

واستمع أقوال أئمة السلف الواضحة بأن مقصود النصوص هو التغيير وليس البلاغ فقط ، قال القاضي عياض ، فيما نقله عنه النووي في شرح صحيح مسلم ، تعليقاً على حديث (من رأى منكم منكرا) : قال « هذا الحديث أصل في صفة التغيير ، فحقّ المغيّر أن يغيّره بكلّ وجه أمكن ، أو زواله به ، قولاً أو فعلاً » . وقال القرطبي في تفسيره : « أجمع المسلمون فيما ذكر ابن عبد البر ، أن المنكر واجب تغييره ، على كلّ من قدر عليه » .

أخي المسلم : أرأيت كيف تصبّ هذه المفاهيم والأعراف الخاطئة ــ التي تروّج لها العائلة المالكة ــ في مصبّ واحد ، وتهدف لهدف واحد ، مؤدّاه : تكريس سلطة الدولة ، على حساب دور العلماء والمصلحين . وهل رأيت كيف انسجمت في إخراج هذه النتيجة المؤلمة ؟ ، فالحاكم معصوم ملهم فوق المراجعة والمحاسبة ، والعالم لا يحسن إلاّ الكلام في الحيض والنفاس ، ولا يمكن أن يختاره أو يعيّنه إلاّ الحاكم ، والناس طبقات ودرجات ، بقدر قربهم وبعدهم من الحاكم ، ولا حقّ لأحد أن يتّفق مع أحد في شيء مشروع إلاّ بإذن الحاكم ، ومن حدّثته نفسه بعد ذلك أن يخاطب الحاكم ، فإنّما يخاطبه ــ إن خاطبه ــ سرّاً وخلف ابواب مغلقة .

أخي المسلم : هل تظنّ أن تخرج في ظلّ هذه المفاهيم أيّ حقيقة يعتمد عليها أو يعوّل عليها ، لا أظن ذلك ، ولا بدّ لمن يريد قولاً فصلاً في قضيّة كبيرة ، مثل قضيّة تطبيق الدولة للشريعة ، إلاّ أن يبرأ من هذه المفاهيم ويلتزم فقط بروابط الشريعة وقواعد الإسلام ، وإليك أخي المسلم ، مثالاً لهذا التقيم الشرعي المتجرّد ، لواقع تطبيق الشريعة في هذه البلاد .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه ــ أي الملك ــ الإسلام بالشورى ، وتوخّي مصالح الأمّة في قراره السياسي ، ثم يمارس أسوأ درجات الإستبداد والتفرّد في القرار ، ويجعل مصلحة الأمّة بعد مصلحته الشخصيّة ، ومصلحة جهة معيّنة مقرّبة ــ عائلته المالكة ــ .

أهل يطبّق الشريعة ، من يلزمه الإسلام بتعيين القويّ الأمين في موقع المسؤولية ، ويحذّره من التعيين بسبب القرابة والعلاقة .. ثمّ يضرب بكل ذلك عرض الحائط ويختار للولاية من يريد ، ما بين سفيه وجاهل وسكّير معربد ، وسارق ومختلس وظالم آكل لحقوق الناس ، أو جامدٍ معطّلٍ لمصالح العباد ، إلاّ ما رحم ربّي ، وقليلٌ ما هم ، أو محاربٍ للإسلام من خلال الولاية التي تحت يده .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بمحاسبة المسؤولين من وزراء وأمراء ومَن بعدهم ، حساباً شرعياً على أدائهم لواجبهم ، ومدخل المال ومخرجه عليهم ، ويعاقب مَنْ وُجد على مخالفة ، ثم لا يُحاسبُ بعد ذلك إلاّ صغار الموظفين ، والكتاب ، وأمّا تلك الفئة ــ العائلة المالكة وحاشيتها ــ ففوق الحساب والعقاب ، والأمّة تعلم كم أكل أحدهم ــ المقصود هنا هو الأمير سلطان ، وزير الدفاع ــ من ميزانيّة الدولة على أمل أن يبني لنا جيشاً يضاهي جيوش الدول العظمى ، فلا الجيش بُني ولا المال رجع . أمّا الأمير أو الوزير المسؤول ، فلم يُحاسب ولم يوقف ، بل إزداد عُدوّاً ونفوراً .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بتسيير شؤون الدولة على أساس هذه الشريعة ، وبالتزام كامل بالكتاب والسنّة ، ثم يفرض على الناس ما لا يطاق من النُظم واللوائح المستمدّة من الشرق والغرب ، والتي تخالف الإسلام جملة وتفصيلاً ، كما أفتى بذلك علماء كبار ، مثل الشيخ محمد بن إبراهيم ــ رحمه

الله ــ والشيخ عبد الله بن حميد ــ رحمه الله ــ وغيرهما .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بالحكم بين الناس بما أنزل الله وهيمنة القضاء الشرعي على كلّ صغيرة وكبيرة في المجتمع والدولة ، ثم يعمد بعد ذلك الى إيجاد محاكم طاغوتيّة يسمّونها بغير إسمها ، تحكم بقوانين وضعيّة ، مستقاة من النُظم البشريّة الوضعيّة ، لها نفس سلطة القضاء الشرعي . أوَلم يعلم هؤلاء أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قرّر أن أحد نواقض الإسلام العشرة : إعتقاد أن غير حكم الله مساوٍ لحكم الله .

أهل يطبّق الشريعة مَن يُلزمه الإسلام بهيمنة القضاء الشرعي على كل فئات الناس ، غنيّهم وفقيرهم ، قويّهم وضعيفهم ، شريفهم ووضيعهم ، ثم يجعل طبقة وفئة من الناس ــ العائلة المالكة ــ فوق القضاء ، ولا يمكن أن تمثل أمام القضاء ، وإن حصل إستثناء ومثُل أحدهم ، فمن ذا الذي يستطيع أن ينفذ أمر الله عز وجلّ فيه .

أهل يطبّق الشريعة مَن يُلزمه الإسلام بالعدل بين الناس في الحقوق مثل : حقّ الوظيفة ، وحقّ التظلّم ، وحقّ التمتّع بالخدمات العامّة ، دون إستثناء . والعدل في الواجبات مثل : واجب الإلتزام بالأمن ، والنظام ، والحفاظ على الممتلكات والمرافق العامّة ، وواجب المساهمة في خدمة الدين والأمّة ، من خلال المركز والمنصب . ثم يمارس أقصى درجات التفرقة بين الناس في ذلك ، فيجعل فئة ــ العائلة المالكة ــ لها ما تشاء من الحقوق ، وتسقط عنها كل الواجبات ، ثمّ يحرم غالب الناس من حقوقهم المشروعة ويحاسبهم على كل الواجبات .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام باحترام الإنسان وتأمين حريّته وحياته الكريمة ، ثم يعاملهم كما لو كانوا قطعاناً من الماشية ، مهما علا قدرهم ، ورسخ علمهم ، واعتزّت مكانتهم ولا حقّ لأحد بالإقتراح أو التقدير ، إلاّ تلك الفئة المعيّنة الخاصة ــ العائلة المالكة ــ .

أهل يطبّق الشريعة مَنْ يلزمه الإسلام بحفظ أرواح الناس وأموالهم وأعراضهم والمحافظة على خصوصيّاتهم وأسرارهم ، ثم يعمد الى إنشاء جهاز ضخم ــ المباحث ــ يفوق تعداد أفراده أضعاف تعداد الجيش والشرطة مجتمعة ، مزوّداً بأحدث الأجهزة ، مهمّته التجسّس على الناس ، وتتبّع عوراتهم ، وكشف أسرارهم ، لغرض واحد ، وهو حماية تلك الفئة المذكورة ــ العائلة المالكة ــ . فأمّا الذين يعملون فيها ، فمساكين خدعوا ، لأنّ تلك المهمّة مهمّة مشروعة تساهم في تثبيت حكم الإسلام ، ولم تصلهم فتاوى العلماء التي تجعل هذا العمل من أشدّ المحرمات ، والراتب المأخوذ عليه حرام ، كما أفتى بذلك أكبر علماء هذا البلد ــ الشيخ عبد العزيز بن باز ــ .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بمعاملة الدول الأخرى على أساس الولاء والبراء ، ونصرة المسلمين والدعاة في كل مكان ، وعداء الكافرين والتضييق عليهم . ثم يعمد الى عكس ذلك ، فيوالي الكفّار موالاة مخجلة صريحة ، لا يتردّد من ذكرها في وسائل الإعلام ، ويمكّنهم من المال والأرض ، ويعاقب من يضايقهم ويتذمّر من وجودهم ، ويدعم بالمال والتأييد السياسي مَن يطالبونه بدعمه ، حتى لو كان صليبياً أو شيوعيّاً يحارب المسلمين . وأمّا المسلمون من الدعاة والمصلحين والمجاهدين فأخفّ ما يعاملون به هو الإهمال التامّ ، إن لم يحاربوا ويضايقوا .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بالإعداد والإستعداد للجهاد في سبيل الله ، وإعلاء كلمة الله في الأرض ، وحماية الثغور ، ثم يعمد بعد ذلك الى تكوين أضعف جيش في العالم ، ويجعل من هذا البلد لقمة سائغة للمتربّصين ، كما حصل في الأزمة القريبة ، ثم بعد كلّ هذا التقصير والإجرام في حقّ الأمّة ، وبعد هذا الدرس القاسي ، والفضيحة المشينة ، لا تتحرّك البلد ولا خطوة إلى الأمام لتلافي هذا التقصير الفادح ، ويبقى المسؤولون عن هذا التقصير بيدهم كامل التصرّف في أمر الجيش ، ويستمرون في ممارسة غش الأمّة كما مارسوها من قبل .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بأن يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، إذا مُكّن في الأرض ، ثم يعمد بعد ذلك الى الدعاة فيفصل هذا ، ويسجن هذا ، ويمنع هذا من الكلام واعتلاء المنبر ، ويأخذ التعهّدات على آخرين ، حتى حُرمت الأمّة من أفضل دعاتها ، وأفصح خطبائها ، وأبلغ وعاظها .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بتسخير كل وسيلة ــ بما فيها وسائل الإعلام ــ للدعوة والإصلاح ، ودفع الشبُهات عن الدين ، والصدق والأمانة وتربية الأمّة ، ثم يعمد الى عكس ذلك ، فيجعل وسائل الإعلام وسيلة للتشكيك في العقائد ، وتشجيع الإنحراف في السلوك ، ويحجب عن الناس الخبر الصادق ، والعلم النافع .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بحماية مالِ المسلمين من أيّ مصدر حرام ، ويغنيه الله بثروة هائلة من النفط ، ثم يلجأ بلا حاجة ولا ضرورة الى الربا المحرّم ، في استثمار المال في البنوك الغربيّة ، وبيع السندات الربويّة داخل البلد ، بل والإستدانة الصريحة بالربا من بنوك العالم ، ويلجأ ــ الملك ــ مع كلّ هذه الثروة الهائلة الى المكوس والضرائب المحرّمة ، والتي سمّاها رسوما . أليس ذلك محاربة لله ورسوله ، وتضييقاً على المسلمين ؟ .

أهل يطبّق الشريعة الإسلامية من يلزمه الإسلام بصرف ثروة الأمّة في حفظ مصالح الأمّة ، لأنّها أمانةٌ في عُنُقه محاسبٌ عليها يوم القيامة ، ثم يبعثر مال المسلمين يمنةً ويسرةً بقروض وهبات خارجيّة لأعداء الإسلام ، وينفق آلاف الملايين على ملاعب الرياضة ، ومعارض الأمس واليوم ، أمّا مصلحة الأمّة فآخر باب من أبواب الصرف .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بالعدل بين الناس في توزيع الثروة ، ثم يمارس أسوأ مثل للتفرقة بينهم ، فيجعل لطبقة منهم ــ العائلة المالكة ــ حقاً مطلقاً في هذا المال يأخذ منه ما شاء ، وأمّا الآخرون فليس لهم إلاّ الراتب إن كانوا من أهل الرواتب ، أو يكون أحدهم تابعاً أو نسيباً أو قريباً لهذه الطبقة فيصيبه من فتاتها .

أهل يطبّق الشريعة من يلزمه الإسلام بإقامة الحلال ومنع الحرام في المعاملات التجاريّة بين الناس ، فيمارس عكس ما تريده الشريعة ، ويجعل الحلال حراماً والحرام حلالاً ، بقوّة وسلطة الدولة . أوَليست صروح الربا قد شقّت عنان السماء ؟ ، أوَليست هذه البلاد ، البلد الوحيد في العالم التي لا تسمح بإنشاء المصارف الإسلامية ؟ ، أوَليس الإحتكار عادةً شائعةً يمارسها الأمراء من خلال إمتياز الشركات التي يملكونها ، وأمّا الغصب فاسأل عنه أصحاب الأراضي التي وضع الأمراء يدهم عليها ، وطردوهم منها ، وأمّا أكل أموال الناس بالباطل ، فاسأل عنه من تعامل معهم ببيع وشراء أو مقاولة .

أهل يطبّق الشريعة الإسلامية ــ الملك ــ من حوّل سفارات بلاده في العالم الى أوكار للفساد ، وأدوات لتشويه صورة الإسلام ، وصورة هذا البلد ، وعيّن فيها من لا يعرف للإسلام حقّه ، ولا للبلد حرمته ، إلاّ ما شاء الله ، حتى ظهر أحدهم أمام الملأ ، مشاركاً النصارى في حفلهم يتمتمُ معهم في نشيد صلاتهم ، بلا خجل ولا حياء . أوَليس بيد الدولة أن تحوّل السفارات الى منارات للدعوة ، ومأوىً لنصرة المسلمين وقدوتهم في العالم ؟ ، ولكن لا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم .

أخي المسلم : قد تسأل نفسك الآن وبعد كل هذا : ما هو دوري أنا ، وكيف لي أن أقوم به ؟ .. فإليكَ الجواب . إصغ إليه سمعك ، واجعل وعاءه قلبك ، ثمّ اطلق لجوارحك العنان حتى تنشر الخير ، وأنت لذلك أهل .

لقد آن الأوان أن ننحي بعيداً ــ والى غير رجعة ــ عبارة التخاذل واليأس ، ومفاهيم إنعدام المسؤوليّة والأنانيّة ، والإتكفاء على الذات ومتطلّباتها ، فليس صحيحاً أن يُقاد الناس بغير هدى الى حيث لا يعلمون ، وليس صحيحاً أن نُلقي بكلّ المسؤوليّة على العلماء ، بحجّة أنّهم حجابٌ لنا عن النار . إنّ دورنا معهم مجتمعين أن نبصّرهم بالواقع ، ونلتفّ حولهم ، لنكون وإيّاهم في خندق واحد أمام عبيد الشهوات ــ المقصود أمراء العائلة المالكة ــ وأصحاب الغُلْمَنَةِ والمشبوهين ، من أبناء جلدتنا . ودورنا أفراداً أن ننكر بكل ما نستطيع ، وننشر الخير في كل مكان ، ونحسّ بالمسؤوليّة كما لو كانت مسؤوليتنا نحن لا غير ، وأن نعيش شعور التقصير الذي يحثّ على العمل الدؤوب ، حتى يظهر دين الله وتعلو كلمته ، ويكون أمر الأمّة أمر رشد ، يُعزّ فيه أهل الطاعة ، ويُذلّ فيه أهل المعصية ﴿ ولله العزّة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ﴾ . ﴿ يا أيّها الذين آمنوا إستجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم ، واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه ، وأنّه إليه تحشرون ﴾ ، ﴿ واتّقوا فتنةً لا تصيبنّ الذين ظلموا منكم خاصّة واعلموا أن الله شديد العقاب ﴾ .

أخي المسلم : هذا ما ناسب الحال والوقت أن يُعرض عليك ، من واقعٍ مرّ

وتقصير شديد ، ولك الحكم بعد ذلك ، والله المسؤول ، ان نتمكّن في فرصة أخرى من سماع مقارنة مفصّلة بين ما يريده الإسلام لنا في جميع شؤون حياتنا ، وبين ما نحن عليه من واقع بعيد عن ذلك .

أخي المسلم : وقبل أن نختم هذه النصيحة ، التي نرجو الله أن تكون نصحاً للأمّة في كشف الغمّة ، نوجّه الرسائل التالية الى بعض المعنيين في هذا البلد .

الرسالة الأولى : رسالة الى العلماء :

يا علماء الأمّة ، وأهلَ الحلّ والعقد فيها ..

يا من جعلكم الله شركاء للولاة في حق الطاعة عندما قال : ﴿ وأطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأولي الأمر منكم ﴾ ..

يا ورثة الأنبياء والأولياء والأئمّة ، كابن عباس ، وابن عمر ، وابن مسعود ..

أيّها السائرون على درب العلماء المجاهدين ، من أمثال أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، والعزّ بن عبد السلام ، وابن تيميّة ، وابن عبد الوهاب ، وغيرهم ..

تذكّروا دائماً أن الأمّة تنظر اليكم ، وتتطلّع الى مواقفكم وأقوالكم ، وتثق بصدقكم ونزاهتكم ، فالعادل عندهم من عدّلتموه ، والساقط عندهم من جرحتموه ، ولذلك فإنها تصبر على سكوتكم على كثير من المنكرات والإنحرافات ، لأنّها تعتقد أنّكم قائمون بذلك ، بينكم وبين من ولاّه الله أمركم ، ولكنها لا تطيق أن يطول صبرها على كثير من المظالم والتعديات دون أن تسمع منكم ما يشفي عليلها ، ويروي غليلها .

إنّ المنكرات الظاهرة يجب أن تُنكر علناً وبالإسلوب المناسب ، وإنّ السكوت عليها يزيد الأمر تفاقماً وانحرافاً ، كما أنّه يُسقط هيبة العلماء ويفقدهم المنزلة التي يستحقونها ، سواء في أعين الناس أو الحكّام ، وإن الفتنة ــ كل الفتنة ــ في ترك الشرّ يتفاقم دون إنكار له ، بل أن كثيراً ما يُستغلّ سكوت العلماء لإضفاء شرعيّة باطلة عليه ، ولقد شرع الله تبارك وتعالى القتال ، وفيه إزهاق الإنفس ، دفعاً لفتنة أن يكون بعض الدين لغير الله : ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كلّه لله ﴾ .

أمّا المنسوبون الى العلم وأهله ، وليسوا منهم ، الذين يدافعون عن كل إنحراف ، ولديهم على كل ضلالة فتوى وتخريج ، فهؤلاء لا بدّ أن تكشف الأيّام أمرهم ، حيث يسقطون من أعين الناس ، كما سقطوا في أحضان الحكّام ، ولم يبقى لهم سوى الكره والمقت من جموع المسلمين ، واللعنة والطرد من ربّ العالمين : ﴿ إنّ الذين يكتمون ما أنزلنا من البيّنات والهدى من بعد ما بيّناه للناس في الكتاب ، أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ، ليهلك من هلك عن بيّنة ويحيا من حيّ عن بيّنة والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

الرسالة الثانية : الى إخواننا في القوات المسلّحة :

يا من تدخرهم الأمّة ذخراً لها ، ودرعاً واقياً في الملمّات .. نذكركم بالقَسَم الذي قطعتموه على أنفسكم ، عندما سلكتم هذا الطريق بأن تكونوا حرّاساً يقظين ، من حرّاس العقيدة والدين ، تذبّون عن حياضه ، وتجاهدون خصومه وأعداءه . وأعداؤكم الحقيقيّون إنّما هم أعداء هذه الأمّة من اليهود والنصارى والملحدين والعلمانيين . أمّا علماء هذه الأمّة ودعاتها ، والمخلصون من أبنائها ، فليس بينكم وبينهم خصومة ، وليس لهم عليكم من الحقوق إلاّ الولاية والمحبّة والنصرة والدفاع عنهم ، والوقوف الى جانبهم .

أخي الجندي المسلم : إن رياح الفتن والتحزّبات التي تعصف من حولنا ، وتهدد أمّتنا ومجتمعنا لا يمكن الوقوف أمامها إلاّ بأن تكون أنتَ وأمثالك عند حسن ظنّ الأمّة بكم ، وعلى أكمل حال من التأهيل والتدريب ، واليقظة والإستعداد . ولم تكن مهمّتك في يوم من الأيام ولن تكون حماية الأشخاص ــ يعني أمراء العائلة المالكة ــ ، أو الدفاع عن الرايات والأعلام الجاهليّة ، وإنّما هي الإنتصار لله ولرسوله ولدينه ، وتقديم طاعته على طاعة كلّ أحد ، كائناً من كان . وحذار أن تُقدم على إهلاك نفسك في أمر لا تتبيّن جليته ، ولا تعرف صدقه ، وكن ــ كما العهد بك دائماً ــ جندي العقيدة المقدم على الشهادة ، في سبيل الله عزّ وجل ، غير وَجِل ولا هيّاب : ﴿ وجاهدوا في الله حقّ جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملّة أبيكم إبراهيم هو سمّاكم المسلمين من قبل ، وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس ، فاقيموا الصلاة واتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ﴾ .

حفِظَكَ الله بحفظه ، وختم لنا ولك بالصالحات .

الرسالة الثالثة : رسالة الى العاملين في المباحث :

أخي الكريم : هذه عبارات تخرج من القلب ، وأرجو أن تستقرّ في القلب ، عن طريق أذُنٍ صاغيةٍ وقلبٍ مفتوح ، إنطلاقاً من حرصكَ على سلامة دينك ونجاة نفسك ، يقول الله تعالى : ﴿ وما خلقتُ الجنّ والإنس إلاّ ليعبدون ﴾ . فما خُلقتَ إلاّ لهذا ، ولا تعمل إلاّ لتحقيقه ، فيجب عليكَ أن تعبد الله تعالى في كلّ فعلٍ وقول ، بل وفي تحصيلكَ لقوتك وقوت أبنائك ، وفي تحقيق آمالك وطموحاتك . لا يدفعك في ذلك كلّه إلاّ طاعة الله تعالى وطلب مرضاته ، وليس حماية أشخاص ، ولا تزلّفاً الى مسؤولين ، ولا حرصاً على مكاسب ماديّة في إرضاء أهواء بشريّة ، على حساب دينك وتقواك ، وأوامر ربّك ونواهيه .

أخي الكريم : إن مكانك اللائق بك ، ليس بين أبناء بلدك وإخوانك المحبّين لك ، ولكن في دول الكفر ، وبين الحاقدين على الإسلام ، من أعدائه ، لتفضحهم في الكيد لدينك ، وإغضاب ربّك ، وإهانة رسولك عليه السلام ، فتأكّد يا أخي من عملك الذي أنت الآن تعمله ، وثق أنّه لا يخدم إلاّ مصالح بشريّة بحتة ــ مصالح العائلة المالكة ــ ، وهو في الوقت نفسه يخرّب بيوت المظلومين ، وتتلبّس فيه بالآثام والتعدّي على الآخرين ، وتنقل في النهاية وزر الجميع ، تصيح : ﴿ ربّنا إنّا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلّونا السبيلا ، ربنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً ﴾ .

وها هو باب التوبة مفتوح لك ، فادخل منه ، واترك ما تُخسأ به آناء الليل واطراف النهار ، من وعود بشريّة في الإعراض عن وعيد ربّ البشر : ﴿ والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ .

الرسالة الرابعة : رسالة الى ولاة الأمر :

إليكم أيّها القائمون على أمر هذا البلد ..

إليكم يا أصحاب الكلمة فيه ، وبيدكم قراره ، وتتحكّمون في مصيره .. أوجّه إليكم هذا النداء ، ناصحاً مشفقاً مخاطباً فيكم الحكمة وحسن الإدراك ، أقول :

إن الجميع قد أدرك الحاجة الماسّة العاجلة الى التغيير والإستجابة لمتطلّبات الواقع الجديد ، والسير بالأمّة في منهج إصلاحيّ راشد ، على ضوء الكتاب والسنّة ، بعيداً عن الإصرار على الخطأ والتمادي في الباطل ، وكل بني آدم خطّاء ، وخير الخطّائين التوّابون . إن عالم اليوم غير عالم الثمانينات والتسعينات الهجريّة ، وإنّ أبناء بلدكم اليوم ليسوا كأبنائه قبل عشرين عاماً ، لقد صاروا أكثر نضجاً ووعياً ، وإدراكاً لما يجب أن تكون عليه الدولة ، وتكون عليه البلاد ، وارتفع عدد المثقّفين والمتعلّمين ، وزادت نسبة الواعين من خلال الإعلام الخارجي ، حتى صار التعامل مع هؤلاء جميعاً مستحيلاً ، إلاّ بتطوير الحال الى ما هو أفضل وأحسن ، وأقرب الى روح الشريعة السمحاء ، والإسلام العظيم . كما أن العالم من حولكم صار الى حالٍ يتعذّر معه العيش إلاّ بمواكبة التغييرات البنّاءة فيه ، والتجاوب مع المعطيات الجديدة النافعة ، وأبناء بلدكم أحقّ الناس بها ، وأولى الناس بمعايشتها .

وأخيراً نقول لكم : إن كان ما نراه من انتهاج تدريجي ، يوماً بعد الآخر عن الإلتزام بشرع الله ، والسير وفق أحكامه ، جهلاً منكم بهذا الشرع وتلك الأحكام ، فدونكم العلماء والمخلصون ، إسألوهم النصيحة والمشورة والرأي ، وإن كانت الأخرى ، فلا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم .

إنّ رجوعكم الى الحقّ ، وعملكم بما يطالب به الناس ، من حقوقهم المشروعة ، خير ما يضمن إستمراركم ــ في الحكم ــ ، وبقدر قربكم من الناس ، وتلمّسكم الحقيقي لحاجاتهم ومتطلباتهم ، بقدر ما يقرب الناس منكم ، ويلتفون حولكم ، وإلاّ حقّ قوله تعالى : ﴿ إن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم ﴾ .

وفي الختام ، نسأل الله العليّ القدير ، أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يوفّق من سمعه الى العمل بالكتاب والسنّة ، والدعوة الى الله على بصيرة ، وأن يردّه إليه رداً جميلا .. سبحان ربّك ربّ العزّة عمّا يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

مجلس التعاون الخليجي يستعدّ لقمّة « فاترة » ، وخلافات الأعضاء عطّلت مسيرة التكامل

أزمة صامتة بين السعوديّة والكويت ، وعضّ أصابع بين الدوحة والرياض

يسعى المسئولون في كلّ من الكويت والسعودية للحيلولة دون تفجّر أزمة صامتة بين البلدين ، أخذت في التفاقم منذ منتصف العام الجاري ، إثر إشارات سعودية بأنها قد ترسل قواتها من جديد الى جزيرة « قاروه » قرب الشواطيء الكويتية ، بعد أن كانت غادرتها قبل أيام قليلة من الإجتياح العراقي للكويت ، إذا لم توافق الكويت على التفاوض حول وضعها تحت السيادة السعودية .

وترفض الكويت العودة للبحث في هذا الموضوع رغم الإلحاح المتكرر من جانب الرياض ، وثمّة أبعاد أخرى للأزمة الراهنة بين البلدين ظهرت إشارات بإتجاهها ، على الرغم من محاولة الطرفين الحيلولة دون خروجها الى العلن .. ويريد المسئولون السعوديون حل الخلاف قبل القمة الخليجية المقرر إنعقادها في ديسمبر القادم ، لكن الكويت بقيت حتى الآن مصرّة على موقفها بعدم التنازل عن سيادتها على الجزيرة .

فيما يلي تحليل لخلفيات النزاع بين الكويت والسعودية ، وتأثير ذلك على مجلس التعاون الخليجي :

في مثل هذا الوقت من العام الماضي ، وحينما كانت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تقوم بالإتصالات التمهيدية لإعداد جدول أعمال القمة الخليجية ، تحدث العديد من المثقفين في الخليج عن ضرورة إعادة صياغة العلاقات الداخلية بين دول الخليج ، باتجاه الإنتقال من صيغة التعاون التي تنتظم في إطار المجلس الى صيغة الوحدة الفدرالية ، وكان همّ الإجتياح العراقي للكويت وتهديدات بغداد بإجتياح الحدود السعودية ، قد كشفت عن الضعف الحقيقي لدول الخليج ، الناتج عن ضآلة حجمها ، في مقابل دول الجوار الجغرافي التي تتمتع بتفوق ساحق في هذا المجال .

والحقيقة آن عددا من المسئولين في الأمانة العامة للمجلس ، قد شجعوا التفاؤل بأن زعماء الخليج يتجهون فعلا الى درجة أرفع من العمل المشترك قد يقارب الوحدة ، حينما تحدثوا عن عديد من الإتفاقيات المعدّة للتوقيع في القمة ، تتراوح من الإتفاقيات الدفاعية الى الإقتصادية والبترولية وتسهيل إنتقال المواطنين ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، بما فيها الإتفاق على خطة مشتركة لتطوير النظام السياسي في كل قطر ، وصياغة مفهوم جديد للعلاقات بين الدول الأعضاء ودول المحيط الإقليمي .

كان الضغط العسكري العراقي شديد الوطأة بالدرجة التي أثارت في الناس الأمل بأن قمّة الدوحة تتجه فعلا الى إنجاز تحوّل رئيسي في حياة الخليجيين ، وكان الكلّ يعتقد أن الزعماء إستوعبوا جيدا درس الأزمة ، لكن يبدو ان هموم الزعماء كانت في واد آخر ، بحيث أن البحث في وحدة الخليج كان ربما آخر شيء يمكن أن يستقطب اهتمامهم . إذ على الرغم من شدّة الأزمة التي كان يواجهها الخليج ، فإن زعماءه لم يروا متسعاً من الوقت لتأجيل خلافاتهم على الحدود ، وعلى الإقتصاد ، وعلى العلاقات الدولية ، وعلى كل شيء .. لذلك فإنهم لم يبحثوا من جدول الأعمال الذي أعدّته الأمانة العامة سوى البيان الختامي ، الذي جاء غريباً عن موضوعات الأبحاث الرئيسية ، ولم يعكس في الحقيقة أيّ شيء عمّا دار وراء أبواب قاعة الإجتماع .

وحقيقة الأمر أن المباحثات الجماعية إقتصرت على جلستي الإفتتاح والإختتام فقط ، ومعلوم أن هاتين الجلستين كانتا للمجاملة وإعلان الشكر للدولة المضيفة ، وتسليم وتسلّم الرئاسة الدوريّة ، وقراءة البيان الختامي ، ثم عرض الحاضرين لمصوري الصحافة ووسائل الإعلام .. أما المباحثات الحقيقية فقد كانت ثنائية أو ثلاثية ، وتركّزت على بحث الخلافات بين الأطراف المعنيّة ، ولا يبدو أن أيّ شيء قد نجم عنها بالفعل ، بدليل أن الزعماء لم يوقّعوا على معظم الإتفاقات الجماعية التي كانت معدّة للتوقيع خلال القمة ، الأمر الذي يشير الى أنهم لم يكونوا مرتاحين من لقاءاتهم . ولذلك فإن الآمال التي عقدها الناس بإحتمال أن تكون تلك القمة أوسع الخطوات نحو الوحدة الخليجية قد تبددت ، وأثّر فشل تلك القمة على حيوية المجلس ونشاطه خلال السنة الحالية ، بحيث وصفه صحفيون بأنه : الغائب الأكبر عن الساحة الخليجية طوال الشهور التالية لقمة الدوحة .

وقد تفاقمت العديد من الخلافات الثنائية بين الدول الأعضاء ، وبدا بعضها أصعب من أن يُستطاع حلّه عبر القنوات الإقليمية ، كما أن خيبة أمل من جانب بعض الأعضاء تجاه توقعاتهم من الأعضاء الآخرين قد تعاظمت ، مولّدة شعوراً بعدم وجود فائدة واقعية من العلاقة القائمة في إطار مجلس التعاون ، وأن العلاقات الثنائية ، وعلاقات الأعضاء مع دول أخرى في العالم ، هو ما يساعدها في حل مشكلاتها ، ولن يضيرها بعد ذلك أن تلتزم بالإتفاقات المعقودة في إطار المجلس أو أن تخالفها .

المشكلات المستجدة بين الكويت والسعودية

في العام ١٩٨٧ توصلت المملكة العربية السعودية والكويت الى إتفاق أوّلي بشأن الأساسات التي ينبغي إتباعها في ترسيم

الحدود بينهما بما فيها إقتسام المنطقة المحايدة الغنيّة بالبترول ، لكن البلدين لم يتفقا على وضع « قاروه » ، الجزيرة الصغيرة جداً ، والواقعة أمام نقطة الإتصال بين المنطقة المحايدة والكويت .. فقد طالب السعوديون بإدخالها ضمن أوراق العمل المتعلقة بإقتسام المنطقة المحايدة ، بينما رفض الكويتيون بحزم الدخول في جدل بشأن هذه الجزيرة ، بالنظر الى أن تبعيتها للسيادة الكويتية لم تكن في أي وقت من الأوقات موضع بحث . وغضب السعوديون ولم يهتم الكويتيون بإرضائهم ، واتفق على تقسيم المنطقة المحايدة ، وصدرت اللائحة التنفيذية لها ، وبقيت مشكلة قاروه معلّقة .

في العام ١٩٨٦ كان العراق قد نجح في الحصول على حق إستخدام جزيرة بوبيان الكويتية ، كموقع متقدم لحراسة سفنه التي تعبر خور عبد الله ، وبعد أن أرسل كتيبة مدفعية ومشاة الى الطرف الشمالي الشرقي من الجزيرة ، فقد كان بوسعه وقف الهجمات الخاطفة التي شنتها الزوارق الإيرانية السريعة على سفنه المتجهة أو الخارجة من القاعدة البحرية في أم قصر ، ولم تغفر القيادة الإيرانية للكويت هذه الخطيئة ، واعتبرت أنها تشارك عملياً في الحرب العراقية ضد إيران ، ولم تجد الكويت ــ التي وافقت على الطلب العراقي ــ من معين سوى السعودية ، الحليف الموازي للعراق في المنطقة . ووافقت السعودية على دعم الكويت في حال قيام الإيرانيين بأي تهديد جديّ للكويت ، لكن السعودية إستثمرت الظرف من أجل دفع حليفتها الى تسديد الدين الذي تطلبه إيّاها ، منذ زمن طويل .

ثلاثة مطالب كانت الرياض تضغط على الكويت للوفاء بها ، يعود بعضها الى السبعينات .. أوّلها إبرام المعاهدة الثنائية للأمن ، التي تُجيز لقوات البلدين التوغّل عدة كيلومترات في أراضي الدولة الأخرى عند الحاجة الى مطاردة الهاربين ، وتسليم المطلوبين للتحقيق أيّاً كانت جنسياتهم ، بمن فيهم مواطني الدولة نفسها ، أو مواطني الدولة الأخرى المقيمين في أراضيها ، وهو الأمر الذي عارضه بشدّة مجلس الأمّة الكويتي . والثاني : إنهاء ما يطلق عليه المسئولون السعوديون مهزلة الديمقراطية في الكويت ، بحلّ مجلس الأمّة ، والحيلولة دون نشر المواد المسيئة للمملكة في الصحافة الكويتية . والثالث كان : تنازل الكويت عن جزيرة قاروه ، أسوة بما فعلته مع العراق حينما أعطته بوبيان ، الأكثر قرباً من قلب الكويت ، والأكثر خطراً على أمنها الداخلي .

وكان الظرف مناسبا للمطلب الثاني من المطالب السعودية ، فقد كان الضيق بمجلس الأمّة قد بلغ بعائلة الصباح الحاكمة مبلغه ، فأمر الشيخ جابر بحلّه ، وتعليق بنود الدستور الضامنة للحريّات العامة ، لكن تسليم جزيرة قاروه للسعودية كان موضوعاً مختلفاً .. فالكويتيون مايزالون يستذكرون أن السعودية سَعَت مرات عديدة في العشرينات من هذا القرن الميلادي للسيطرة على الكويت ، ولذلك فان أعضاء العائلتين الحاكمتين لا يجتهدون في إخفاء نفورهم المتقابل من بعضهم البعض ، وكان الملك السابق فيصل يقول لزواره في معرض التهكّم : إن (الدول العظمى في العالم ثلاث .. أمريكا وروسيا والكويت) .

ولأن الكويت لم تبد ليناً تجاه المطلب السعودي ، فقد أرسلت الرياض ثلاث سفن دورية ، على متنها مئة من العسكريين لإحتلال جزيرة قاروه . حدث ذلك في بداية النصف الثاني من عام ١٩٨٩ ، وحينما قرر صدام حسين إجتياح الكويت ، فقد كان أوّل ما فعل ، أن أبرق الى الملك فهد يطلب منه سحب قواته من قاروه قبل نهاية يوليو من العام الماضي . الكلّ كان يعرف القضيّة ، لكنّ أحداً لم يتحدث عنها على الإطلاق ، فالناس في الخليج لا يحبّون الكلام ، ويفضلون حل المشكلات بين الأخوة في صمت .

كانت قاروه أوّل أرض كويتية استعادتها القوات الأمريكية ، حينما بدأت الحرب ضد العراق ، وانتظرت الرياض قليلا ريثما تهدأ العاصفة ، فأعادت مطالبتها بالجزيرة . حدث ذلك في يونيو الماضي ، ورفضت الكويت كالعادة ، ومن جديد بدأت السحب تعود الى سماء العلاقات بين البلدين .

العارفون ببواطن الأمور يقولون أن الأزمة الصامتة بين البلدين لا ترجع فقط الى الأختلاف على جزيرة قاروه ، فالرياض تطالب الكويت بتوقيع الإتفاقية الأمنيّة الثنائية ، والكويت تتمنّع محتجّة بأن الظرف غير مناسب لبحث الموضوع ، فوق انها وقعت على الإتفاقية الأمنيّة الجماعيّة ، التي تبنّاها مجلس التعاون ، والتي تتضمن بعض بنود المعاهدة الثنائية التي تلح عليها السعودية ، خاصة تلك المتعلّقة بالتعاون في التحقيقات الأمنية ، وحقّ كلّ دولة في طلب تسليم مواطنيها المطلوبين في قضايا أمنيّة ، إذا ظهر أنهم يقيمون في الدولة الأخرى ، اضافة الى منع الصحافة المحلية من الكتابة ضد السعودية .

كما غضبت الرياض لإعلان أمير الكويت إعادة الحياة النيابية في أكتوبر من العام القادم قبل إستشارة الملك فهد ، الذي تقول السعودية أنه صاحب اليد العليا في تحرير الكويت ، مما يعطيه حقاً معنوياً في المشاركة في تقرير السياسات الداخلية الكويتية بعد التحرير ، وتنظر المملكة الى الديمقراطية الكويتية باعتبارها نشازاً في النظام السياسي التقليدي للخليج ، ومصدر خطر على التماسك الداخلي لدوله .

ويبدو مجملا أن الرياض غير مرتاحة الى العديد من الإجراءات التي قامت بها الكويت على الصعيد الداخلي ، وعلى صعيد صياغة إطارات جديدة لعلاقاتها الدولية ، لا تتضمن إعتبار علاقاتها الخليجية ، وبالذات مع المملكة محورا مركزيا . فمنذ تحرير الكويت إتجهت حكومتها الى تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية ، على مختلف الصعد السياسية والأقتصادية ، كما لا تشعر السعودية بالإرتياح تجاه ما تعتبره خضوعاً من جانب الحكومة الكويتية للضغوط الأوروبيّة والأمريكية بشأن تطوير نظامها السياسي وإعادة الحياة الديمقراطية .

حتى الآن لم يتحدث أحد علانية عن الأزمة الصامتة بين الكويت والرياض ، لكن ظهرت إشارات ملفتة للإنتباه ، كونها غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، فالكويت التي إحتفلت بالذكرى الأولى للإجتياح في أغسطس الماضي ، أشادت إعلامياً وسياسياً بجميع الدول التي شاركت في التحرير ، وصدرت الصحافة المحلية صباح الثاني من أغسطس مزيّنة بصور كبيرة لأبطال التحرير الثلاثة .. أمير الكويت ، الى جانب الرئيسين الأمريكي جورج بوش والبريطاني جون ميجر ، لكنها أهملت تماما الإشارة الى الدور السعودي ، كما أن وزارة الإعلام الكويتية التي دعت

مئات الصحفيين من شتى أنحاء العالم لتغطية الإحتفالات ، أهملت دعوة أي صحفي من السعودية .

وعلى العكس من ذلك في السعودية ، فقد صدرت صحف الثاني من أغسطس ، مملوءة بالإشادة بدور المملكة وجيشها وصحافتها في تحرير الكويت ، ومهملة تماماً الإشارة الى أي دور للحكومة الكويتية أو جيشها ، واقتصرت صحيفة (المسلمون) السعودية الموجهة للتيار الديني في العالم العربي ، في عددها الصادر صباح الثاني من أغسطس ، على عمود افتتاحي بعنوان : « الوقفة السعودية المشرّفة » ، تحدثت فيها عن موقف السعودية الذي وصفته بأنه الفيصل الذي حسم المعركة ، وجاء في المقال : « كانت وقفة المملكة حكومة وشعبا وقفة مشرفة .. ومع زوال الغمّة أثبتت الأحداث أن الموقف السعودي كان ــ بحقّ ــ الفيصل الذي حسم إتجاه المعركة لصالح الأمّة ، بعد ان حاولت القيادة السعودية جهدها أن تمنع وقوع كارثة الحرب دون جدوى .. ولسنا بسبيل المزايدة بهذا الموقف المبدئي الشجاع ، أو المنّة به على الآخرين » ، ولم تشر الصحيفة في الإفتتاحية هذه أو في أي مقال آخر الى دور الكويتيين أو حكومتهم أو جيشهم في التحرير .

ومثل ذلك فعلت معظم الصحف السعودية ، بما فيها الشرق الأوسط والجزيرة وغيرهما .

وعمّمت وكالة الأنباء السعودية في الخامس عشر من سبتمبر مقالاً نشره وليد أبو ظهر في مجلّة (الوطن العربي) العراقية سابقا ، والساعية لإستعادة التمويل السعودي حاليا ، وأعادت نشره نصاً جميع الصحف والمجلات السعودية ، وخصّصت له صحيفة الرياض مانشيتها الرئيسي ، إضافة الى تعليق عليه في الإفتتاحية ، التي جاء عنوانها شديد الإثارة ، يقول : « نعم .. ومن الذي حرّر الكويت » . وقال مانشيت الصحيفة الرئيسي : « موقف الملك فهد هو الذي حرّر الكويت » ، ونشرت تحته مانشيتين فرعيين ، يقول أحدهما نقلا عن مسئول عراقي لم يذكر أسمه : « القرار ــ قرار الملك ــ زلزل حساباتنا ، والمملكة تحمّلت الأعباء الماليّة ، ووفرت الأرض والشرعية والغطاء الإسلامي » . ويقول الآخر الذي عرض بحجم أكبر من الأول : « الأرض السعودية كانت قاعدة للشرعية الكويتية ، واستضافت أميرها وحكومته ، ومنحتها قوة وإمكانات » .

على أن السعودية التي أهملت صحافتها الإشارة الى الدور الكويتي في تحرير الكويت لم تغفر للكويتيين اغفال دورها ، فقد كتبت مجلة اليمامة الصادرة في الرياض مقالتين شديدتين ، تناولتا أفضال السعودية على الكويت ، وإنكار الكويتيين للجميل ، وعرّضت أحداهما من طرف خفي ، بأن أي دولة أخرى غير السعودية لم تكن لتتحمّل إستضافة الحكومة الكويتية الهاربة . وقال كاتب المجلة في عدد ١١ صفر بعد مقدمة إستنكارية لسلوك الكويت في إحتفالها بالذكرى الأولى للاجتياح : « الذي أيقظني وأفاقني مشكوراً ، فهو صحيفة صوت الكويت الدولي ، عدد ٢ اغسطس ١٩٩١ ، فقد أصدرت ملحقا شاملا ووافيا و (وفيّاً) عن جريمة العصر ، ولإن المملكة من دول البحر الكاريبي ، كما إتضح لي ، فلم يشر الى دورها ! . وفي حين يحتل كل من بوش وميتران وميجور وشوارتسكوف وتشيني وحتى ديكويار صدر الصفحة الأولى ، لا نرى أيّ حوار أو تصريح او أشارة لمسئول سعودي ! ، وحتى في الإستعراض التاريخي للأحداث ، والذي أفرد له قرابة النصف صفحة ، لم يذكروا قرار خادم الحرمين الشريفين بإستدعاء القوات الشقيقة والصديقة ! ، رغم أنه كان حجر الزاوية الذي بُنيت عليه عمليّة تحرير الكويت . وهل يمكن أن ينسى عاقل مثل ذلك القرار ؟ والقرارات التي سبقته ولحقته ؟ » .

وكتبت المجلة ذاتها في عدد ١٧ ربيع الأول ــ ٢٥ سبتمبر ــ تحت عنوان : « وظلم ذوي القربى » ما يلي : « معظم الكتاب والصحفيين الكويتيين كانوا يمارسون هروباً شبه كامل في فنادق لندن والقاهرة والخليج ، ولم أستمع الى إجابة مقنعة ، سوى أننا مشغولون بما هو أهم !! . وإنطويت مثلما إنطوى غيري على مرارته ، يكظمها في نفسه حتى « حُرّرت » الكويت ، وعاد الكويتيون وجميع مؤسساتهم الى بلادهم ، حيث باشروا إعادة ترتيب بيتهم المخرّب المنهار ، وكان أول شيء فعلوه : شحن الصحافة ووسائل الإعلام بنغمات من الوطنيّة المتطرّفة ، جعلت الكثيرين هناك وهم يعيشون حالة نفسية من ردّ الفعل ، ينسون أن يردّوا الفضل لأهله .. إن المتتبع للصحف الكويتية سوف تثيره حقا هذه النعرة الشوفينيّة التي تنسب الفضل للكويت والخواجات وحدهم في التحرير دون سواهم ممن وقف وضحّى وتحمل اخطار الحرب » .

وفي مكان آخر ، نشرت مجلة المجلة الصادرة في لندن ، ملفا حول العرب الذين لا يحملون جنسيّة تناولت فيها بالخصوص وضع الكويتيين المحرومين من حق الجنسية ، وطالب رئيس التحرير السيد عبد الرحمن الراشد في المقال الإفتتاحي ، بحلّ مشكلة هؤلاء عن طريق الإعتراف بحقهم في جنسية البلد الذي ولدوا فيه وعملوا لأجله . ولم يسبق لأي صحيفة خليجية أن تعاملت بهذه الطريقة النقدية ، في مسألة تصنف باعتبارها قضيّة أمن وطني لدولة خليجية أخرى .

حاول الكويتيون تلافي العتب السعودي ، فركزت الصحف الكويتية على المشاركة الواسعة في الإحتفال باليوم الوطني السعودي في الثالث والعشرين من سبتمبر ، لكن المبالغة في المديح والكلام الإنشائي جاءت خلاف المألوف ، بل تجاوز ما فعلته الصحافة السعودية نفسها في هذه المناسبة ، الأمر الذي يشير الى الرغبة في الإرضاء ، وليس دليلا على الإهتمام الحقيقي .

لكن الكويتيين لديهم من اللوم على السعودية بقدر ما لدى السعوديين ، فقد تحدث أكثر من مسئول كويتي عن أن السعودية كانت وراء تدهور العلاقات بينها وبين القاهرة ، والتي أدّت الى سحب القوات المصرية من الخليج ، وحملة الصحافة المصرية على آل الصباح ، ويقولون أن الرياض كانت قد رفضت وبشدّة بقاء أي جندي مصري أو سوري في المنطقة ، لكنها رتبت الأمر ليكون الكويتيون في الواجهة ، ويشربون بالتالي علقم الغضب المصري . وهكذا كان . وهم يعتبون أيضا لأن السعودية وضعت خط أنابيب البترول « شرق ــ غرب » تحت تصرف العراق ليصدر بتروله عبر ميناء ينبع على البحر الأحمر ، ووافقت على إقراض العراق كل إنتاجها من بترول المنطقة المحايدة ، خلال

حربه مع إيران ، كما ضغطت على الكويت لتحذو حذوها ، بينما ترفض الآن إقراضها ما يعادل نصف مليون برميل في اليوم ، لسد حاجاتها الإقتصادية العاجلة رغم حاجتها الماسّة الى المال لإعادة إعمار ما هدمته الحرب ، وتسديد المطالب المالية للحلفاء الذين شاركوا في تحريرها ، في الوقت الذي تنتج السعودية أقل من السقف المتفق عليه في الأوبك بحوالي ثلاثة أرباع المليون من البراميل يوميا ، ويقول الكويتيون أنهم لا يجدون أي تفسير للرفض السعودي .

تصاعد الخلاف بين البحرين وقطر

الأزمة بين الكويت والسعودية ليست المشكل الوحيد أمام قمة مجلس التعاون القادمة ، فهناك الخلاف المتفاقم بين البحرين وقطر على جزر حوار ، وما أدّى إليه من سوء تفاهم بين الرياض والدوحة ، التي اعتبرت أن السعودية منحازة الى الموقف البحريني . والحقيقة أن السعودية لم تكن منحازة في الماضي للموقف البحريني ، لكن العلاقات بين المنامة والرياض كانت على الدوام أكثر دفئا من علاقة أي عضوين آخرين في مجلس التعاون ، كما أن المملكة تعهدت للبحرين بضمان سلامتها في مواجهة أي تهديد عسكري خارجي ، وارسلت لواء من قواتها المسلحة ليرابط جنوب البحرين ، كما نصبت مدفعية ساحلية ، وبدأت زوارق البحرية وخفر السواحل السعودي تقوم بدوريات في المياه الإقليمية للجزر المتنازع عليها بين قطر والبحرين ، الأمر الذي فسّره المسئولون القطريون بأنه ضلوع سعودي الى جانب البحرين في نزاعها ضد قطر .

جاء ذلك في الوقت الذي شكا فيه رجال حرس الحدود القطريون من قيام القوات السعودية بتجاوزات متكررة للحدود المشتركة ، وإختراق الحدود بتسيير دوريات مسلحة داخل الأراضي القطرية ، كما أن معلومات للإستخبارات الأردنية أشارت الى أن مبعوثين من السعودية يجرون إتصالات مع جنود وضباط من أصول سعودية في الجيش القطري ، دون تحديد طبيعة هذه الإتصالات أو اغراضها ، أو ما إذا كانت في إطار توجيه سعودي رسمي .

منذ منتصف الثمانينات كانت قطر تسعى لحسم صراعها مع البحرين على جزر حوار بالحصول على تأييد دولي يغطي إرسال قوات من جيشها الى الجزر ، وقد قامت فعلا بإتصالات في هذا الخصوص ، كما زودت قواتها المسلحة بتشكيلة من الأسلحة المفيدة في عمليات من هذا النوع ، من بينها صواريخ ستينغر المضادة للطائرات التي تحلق على مستوى منخفض ، ومدفعية مضادة للهليوكبتر ، وزوارق دورية سريعة ، وأدّى ذلك الى تصاعد التوتر ، خاصة وانه جاء بعد قليل من قيام البحرين بما وصف بجسّ النبض حينما أرسلت في ١٩٨٦ عمالاً لإقامة منشئات حراسة في الجزر ، وردّت الدوحة بإرسال قوة عسكرية وطائرات هليوكبتر ، وعندها قامت السعودية بجهود مكثّفة لتلافي تطور النزاع ، وطلب الملك فهد شخصيا من حاكمي البحرين وقطر إيكال الموضوع برمته إليه .

ووافق البلدان .. لكن قطر إشترطت أن لا يتمّ البحث في حقها بالسيادة على الجزر ، وأظهرت الإستعداد للبحث في أشكال أخرى من التعويض على المطالب البحرينية ، مما عقّد مهمة الوساطة ، وقامت السعودية على أثرها بالضغط على الدوحة بينما كانت تعزز علاقاتها مع البحرين . وعلى أثر ذلك طلبت قطر من السعودية وقف وساطتها ، وأصرّت على رفع القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، وكانت السعودية التي عارضت طرح الموضوع في الماضي على الجامعة العربية ، قد عارضت أيضا أن تطرح للبحث في إجتماعات مجلس التعاون الخليجي .

وحينما عقدت القمة الخليجية في الدوحة العام الماضي أصرّت الحكومة القطرية على أن يتخذ زعماء الخليج موقفا محددا من نزاعها مع البحرين ، ورفضت السعودية الأمر مهدّدة بعدم التمثل في القمة على مستوى الملك فهد ، وعقد الملك اجتماعات متعددة بين زعماء البحرين وقطر خلال وجوده في الدوحة ، لم تسفر عن أي نتيجة ، لكن لأن ازمة الخليج كانت في ذروتها ، فان قطر فضّلت تجميد الموضوع برمّته ريثما تنجلي الغيوم من سماء الخليج .

بعد تحرير الكويت مباشرة ، أعادت الدوحة طرح القضية ، وأعلنت بأنها لن تنتظر حلا خليجياً ، وأنها سترفع الأمر الى محكمة العدل الدولية ، وعلى الفور أظهرت السعودية غضبها مما تعتبره تجاوزا لدور الأخ الأكبر في المجلس ، ثم وبدون تأخير ردّت على الإجراءات القطرية برسالة الى الأسرة الحاكمة في قطر غير معنونة ، لكنها شديدة الوضوح . فقد أعلن في الرياض أن الملك فهد استقبل رسمياً الإبن الأكبر للشيخ أحمد آل ثاني حاكم قطر السابق ، الذي أطاح به إبن عمه ، حاكم قطر الحالي الشيخ خليفة ، في إنقلاب عسكري في السبعينات ، وهو مايزال ممنوعا من دخول الأراضي القطرية ويطالب بعرش أبيه .

وفي الإعلان الرسمي عن ذلك اللقاء ، تهديد لا يخفى للدوحة ، بأن الرياض مستعدة لإبقاء كل الخيارات مفتوحة ، بما فيها إعادة النظر في إلتزامها بالمساعدة على منع أي تغيير بالقوة في حكومات الخليج .

على ضوء هذه المشكلات .. هل تنجح القمة القادمة لمجلس التعاون في التعويض عن فشل القمة السابقة؟

العارفون بأمور الخليج يرون أن المشكلات التي تبدو متناهية الصغر في عيون الآخرين ، هي كبيرة جداً في السياسة الخليجية . فالحرج الناتج عن ضيق المساحة الأرضية ، والمخاطر الناجمة عن كثرة التداخلات بين أراضي الدول الخليجية ، هي من أهم أسباب النزاعات في المنطقة ، كذلك كان الأمر في الماضي وهو كذلك اليوم .

ودعوة مثقفي الخليج الى وحدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون فيدراليا ، هو الحلّ الطبيعي لمثل هذه المشكلات ، لكن جميع حكام المنطقة ينظرون الى الوحدة باعتبارها خطرا على السيادة الوطنية التي تتيح لهم تحكّماً أوسع وأكثر انطلاقا في الأراضي التي تحت ايديهم .

وفي إعتقادنا أن نجاح القمة القادمة لمجلس التعاون ، سيكون منوطا بقدرة الزعماء على الإتفاق على برنامج يؤدي تدريجيا الى حلول جذرية لمشكلات المنطقة ، الحدودية وغيرها ، وليس هناك برنامج يمكن أن ينجح في أداء هذه الوظيفة غير برنامج الإنتقال من إطار التعاون الى إطار الوحدة الخليجية .

مراكز القوى السياسيّة والاجتماعيّة في المملكة العربية السعوديّة

بقلم : حمزة الحسن

يرى الدكتور أيمن الياسيني ــ أستاذ العلوم السياسيّة السابق في جامعة الملك سعود ــ في كتابه : (الدين والدولة في المملكة العربية السعودية) ، أن بناء الأمم يتألّف بوجه عام من مهمّتين كبيرتين : الأولى ، فرض الذات بإجراء تغيير حاسم ، أو إتلاف كامل للقيم والهيكليات والممارسات التي توجس منها النخبة شرّاً ، حيث تقوم النخبة الجديدة الحاكمة بلجم تلك القيم وإبطالها بصورة فاعلة ، ووضع البديل الفكري والسياسي . والثانية ، الإندماج السياسي ، ويشمل إيجاد معادلة سياسية جديدة ، ومؤسسات سياسيّة جديدة ، وأنماط مستحدثة للسلوك السياسي ، قائمة على قواعد سلوك جديدة تعتمد المبادلة في المنافع ، والمشاركة في المشاعر ، والمقابلة في التقدير والإعتبارات ، على أن تكتسب جميعها نوعاً من طابع تنظيمي .

ربما كان من الطبيعي في مرحلة بناء الذات ، بناء الدولة والنظام ، أن يتولّى مؤسس المملكة ، ضرب كافة القوى السياسيّة الإجتماعية والقبليّة في الجزيرة العربية ، وإلغاء الكيانات الصغيرة ، وتصفية القيادات المحليّة ، وإنهاء المنافسين القبليين من الوجود ، من أجل أن تستفرد عائلة صغيرة بالحكم ، وتفرض مشروعها السياسي على أرض الواقع . ولقد شهدت مرحلة التأسيس ــ كما في معظم التحوّلات الكبرى في الأمم ــ مصرع مراكز القوى الكثيرة ورموزها بالسجن والقتل والنفي والإقامة الجبريّة ، بحيث لم تبقَ قوّة منافسة أو يمكن أن تنافس الحكام الجدد في المستقبل .

في شرق الجزيرة العربية ــ الأحساء والقطيف ــ تمّ القضاء على القيادات السياسيّة الشيعيّة ، وفي مقدمتهم المرحوم عبد الحسين بن جمعة الذي تولّى الملك إعدامه في يوليو عام ١٩١٤ ، كما تمّ تحييد القوى السياسيّة والإجتماعيّة المحليّة ، واستيعاب بعض رموز ذلك التجمّع الشيعي في الحفاظ على السلطة الجديدة القائمة . وتمّت في مرحلة لاحقة تصفية قوّة القبائل الشرقيّة ، وفي مقدّمتها (العجمان) وقتل قياداتها ، أمثال ضيدان بن حثلين ، ونايف بن حثلين وغيرهما . وحدث ذات الأمر بالنسبة لقبائل المرّة التي فقدت قياداتها بالقتل والسجن أو الإرتشاء .

وفي المنطقة الغربية ، إنتهى حكم الأشراف ، ولم يقبل أمراء البيت السعودي الحاكم بأقلّ من رحيل الأسرة الهاشميّة ، وقد بقيت هذه الأسرة مصدر إزعاج وخوف وهي في الخارج (فيصل كحاكم لسوريا ثم ملكا لعرش العراق ، والأمير عبد الله حاكماً لأمارة شرق الأردن) ، بل أن الملك السعودي المؤسس كان مهووساً بالخطر الهاشمي ومنافسته له على الزعامة العربية ، وبقي هذا الشعور ملازماً لأولاده حتى أواخر الخمسينات .

وفي الحجاز أيضاً قضى الأمراء السعوديون على قوّة القبائل فيه ، حيث أنهوا في البداية قوة قبيلة عتيبة التي كانت مستوطنة في الغرب ، وأدمجوها في سلك (الهجَر الإخوانيّة) قبل أن يفتكوا بها وبزعيمها سلطان بن بجاد ، ويدمّروا مستوطنة القبيلة المشهورة في نجد (الغطغط) على يد أخي الملك المؤسس عبد الله بن عبد الرحمن آل سعود ، الذي لم يبق فيها حجراً على حجر . وبعد أن أُفنيت القوّة الأساسيّة لعتيبة ، تمّ القضاء على الإنشقاقات والتمرّدات القبليّة الأخرى ، فحين ثار زعيم قبيلة بلي في شمال الحجاز ، الشيخ حامد بن رفادة في بداية الثلاثينات ، وتعاون معه عدد من الحجازيين في جدّة ومكّة ، تمّ القضاء عليه بأبشع الأساليب وأشرسها ، حيث لم يسلم أحد من الثائرين بل قتلوا جميعاً وهم بالألوف ، وصُلبت جثّة الزعيم ، وأمر الأطفال بأن يلعبوا برأسه ، أو كما يقول مؤرخ الملك عبد العزيز ، المرحوم خير الدين الزركلي في كتابه : شبه الجزيرة العربيّة في عهد الملك عبد العزيز ، الجزء الثاني ص ٥٦٠ ، بأن رأس إبن رفادة « حُمل الى ضبا فلعب به الأطفال ، ثم عُلّق في سوقها » .

وبالنسبة للقوى الأجتماعية والدينية في الحجاز ، فقد هُمّش من بقي منها ، وتمّ احتواء أفرادها ضمن الماكنة السياسية والفكرية للنخبة الجديدة الحاكمة . وكان في الحجاز حزب سياسي تمّ تأسيسه أواخر حكم الأمير علي بن الشريف حسين ، وانخرط فيه عدد من زعماء الحجاز كمعارضين للحكم السعودي ، واستمرت معارضتهم للحكم السعودي نحو عقد من الزمان ، الى أن قرّر أولئك الزعماء والقيادات العودة الى الوطن والإنخراط في المؤسسات القائمة وإنهاء نشاط الحزب .

وفي جنوب المملكة ، تمّت تصفية العائلة الإدريسيّة التي أرادت الإحتماء بالحكم السعودي أمام مطالب اليمن والأشراف ، فما كان من الملك المؤسس إلاّ أن وضعها تحت الإقامة الجبرية عنده في الرياض ، ولكن عدداً من زعاماتها هربوا وقادوا ثورة فاشلة إضطروا على أثرها الإلتجاء الى اليمن ، وأصرّ الملك بعد حربه مع الإمام يحيى أن يسلّم الأدارسة كجزء من الإتفاقيّة ، فسلّموا وانتهى الأمر ببعضهم الى الإعدام أو الإقامة الجبرية ، الى أن اختفى حكم الأدارسة من عسير وجازان ونواحيهما . وفي مراحل لاحقة تمّت تصفية القبائل في الجنوب ، وقضى السعوديون على تمرداتها ، التي كان أشهرها تمرّد قبيلة الريث في جبل (القَهْر) .

في حائل ، أُنهي حكم قبيلة شمّر القويّة ، فالتحقت مجموعات كبيرة من أفراد القبيلة بشمّر العراق ، ووضع عدد من القادة الشمريين قيد الإقامة الجبرية في الرياض ، ولكن الأمير الشاب محمد بن طلال الرشيد ، زعيم القبيلة ، فرّ الى العراق خشية القتل ، ولم يعد إلاّ قبل سنوات قلائل فقط .

في وسط الجزيرة ، تمّ إنهاء سلطة كافة البيوتات الحاكمة في المدن والقرى ، ففرّ من فرّ الى امارات الخليج ، وقتل من قتل في المعارك ، واعتقل من اعتقل ، وسلّم بالأمر الواقع من سلّم .

تلك كانت مرحلة التأسيس وبناء الدولة وفرض الذات الشخصيّة ، وما يتبعها من تثبيت أفكار وآراء وأنماط سياسية واجتماعية . ولقد كان الملك المؤسس حريصاً أشدّ الحرص على

ضرب أيّ قوّة في الساحة المحليّة يمكن لها في يوم من الأيام ان تكون نواة مشروع منافس له ولعائلته في الحكم . وظلّ هذا الهوس بإفناء الخصم ، مراوداً للملك المؤسس حتى مات ، واستلم أبناؤه الحكم في غياب شبه تام للقوى المحليّة ، حيث لم تجرؤ قوة وطنيّة على البروز في عهده الطويل خشية التصفية . وبالطبع فقد تغيّرت في الوقت الحالي خارطة التحالفات وبرزت مراكز قوى جديدة موازية للعائلة المالكة ، كما برزت قوى أخرى متحررة من رباط القبيلة والإنتماء الطائفي .

والسؤال الآن : ماذا بقي من القوى المحليّة بعد موت الملك المؤسس ، وما هي القوى التي برزت في عهده بحكم الضرورة ، أو بحكم الأمر الواقع ، وما هو أثر المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي طرأت على الأوضاع في المملكة في بروز قوى محلية جديدية ؟ .

إن الإجابة على هذه التساؤلات ، ومعرفة مراكز القوى المحليّة أمر ضروري وهام في تحديد اتجاهات التغيير السياسي المتوقعة في المملكة ، ومعرفة إمكانيتها .

طوال السنوات الماضية لم تشعر العائلة المالكة بالإطمئنان لإستمرار تفرّدها بالسلطة إلاّ بشكل نسبي وفي فترات محدودة ، وقد كان هاجس التغيير السياسي شديد الإزعاج لها ، ولم تكن في أيّ وقت من الأوقات على إستعداد لمجرد مناقشة موضوع يتعلّق بهذا الأمر .. ولذا فإنه يمكن القول بأن العائلة المالكة لم تنتقل بعد من مرحلة بناء الذات الى مرحلة الإندماج السياسي التي تحدث عنها الدكتور الياسيني ، بحيث تقبل بنظام المشاركة السياسية وإيجاد نظام جديد يتفاعل مع القوى الإجتماعيّة التي برزت بعيد وفاة الملك المؤسس ، وبعيد التغييرات السياسية التي طرأت على الساحة العربيّة وتأثّرت بها المملكة طيلة العقود الأربعة الماضية ، كما تأثرت بها بقيّة البلدان العربية الأخرى .

العائلة المالكة

وهي القوة السياسيّة الأساسيّة ، وبتعبير أحد المحللين ، هي : الحزب السياسي الوحيد في المملكة الذي يمارس نشاطه بحريّة تامّة .

وكما هو معلوم فإن العائلة المالكة تستحوذ على كامل السلطة في الوقت الحالي ، ولم تستطع ، أو لم تكن لديها الرغبة والمرونة الكافية للتكيّف مع المتغيرات الإجتماعية حتى الآن ، ولازالت العائلة المالكة تعتقد بأن لها حقوقاً إستثنائيّة هي من الإتساع والشمول بحيث لا يمكن التسليم بها من قبل أيّ فرد من أفراد الشعب . فإضافة الى الإمتيازات السياسية ، يرى أفراد العائلة المالكة أن الأرض بكاملها ، والثروات التي تكتنزها هي من حقّها الخاص ، لا يحقّ لأحد أن يناقش أو يجادل بشأنها .. وهذه مقولة يكرّرها الأمراء حتى الوقت الحالي أمام نخبة المجتمع التي تطالب بالشورى والإصلاح السياسي .

غير أن ما ينبغي الإلتفات إليه ، هو أن العائلة المالكة ليست قطعة قماش واحدة تحمل رأياً واحداً ، رغم إتفاقها على توحيد الصف امام الخطر الداهم القادم من الخارج .. ويمكننا هنا الإشارة بصورة خاطفة الى موقف الأجنحة المتصارعة أو المتنافسة على الحكم داخل العائلة المالكة ، تجاه التغيير السياسي .

الجناح الحاكم : وهو الجناح السديري ، ويتكون من سبعة أشقاء أكبرهم الملك فهد (٧٠ عاماً) الذي يتولى أعلى منصب سياسي في المملكة ، إضافة الى إعتباره قائداً عاماً للقوات المسلحة ، ورئيساً لمجلس الوزراء ، ورئيس عدد من المجالس العليا التي تسيطر على الوزارات الفنيّة .

أما الأخوة الأشقاء الستة الباقون فهم : سلطان بن عبد العزيز (٦٤ عاماً) وهو يتولّى منصب وزارة الدفاع والطيران منذ عام ١٩٦٢ ، وعبد الرحمن بن عبد العزيز (٦١ عاماً) ، ويتولى في الوقت الحالي منصب نائب وزير الدفاع والطيران . وتركي بن عبد العزيز (٦٠ عاماً) ، وكان نائباً لوزير الدفاع حتى عام ١٩٧٨ . ونايف بن عبد العزيز (٥٩ عاماً) ويتولى وزارة الداخليّة منذ عام ١٩٧٥ . وسلمان بن عبد العزيز (٥٦ عاماً) ويتولى منصب أمارة الرياض منذ عام ١٩٦٢ . وأحمد بن عبد العزيز (٥١ عاماً) كان نائباً لأمارة مكة ، ثم أصبح نائباً لوزير الداخلية منذ عام ١٩٧٨ .

ويضاف الى هذا الجناح عدد من الأبناء والحلفاء من الأخوة وأبناء الأخوال (من عائلة السديري) ، والذين يتبوّؤون مناصب عالية وهامّة . فبندر بن سلطان بن عبد العزيز يتولّى منصب سفير المملكة في واشنطن ، ويعتبر صاحب مهمّات خاصة تتجاوز وزارة الخارجية ووزيرها . والأمير خالد بن سلطان كان الى ما قبل أسابيع مضت الوجه الأبرز في جيش المملكة ، أي قبل أن يُقال ، بعد أن تولّى مهمّة قيادة القوات العربية والإسلامية في جيش التحالف المواجه للعراق من أجل تحرير الكويت ، وكان قبل هذا يشغل منصب قائد قوات الدفاع الجوي .

وهناك أبناء الملك فهد ، حيث يشغل أكبرهم منصب رئيس رعاية الشباب في كل المملكة وهو الأمير فيصل بن فهد . أما الأمير محمد بن فهد فيتولّى حكم المنطقة الشرقية بإعتباره أميراً لها ، وإبنه الثالث : سعود ، يتولى نيابة الإستخبارات العامّة منذ نحو ست سنوات ، في حين يتمّ حالياً إعداد الأمير الصغير عبد العزيز بن فهد لمنصب من المناصب الرفيعة في المستقبل .

ويشغل أبناء الأمير سلمان عددا من المناصب الرفيعة ، حيث يتولّى أحدهم منصب نيابة أمارة المنطقة الشرقية ، وهو الأمير فهد بن سلمان ، وينطبق الأمر ذاته على أبناء الأمير نايف وغيره ، كما يشغل إبن وزير الدفاع فهد بن سلطان أمارة منطقة تبوك .

ضمن الجناح السديري ، لا يبدو أن لجيل الشباب تأثير ذا بال في إقرار مسألة الشورى والدستور والسلطة اللا مركزية ، وحتى النجم اللامع ــ الأمير بندر بن سلطان ــ ليس بإمكانه ــ إذا ما كان رأيه مخالفاً لرأي أبيه وأعمامه ــ سوى نقل تصورات المسؤولين في الإدارة الأميركية ونصائحهم في هذا المجال ، وليس أكثر .. أما الأقطاب الأربعة البارزون في الجناح السديري ، والذين يديرون المملكة (الملك وسلطان وسلمان ونايف) ، فإنّهم في الأساس لا يؤمنون بالتغيير ، ويرون أن المماطلة بهذا الشأن وأن الإكثار من الوعود المتعلقة به في وقت الأزمات ، يمكن تأجيل تطبيقها الى أمد غير قصير في المستقبل ، وأن من الضروري في الوقت الحالي الإحتفاظ بكامل السلطة بأيديهم وأيدي حلفائهم ، كما أن شعوراً بالزهو والخيلاء والعيش على التاريخ وإنجازات والدهم الملك المؤسس يستحوذ عليهم ، بحيث لا يدعهم يستسلمون لمعطيات الحاضر وقيمه .

قبل فترة وجيزة ، دُعي الأمير سلمان الى تناول الطعام في مدينة جدّة ، فسأله أحد الصحافيين السعوديين عن : الشورى . فأجاب وهو غاضب : الشورى موجودة ، ومجالسنا مفتوحة . فردّ الصحافي بأنه لم يقصد ما ذهب إليه الأمير ، وأن ما يريد أن يسأل عنه هو :

العائلة المالكة هي الحزب السياسي الوحيد في المملكة والذي يمارس نشاطه بحريّة تامّة !

التنظيم المقترح لممارسة الشورى ! . فصمت الأمير وظلّ الى وقت غير قصير وهو في حالة عصبيّة ، ثم التفت الى الصحافي وخاطبه بما فحواه : أن الأرض أرضنا ، والمال مالنا ، والحكم حكمنا ، وحتى إذا قام مجلس شورى ، فإن نصائحه غير ملزمة لولي الأمر ، الذي سيطلب المشورة في موضوع معيّن ، فإن شاء أخذ بنصائح أعضاء المجلس وإن شاء رفضه ! .

إن مجرد السؤال عن مجلس الشورى ووعود الملك المتكررة ليست من حق السائل من الجمهور العام والخاص ، ويعتبر الأمراء السؤال تعدياً على حقوقهم وامتيازاتهم الخاصة ، ومع هذا فإنه يقال بأن الأمير نايف ، وزير الداخلية ، ورئيس اللجنة المشرفة على وضع الدستور وأسس مجلس الشورى وتعيين أفراده ، إقترح في الاونة الأخيرة على أخوته الثلاثة الأشقاء (الملك وسلطان وسلمان) ، أن يقبلوا بالشورى ويتحكّموا في مساره ، قبل أن يأتي وقت يكون عليهم أن يقدّموا تنازلات أكبر ، لكن إخوته رفضوا ذلك وأشاروا الى الباب الذي يأتيهم منه الريح ، وأنه يجب غلقه بإحكام .

إذا تأخّر تنفيذ الوعود ، أو إذا لم تتم أصلاً ، وحصل تدهور أمني في المملكة نتيجة ذلك ، فإن هؤلاء الأربعة من السديريين السبعة ، يتحمّلون المسؤولية شبه التامة عمّا يقع ، لأنه ليست هناك قوّة في العائلة المالكة أو خارجها تمتلك من الصلاحيات والإمكانات لتنفيذ ما تريد مثل ما يمتلكون ، وليس هناك قوة قادرة على مواجهة دعوات التغيير الداخليّة بالقوة سواهم .

جناح الأمير عبد الله : وهو الجناح المقابل لجناح السديريين ، ويقف على رأس الجناح ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز (٦٨ عاماً) ، والذي يشغل منصب رئيس الحرس الوطني ، القوة العسكرية المحليّة التي تعتبر الرصيد الأكبر لهذا الجناح . بالطبع فإن هذا الجناح لا يعتمد على عصبة كتلك التي يعتمد عليها الملك فهد ، إذ ليس للأمير عبد الله أشقاء ، ولكن له بالطبع العديد من الأنصار داخل الأسرة الحاكمة .

ويصنّف الأمير عبد الله من قبل السياسيين المحليين والعالميين على أنه جناح مقابل ومنافس للجناح السديري ، حيث يضمّ جناحه عدداً من الأمراء الساخطين على إستئثار السديريين بكامل مقدرات البلاد ، مع الإعتراف بأن الصلاحيات التي بيد الأمير عبد الله لا تتناسب مع كونه ولياً للعهد .

من بين الأشخاص الذين يعتمد عليهم الأمير عبد الله ، أخوه الأمير بدر بن عبد العزيز (٦٠ عاماً) وهو نائب رئيس الحرس الوطني بمرتبة وزير ، وقد كان في يوم من الأيام أحد الأمراء الساخطين المطالبين بالإصلاح ورافقوا الأمير طلال الى المنفى الإختياري في بداية الستينيات الميلادية . كما يعتمد الأمير عبد الله على أولاده (عبد الله ومتعب) ، شأنه في ذلك شأن الأمراء الآخرين .

ورغم ضعف تأثير هذا الجناح في إقرار السياسات العامّة الداخلية والخارجية للمملكة ، إلاّ أن من نقاط القوة المهمّة بيده هي : ولاية العهد ، التي تحميها قوّة الحرس الوطني ، وهي قوّة عسكرية تحسب في الصراع السياسي على أنها قوة موازية لقوة الجيش الذي يسيطر عليه السديريون . ومن نقاط القوّة الهامّة ، المنحى العروبي الذي ينحوه في علاقاته الخاصة بالدول العربيّة عموماً ، حيث يلقى هذا الإتجاه تأييداً قويّا من قبل معظم القيادات العربية ، كما أن الحدود التي وضعها هذا الجناح في علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب بشكل عام ، تظهره بشكل محبّب ، إذا ما قيس بإرتماء الملك فهد وأخوته الكامل في أحضان الولايات المتحدة الأميركية .

●●

لا يمارس ولي العهد السلطة الفعليّة ، وقد نصح الملك بإجراء الاصلاح السياسي ، ولكنّ الأخير لا يستمع ولا يحبّ الناصحين !

●●

وفوق هذا ، فإن علاقات جناح الأمير عبد الله بالشخصيات الإجتماعية والسياسية والقبليّة المحلية ، والتصاقه بعدد كبير من المثقفين الإصلاحيين ، ووجود مستشارين وطنيين ، توفّر له قوّة ورصيداً محلياً كبيراً بين فئات الشعب المختلفة ، خاصة وأن هذا الجناح كان ولا يزال بعيداً عن ممارسة السلطة ، وانصبّ السخط العام على الجناح السديري ، الذي برزت في الآونة الأخيرة أخطاؤه وفضائحه على الصعيد المحلي بشكل لم يسبق له مثيل .

رأي قطب هذا الجناح في الإصلاح السياسي ، أنه ضروري وهام ولا يجب تأخيره ، وأن هناك الكثير من الأمور بحاجة الى إصلاح عاجل ، سبق له أن طالب بحلّها ، كما ودعا الملك الى القبول بالتغيير والتحكّم في مساراته واتجاهاته وتحديد المشاركين وصلاحياتهم . ولكن أنصار هذا التيار يعترفون بأن تأثير ولي العهد على الملك قليل ، وأن الأخير لا يستمع الى النصائح ، ولا يقبل بالمشورة حتى من أقرب المقربين اليه .

بديهي فإن هناك فروقاً بين ما يقال وما يمارس ، وبين شخص قد يكون في موضع المنافسة ، أو خارج إطار السلطة الفعليّة ، وبين من هو غارق فيها ، بين المعارضة خارج الحكم ، والمعارضة التي تصل الى الحكم ، لكن هذا لا يلغي بالطبع النيّة في الإصلاح والتغيير .

الجيل الثالث : ويقصد بهم حَفَدَة الملك المؤسس ، وأبناء الملوك السعوديين ، وبتعبير أدقّ : فإنّ المقصود بالجيل الثالث : هم جيل الشباب داخل العائلة المالكة ، الذين كَثُر الحديث عنهم في السنوات القليلة الماضية .

هل هناك جيل ثالث ، يحمل مواصفات خاصّة ورؤية خارج نطاق الأجنحة المعروفة داخل الأسرة الحاكمة ؟ .

هناك بالطبع جيل ثالث ، يحمل قسطاً وافراً من التعليم المدني الحديث ، لكن هذا الجيل يمارس لعبه السياسيّة عبر الوسائل التقليدية المتعارف عليها داخل العائلة المالكة ، كما أن طموحاته التي يريد تحقيقها تبدأ وتنتهي بالذات ، والطموحات الذاتيّة تفرض أول ما تفرض : القبول بمنطق أن الأسرة المالكة ومصالح أفرادها مقدّمة على أيّة مصلحة أخرى ، وأن إمتيازاتها يجب أن تبقى ، وإلاّ فإنّه لا معنى لطموح قائم على هدم كيان التسلّط الأسروي ، حيث سيكون ذلك الطموح كطموح الآخرين من خارج العائلة المالكة ، وبالتالي ستكون إمكانيّة تحقيقه من خارج الإطار العائلي الملكي صعبة ، على الأقل في الظروف المنظورة مستقبلاً . وفي معظم الأحيان فإن تحقيق الطموحات الذاتية لأمراء الجيل الثالث مرهونة بالخوض في نظام التحالفات القائم داخل العائلة المالكة ، فكل فرد من أفرادها إن لم يكن له كيان مستقل ، لا بدّ وان يعمل ضمن الجناح الذي يحقّق له في الوقت الحاضر او في المستقبل حضوراً ودوراً في الساحة السياسيّة .

من المستبعد بالطبع أن يسيطر الجيل الثالث على الحكم ، إلاّ إذا حدثت تطورات غير متوقعة على الصعيد المحلّي ، أدّت الى تدخّل أجنبي مباشر في فرض أشخاص بعينهم لتسيير دفّة الحكم في المملكة .

ويجب الإلتفات هنا الى حقيقة أن طبيعة المجتمع السعودي المحافظ ، بما فيه من قوى إجتماعية ودينية ، ليس فقط لا يحبّذ وصول هذه الشريحة من الأمراء الى الحكم ، بل هي على إستعداد لمواجهتها ، خاصة وأن حضور أغلب هؤلاء محلياً ، ضئيل لا يكاد يذكر .. ولعلّ من المهم التذكير بأن شريحة واسعة من المجتمع

السعودي ترى بأن أمراء الجيل الثالث ما هم إلا صنائع للغرب ، وأنّهم تشرّبوا بقيمه وأفكاره وممارساته ، وتربّوا وتعلّموا في أحضانه ، وبالتالي لا يستحقوا أن يؤتمنوا على البلاد وأهلها .

وينبغي التنبيه أيضاً الى حقيقة أن أمراء الجيل الثالث ، إنّما يبحثون عن تغيير يقرّبهم من مواقع السلطة أكثر فأكثر ، وهم — إذا ما كانوا يحبّذون التغيير البطيء في الحكم — فمن أجل أن تنحو البلاد بإتجاه يساعد على تحقيق تطورات تزيح الحكم من يد الجيل الثاني — جيل أبناء الملك المؤسس — الى جيل حَفَدَته .

ولربما وجد أمراء الجيل الثالث من يتمنّى وصولهم الى الحكم ، ليس رغبةً فيهم ، وإنّما كخطوة أولى في الإسراع بعمليّة الإصلاح السياسي الحقيقي لتكون حقيقة واقعة .. ولكن من هم أمراء الجيل الثالث الذين يبحثون عن دور أكبر في الحكم ؟ .

ينقسم أمراء الجيل الثالث الى قسمين ، قسم يعمل كفرد ضمن أجنحة الأسرة ، وقسم يعمل كجناح مستقل له تحالفاته مع أجنحة أخرى .. ضمن القسم الأول يمكن إيراد : الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز ، السفير السعودي الحالي في واشنطن ، ومن القسم الثاني يمكن إيراد : أبناء الملك الراحل فيصل ، وهم سعود الفيصل وزير الخارجية ، ومحمد الفيصل الذي كان يشغل منصب نائب وزير الزراعة ، والذي اشتهر بعدائه للسديريين السبعة ، الذين يتهمهم بقتل أبيه ، والأمير تركي الفيصل رئيس الإستخبارات العامة (ومجال عملها خارجي) ، والأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير .

و يبدو أن الجناح الفيصلي ، أقرب الى جناح الأمير عبد الله في أطروحاته السياسية وفي مواقفه من تحالفات القوى داخل العائلة المالكة ، حيث يشعر أفراده بالسخط الشديد من محاولة الملك وأشقائه سحب وزارة الخارجية من يدهم ، وجعل منصب وزارة الخارجية كمنصب فنّي دون أن يكون لهم دور كبير في إقرار السياسة الخارجية للمملكة ، كما أن هناك إستياءاً عاماً من تعيين الملك لإبنه سعود كنائب لرئيس الإستخبارات ، والذي يهدف الى زحزحة تركي الفيصل عن منصبه ، مثلما حاول ويحاول الملك إبعاد سعود الفيصل عن وزارة الخارجية وتسليمها الى بندر بن سلطان . لهذه الأسباب ، يجد الجناح الفيصلي نفسه قريباً من الأمير عبد الله ولي العهد ، من أجل إيجاد توازن يبقيه في مواقعه ، خاصة وان أفراد هذا الجناح يشاطرون ولي العهد آراءه في التغيير وضرورته ، وإن كان لأهداف خاصة قبل أيّ شيء آخر .

القوة الدينيّة

وتمثّل ثقلاً كبيراً ومحسوباً في النشاط السياسي والإجتماعي ، نظراً لأمور عديدة ، من بينها : أن المجتمع السعودي مجتمع محافظ ، وأن كيان المملكة السياسي الحالي قام على دعاوى دينيّة بدرجة أساس ، وأن النظام الحاكم يستمدّ شرعيّته من القوى الدينية ، كما ويُعتبر نفوذه الساسي إمتداد لنفوذه الديني القائم على نشاطات المؤسسة الدينية الرسميّة في الخارج .

من المعلوم أن في المملكة ثلاث قوى دينيّة أساسيّة : القوة السلفية وموقعها في نجد — القصيم بدرجة أساس — ، وثانيها القوة السنيّة في الحجاز ، والتي لا تتفق مع القوة السلفية — الوهابية — في منطلقاتها الفكرية والسياسية ، وثالثها القوة الدينية الشيعية المستقلّة في المنطقة الشرقيّة .

●●

القوى الدينيّة في المملكة ثلاث ، لكلّ منها أنصار واتباع ، وهي تسيطر بشكل فعليّ على الشارع ، وتتفق على مقاومة نفوذ العائلة المالكة وتدعو الى إصلاح البلاد سياسيا واجتماعيا

●●

كل واحدة من هذه القوى الثلاث تمثّل تياراً فكريا مستقلاً ، له خصائصه ومواقفه . وهي قوى مسيّسة ينضوي تحت لوائها المثقفون والمتعلّمون والسياسيّون .

تمثّل القوة السلفيّة خطّ العائلة المالكة الفكري والسياسي ، وتهيمن على القرار الديني في المملكة ، وتدير كل المؤسسات الدينيّة والعديد من المؤسسات العلميّة بدعم من الدولة .

أمّا القوة الدينيّة السنيّة في الحجاز ، فهي ضعيفة كأشخاص ، ولكنها قويّة كتيار في صفوف المتعلمين والمثقفين ، وهي قوّة تنحو منحى الإعتدال ، وترفض التفسيرات — الوهابيّة — بشأن العديد من القضايا العقائدية . لقد ضمرت القوّة السنيّة في الحجاز ، بعد احتلال الملك السعودي له في منتصف العشرينيات الميلادية ، وبعد أن فُرض المذهب الوهابي ، ونزوح العلماء منه ، وإجبار الباقين على الخضوع ، وبعد السيطرة على الأوقاف والمدارس والمكتبات والمساجد ، ومنع تعليم أصول وفقه المذاهب وممارستها في الأماكن المقدّسة ، ما عدا المذهب الرسمي . إلاّ أن السنوات الأخيرة كشفت عن تنامي في قوّة هذا التيار السنّي في الحجاز ، وكأنّه يريد أن يجدّد نفسه ويجمع صفوفه .

أما القوة الشيعيّة ، فقد كانت ومنذ زمن بعيد ، بعيدة عن الخضوع للسلطة وإشرافها ، ولم تكن لتقبل بأيّ تدخّل من قبلها ، رغم ما عانته طيلة العقود الماضية من حدّة القمع المسلّط عليها .. ومن الطبيعي أن لا تشعر الحكومة بإرتياح للحرص الذي يبديه الشيعة في إستقلالهم الفكري والمادي عنها .

بالنسبة للقوّة السلفيّة ، فإنّها برزت بظهور القوة السياسيّة لآل سعود في نجد أوائل القرن الحالي ، ثم تطورت ونَمت بشكل صاعق في أعقاب بناء القوة العقائدية العسكرية (الإخوان) والتي تولّت مهمّة تطويع الأمارات غير الخاضعة للحكم السعودي — حائل والحجاز والجنوب — ، وكان نمو هذه القوّة أمراً طبيعياً ، لأن الملك عبد العزيز عمل على دمج توسعاته العسكرية بالهدف الديني ، حيث أعطاه العلماء الوهابيّون مشروعيّة لنضاله في بناء ما كان يسمّيه (ملك الآباء والأجداد) ، وتولّى هؤلاء تثقيف البدو في الهجَر بالفكر السلفي — الوهابي — ، ثم أصبح لهم دور الإشراف على ممارسات الملك . وكثيراً ما تدخّلوا في شؤون إعتبرها الأخير خاصة به ، ولكنه كان يماشيهم الى أن إكتمل بناء الدولة بسقوط الحجاز في يده ، وقيام ثورة الأخوان الذين تمّت تصفيتهم بشكل دموي في أواخر العشرينات الميلادية ، بدعم من السلطات البريطانية في الكويت وشرق الأردن والعراق .

لقد استنفذ الملك أهم أغراضه من القوة السلفية العسكرية ، وبقيت القوة السلفيّة المدنيّة التي يشكّلها رجال الدين ضعيفة مهيضة الجناح ، ووسّع الملك حينها إشرافه ليشمل الجهاز الديني ، وحدّد صلاحياته ، كما قلّص تدخلاته في شؤون يعتبرها هو أنها شؤون خاصّة به ، لا يحق لأحد أن يتدخّل فيها ، بدل أن يكون للجهاز الديني صلاحية الإشراف على ممارسة الدولة التي تديرها العائلة المالكة .

لازمت القوّة السلفيّة سياسة العائلة المالكة سنين طويلة ، ولم تكن لها القوّة — أو بالأصحّ الرغبة — في الفكاك من أسار وقيود العائلة المالكة السياسيّة ، وكان القليل من قياداتها يمتلك الهمّة والطموح والشجاعة في الدفاع عن أفكاره التي يجري تجاوزها في العلن من قبل الأمراء ، وحتى هؤلاء وبينهم علماء كبار جرى تجاوزهم

وتعطيل نشاطهم حينما وقفوا ضدّ الأنظمة الوضعيّة الحكومية ، وضدّ مشاريع العائلة المالكة السياسيّة .

لأوّل مرّة في تاريخ القوّة السلفيّة التي جارت الحكم طيلة العقود الماضية ، تجرّأت على العائلة المالكة وواجهت إنحرافاتها ، وذلك بعيد الغزو العراقي للكويت ، واستدعاء الملك فهد للقوات الأجنبيّة .. وحينها فقط إكتشف رجال المؤسسة السلفيّة حجم القوّة التي لديهم في الشارع . إكتشفوا حجم قوّتهم ، وحجم وقوّة الحكم ، وعرفوا مواطن ضعفه ، وعملوا ــ ولا زالوا يعملون ــ على تحويل كافة المؤسسات التي تخضع لإشرافهم للعمل في الخندق المواجه للحكومة ، حيث تحوّلت تلك الإمكانيات الكبيرة ــ البشريّة والماديّة ــ من خندق الدفاع عن العائلة المالكة ونظامها ، الى خندق المعارضة لها .

لم تكن القوى السلفيّة تؤمن بالتغيير والإصلاح السياسي ، بل كانت تعدّه خطراً عليها وعلى مكانتها في المجتمع ، كما كانت تعتقد ــ وربما لازالت حتى الآن ــ أن دعاة الإصلاح السياسي ، وحتى إن كانت مطالبهم حقّة مشروعة ، إنّما يريدون أن يسوقوا البلاد وشعبها في منحى تغريبي علماني .

ربما تغيّر الموقف الآن بعد أن إصطدمت القوّة السلفيّة بالحكم الذي تبنّاها وتبنّته مدّة تسعة عقود من الزمن ، وإن كان بعض المعارضين للسلفيين يعتقدون بأن التغيّر الذي حصل في الموقف ، والقبول بالإصلاح السياسي ، إنّما هو تغيّر تكتيكي ، لا يستهدف الإصلاح المتعارف عليه من قبل الجميع ، وإنّما يستهدف إصلاحاً من نوع آخر يقضي بأن تكون البلاد كلّها تحت قبضة تلك القوّة وأفرادها .

أياً كان الرأي ، فقد كانت القوة الدينية السلفيّة آخر وأهم قوّة تطالب بالإصلاح السياسي ، وبالخصوص فيما يتعلّق بتأسيس مجلس الشورى ــ يلاحظ أن السلفيين بشكل عام لا يدعون الى وضع دستور دائم للبلاد ، ربّما تحرّجاً من إستخدام تلك الكلمة ، الدستور ، التي تعني القانون الوضعي ــ . لقد طالب هؤلاء بالمطالب التي كان عامّة المثقفين والواعين من أبناء المملكة يطالبون بها منذ زمن ، وما كان ذلك ليتمّ لولا أن القوة السلفيّة ــ الوهابيّة ــ قد تغيّر مفهومها وموقفها ، ولم تعد تعتبر أن مصيرها مرهون بمصير العائلة المالكة . كما أصبح أفرادها يعتقدون أن بإمكانهم إدارة البلاد بأفضل مما يفعل الأمراء ، أي أن الطموح السياسي ــ وهذا مهم جداً ــ قد أصبح أحد العناصر المحرّكة للتيار الديني بشكل عام .

وعلى الأقلّ فإن القوى الدينية الثلاث في المملكة ، والتي تسيطر على الشارع سيطرة قويّة محكمة ، تلتقي عند نقطة ضرورة الإصلاح السياسي ، وأن الهدف هو أن يكون ذلك الإصلاح متوافقاً مع متطلبات الزمن ، ومتماشياً مع أسس الشريعة الإسلاميّة وأصولها ، حتى ولو إختلفت وجهات النظر في بعض الجوانب ، فيما يجب أن تكون عليه البلاد مستقبلاً ، فحسبها أنها متّفقة على أن يكون للشعب رأي ودور ، وأن حكم العائلة المالكة الحالي يسيء الى الإسلام بتصرفاته ، التي لا ينبغي السكوت عنها كما في الماضي .

بديهي أن الإصلاح السياسي لن يكون مقبولاً من أكثريّة الشعب ، إذا ما جاء متعارضاً مع مفاهيم الدين ، ولكن ينبغي أن نلحظ التطوّر الذي حصل في فهم النصوص الدينيّة ، ونقلة الوعي التي حصلت بالنسبة لعامّة الناس وبينهم مَن يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن تفسير النصوص الدينية . ولذا فإن إصلاحاً لا يأخذ في الحسبان حقائق الأوضاع الإجتماعيّة ويراعي اراء القوى الدينيّة ، محكوم عليه بالفشل . إن حقوق الناس

●●

كانت القوّة الدينيّة السلفيّة آخر وأهمّ القوى التي فكّت ارتباطها بالعائلة المالكة ، بعد أن ربطت مصيرها بها مدّة تسعة عقود

●●

السياسية والدينيّة والإجتماعيّة التي أقرّها الإسلام كثيرة وواسعة الحدود .. وستكون العائلة المالكة مقصّرة جداً مهما بلغت حدود تنازلاتها السياسية إذا ما قيست بميزان الإسلام ، أو بالموازين الوضعيّة التي ترفع في الوقت الحالي شعارات حقوق الإنسان ، وتداول السلطة ، والديمقراطية .

ليس هناك خوفٌ في الوقت الحالي من أن يُساء تفسير النصوص الدينيّة ، لأنّ المملكة قد دخلت فعلاً في مرحلة التصحيح ، حتى بالنسبة للمفاهيم الدينيّة التي إقتاتت العائلة المالكة على تفسيراتها الخاطئة ردحاً من الزمن . هناك تطوّر مذهل في فهم الناس لمفاهيم دينهم ، ولحقوقهم التي جاء بها ذلك الدين الحنيف ، وهناك أيضاً وعيٌ متصاعد في صفوف الشعب لحقيقة الأوضاع الداخلية وكيف أنها لا تتطابق مع ما جاء به الإسلام ، وهم يصرّون في المطالبة بحقوقهم سواء على قاعدة الأصول الدينيّة أو على قاعدة المفاهيم التي إتّفق العالم عليها في الوقت الحاضر .

الطبقة الوسطى

يعتبر نمو الطبقة الوسطى في المملكة أحد نتاج عمليّة التحديث التي بدأت منذ الخمسينيات الميلادية .. أي بعد أن بدأت مردودات النفط تتصاعد ، وبعد أن شعر النظام السياسي بالحاجة الماسّة الى طاقات المتعلمين ليقودوا عمليّة التحديث التي استهدفت أول ما استهدفت تقوية هيكل النظام الحاكم وتأسيس إدارة مركزيّة بتقليد طرق التحديث الغربي ، وبالتعاطي مع المتغيرات الإجتماعية ، بشكل بدأ بصورة محدودة وبأفراد قليلين ، ولكنه انتهى بإيجاد شريحة واسعة من المتعلّمين والفنيين والموظفين والضباط العسكريين والصحافيين والمعلمين وأساتذة الجامعات والصحافيين وغيرهم .

هكذا ولدت الطبقة الوسطى في المملكة العربية السعودية ، ونمت بتشجيع من النظام التقليدي الذي أراد الإستفادة من معطيات العصر في بناء قوّته ، فشجّع على التعليم ، ودفع بمجاميع كثيرة من الشباب الى المدارس لتتلقفهم بعد فترة وجيزة أجهزة الخدمة البيروقراطية ، وقد أدّت الطبقة الوسطى خدماتها الجليلة في عملية التحديث وساعدت العائلة المالكة في السيطرة على أزمّة الأمور في المملكة ، لكنّ تلك الطبقة إنتقلت من خادم للعائلة المالكة الى منتقد لها ، وقد بدأت بعيد الهزّة العنيفة التي أحدثها الغزو العراقي للكويت تنحو منحى المعارضة شبه العلنيّة للعائلة المالكة وسياساتها ، وقد تتحوّل في حال اهتزّ الوضع الداخلي بأكثر مما هو عليه الآن ، الى داعية لإزالة النظام الملكي من أساسه ، وفي الوقت الحالي فإن المنتمين الى هذه الطبقة يطرحون أنفسهم ليس كبديل للعائلة المالكة ، وإنّما كعناصر موازية لها في الحكم .

إن إزدياد تطلّع الطبقة الوسطى للمشاركة في الحكم ، كان من الأمور المتوقّعة منذ زمن بعيد ، فأفراد هذه الطبقة بدأوا عملهم كعناصر في عمليّة التحديث ، ولم تكن لديهم في بداية عملية التحديث التي ساهموا فيها أيّة إحترام للنظام الحاكم ، وكأنهم كانوا يريدون بناء ذواتهم وتقديم خدمة لمجتمعهم ، وكانت العائلة المالكة تشعر بخطر أفراد هذه الطبقة ، التي هي بحاجة اليها ، ولكن طموحات أفرادها في التعدّي على إمتيازات أمراء العائلة المالكة السياسية وبناء سمعتهم الطيبة في الوسط الجماهيري ليكونوا منافسين لهم في المستقبل ، كل هذا جعل من أمراء العائلة المالكة شديدي الحذر تجاه الموظفين الفنيين ــ وزراء ووكلاء وزارات ومسؤولين في الإدارات العليا ، إضافة الى ضباط الجيش الكبار ــ ، حيث تتمّ مراقبة

عملهم ، وحصر نشاطهم في الجانب الفني ومراقبة علاقاتهم ، وتحديد مقدار الأضواء الإعلامية التي تسلّط عليهم ، وإذا ما استطاع أحدهم أو بعضهم النفوذ من كل هذا ، فإنه يجري بسهولة إقالتهم وإبعادهم عن مناصبهم ، ويبدو هذا بصورة واضحة بالنسبة لضباط الجيش ، والتغيير الذي حدث لعدد غير قليل من الوزراء ، كالوزير الدكتور غازي القصيبي ، والشيخ أحمد زكي يماني ، اللذين راحا ضحيّة تضخّم طموحهما وسمعتهما .

ويشير نداف سفران ــ الأستاذ في جامعة هارفارد ، في بحثه حول الطبقة الوسطى في المملكة ــ يشير الى أن نمو الطبقة الوسطى كان متسارعاً حاداً حيث توفر القطاعات الثلاثة (جهاز الدولة الإداري ، وقوى الأمن ، وجهاز التعليم) المكونات الرئيسية للطبقة الوسطى ، وأن حجمها كاف بدرجة كبيرة لإحداث تغيير في هيكل السلطة ، بل أن مقارنة حجمها بالدول المجاورة يدعو للدهشة ، فالطبقة المتوسطة في مصر عام ١٩٧٥ لم يكن حجمها سوى ضعفي عدد أفراد الطبقة الوسطى في السعودية ، في حين أن الطبقة الوسطى المصريّة فجّرت التغيير قبل أربعين عاماً ، وكانت حينها أصغر بكثير من حجم الطبقة الوسطى السعودية في الوقت الحالي ، وبالتالي فإن الطبقة الوسطى الجديدة في السعودية قد امتلكت كتلة خطرة كانت قد أحدثت تغييرات ثورية في البلدان الأخرى ، لكن الأقل وضوحاً هو ما إذا كانت السعودية قد حكمت من قبل التاريخ بأن تتبع النموذج نفسه لهذه الدول الأخرى ، فقد تكون السعودية حالة خاصة تستفيد من مزايا فريدة كثيرة ، فتتمكن من تجنّب شقاق كبير بين النظام وبين الطبقة الوسطى ، أو أن يجري ببساطة تأجيل هذا الشقاق ، بسبب تخلّفها في الزمن الإنمائي ، وهذا قد يعني حصانتها المؤقتة ضدّ مرض الطبقة الوسطى .

ولا شك ان الثروة النفطية الكبيرة قد حدّت من تطلعات الطبقة الوسطى ، حيث كان النظام قادراً على توفير السيولة المالية ، والمناصب الحكومية ، لكن هذه الثروة آخذة بالتقلّص ، نظراً لحجم إلتزامات المملكة تجاه الحلفاء ، الذين قادوا معركة تحرير الكويت ، ونظراً لتضاؤل إيرادات النفط نفسها ، والتي يتوقع أن تتضاءل أكثر بسبب إنخفاض أسعار النفط ، خاصة بعد أن تعود الكويت والعراق الى إنتاج النفط حسب المستوى السابق . ويبدو أن أزمة إقتصادية تلوح في الأفق ، حيث أن هناك شحّة في المناصب الوظيفيّة نظراً لكثرة الخريجين من الجامعات المحليّة والأجنبيّة والذين لم تتمكن أجهزة الخدمة المدنيّة الحكوميّة من إستيعابهم ، وقد جرى حلّ المشكلة بشكل جزئي عبر تحويلهم الى وظائف دون مستوى تأهيلهم ، أو في قطاعات لا تتناسب مع تخصصاتهم الدراسية . كما أن إنخفاض مستوى الرفاهيّة قد بدأ ظهوره منذ منتصف الثمانينات الميلادية ، حيث بدأت الحكومة بفرض ضرائب كبيرة أثقلت كاهل الطبقات الدنيا ، وسببت سخطاً عاماً حاول الملك تخفيفه حين أعلن في الشهر الماضي ــ سبتمبر ــ تخفيضها ، من أجل سحب فتيل الغضب الذي يدفع بالجمهور لمعارضة النظام ، والمطالبة بإصلاح الوضع السياسي وتنفيذ وعود الملك بشأن الدستور والشورى والمقاطعات ، حيث إعتبر أفراد الطبقة الوسطى تخفيض الضرائب ، وسيلة فعّالة بيد العائلة المالكة لتأجيل تقديم التنازلات السياسية .

إن هناك إحساساً متعاظماً بأن الثروة لا توزّع بطريقة عادلة ، يلمسها الفرد العادي ، كما يلمسها التاجر الذي يشعر بأنه قد تورّط في منافسة غير عادلة مع العديد من الأمراء الذين تكالبوا في السنوات الخمس الماضية للإستحواذ على كل المناقصات الحكومية ، وقد فُسّر الأمر بأن العائلة المالكة تريد أن تسيطر على الإقتصاد

ولدت الطبقة الوسطى بقرار من العائلة المالكة من أجل تحكيم قبضتها على مصير الشعب ، لكن تلك الطبقة تحوّلت من أداة للسيطرة الى عنصر تمرّد وانشقاق ضدّ العائلة المالكة

المحلّي ، كتعويض عمّا ستفقده فيما إذا دخلت حلبة الإصلاح السياسي . غير أن تحليلاً آخر يرى أن الملك أراد تفادي وقوع إنشقاق في العائلة المالكة بسبب تقلّص الإنفاق الحكومي ، فأعطى أولويّة الحصول على المشاريع والمناقصات لهم دون غيرهم ، مع إدراكه لتبعات هذا القرار ، حيث وجد أن التضحية بكل شيء ممكن في سبيل إبقاء العائلة المالكة متوحدة ومسيطرة على الحكم .

وباختصار فإن الثروة التي عملت على كبح التطلعات ، وتجاوز الأخطاء والخطايا الكثيرة ، تتحوّل تدريجياً الى عنصر توتر وإضطراب سياسي مثلما أحدثت من قبل إضطرابات إجتماعيّة خطيرة لا تزال البلاد تعاني منها .

إن أفراد الطبقة الوسطى متواجدون في كل المؤسسات الحكومية والأهليّة ، ونظراً لكثرة الأعداد فإن المراقب يستطيع أن يشعر بوجودهم الساخط في هذه الفترة الحرجة التي ينتظر أن تكون نقطة إنعطاف وتحوّل في تاريخ المملكة .

في فترة سابقة كان الحجاز ــ نظراً لسبقه مناطق المملكة الأخرى في التعليم ــ وحده يحوي معظم الطبقة المثقفة والمتعلّمة تعليماً حديثاً ، وقد وقع عبء التحديث الإداري بشكل خاص على تلك الفئة أكثر من غيرها ، ولا زال الحجاز يضمّ أكبر نخبة من التكنوقراط في كل المملكة ، وهي نخبة لا تزال تشعر بأن لها هويّة إنتماء خاصة للإقليم تميّزها عن غيرها ، كما وتشعر بأنّها أرفع شأناً وأكثر إستحقاقاً وقدرة في إدارة المملكة .

من المعلوم أن معظم أفراد الطبقة الوسطى ليسوا من الطينة الثورية التي تستطيع قلب النظم ، وهم ليسوا منظمين تنظيماً حزبيّاً أو مؤسساتياً يجعلهم يبرزون كنقطة إستقطاب للجمهور بحيث يكونوا في موضع المنافسة ، إلاّ أن ثقل هذه الطبقة محسوس في البلاد ولا يمكن تجاهله ، ويتحدّد مقدار فعاليتها حسب الظرف السياسي الذي تعيش فيه . ففي فترة الصراع على الحكم بين أجنحة العائلة المالكة في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ، رمت الطبقة الوسطى بثقلها في ساحة المعركة ، مستفيدة من الظرف لتثبيت أقدامها وتحقيق بعض الإصلاحات السياسية ، ولكن النجاح لم يتحقّق لها إلاّ بصورة جزئيّة ، حيث جرى تجاوز الإصلاح السياسي وتأجيله منذ ذلك الحين ــ وربما قبل ذلك ــ وحتى الوقت الحالي . إن مطلب الطبقة الوسطى بالتحديد هو وضع وثيقة قانونيّة تسير بموجبها البلاد (دستور) ، وقد أعدّت هذا الدستور وقدّمته للملك سعود قبل أن يطيح به أخوته ، ودعت الى تأسيس مجلس للشورى ، وتوزيع الثروة بشكل عادل ، وإلغاء الإحتكار السياسي والمالي والإعلامي للعائلة المالكة . هذه المطالب لا تزال هي الأساس التي تستند عليه قواعد الإصلاح والتغيير ، وعدم وجودها يعتبر الدافع الأول للسخط وعدم الرضا بل والمعارضة لنظام العائلة المالكة القائم .

التنظيمات السياسية

لم يألف المجتمع في المملكة التنظيمات السياسية بالشكل المتعارف عليه في البلدان الأخرى ، ذلك أن تركيبة المجتمع القبليّة الغالبة وفّرت روابط لأفراده عوّضت الى حدّ كبير عن الروابط التنظيميّة ، وقد اتخذت المعارضة للحكم السعودي صفة القبليّة والعشائرية والعائليّة ، وكانت هذه المعارضة واضحة النهج حتى الثلاثينيات الميلادية . فقد ثارت قبائل العجمان ومطير وعتيبة والحويطات وبلي وقبائل الجنوب على الحكم السعودي الذي تعدّى على حدود امتيازاتها في الارض ، وحدّ من

حركتها ونشاطها ، وألزمها بقوانين كان الإلتزام بها يعني نهاية القبيلة وتفكيك سلطتها .

في المناطق الحضريّة في الحجاز والأحساء والقطيف ، نشأت تنظيمات سياسيّة طيلة العقود الماضية ، بعضها إنتهى بالقمع والعنف ، وبعضها فشل في التكيّف مع الأعراف الإجتماعية والدينيّة ، وقد كان للروابط المذهبيّة والدينيّة وعدم الخبرة في العمل التنظيمي أثر بالغ في تقليص نشاط التنظيمات السياسية .

وخلال العقدين الماضيين ، نشأت تنظيمات وتجمّعات سياسيّة في مختلف أرجاء البلاد ، حيث أصبح هناك شعوراً بأهميّة العمل الجماعي من أجل التغيير ، كما ظهرت خلال الأعوام الخمسة الماضية الديوانيات السياسية في نجد والحجاز والمنطقة الشرقيّة ، يتمّ فيها تداول الموضوعات السياسية التي تعتبر محرّمة ، ويشارك في الحضور عادة النخبة المثقفة والطموحة والتي تحمل همّاً تغييرياً إصلاحيّاً .

ولطبيعة المجتمع المحافظ ، فإنّ مجمل التنظيمات السياسيّة التي ظهرت على الساحة المحليّة ، والتي إعتمدت مناهج فكريّة غير دينيّة ، فشلت في إستقطاب الأتباع والأنصار من الشريحة العامّة في المجتمع ، وإن وجدت لها بعض الأنصار في صفوف المتعلمين . في الطرف الآخر كانت القوى الدينية لا تؤمن بالعمل التنظيمي ، ولكنها أقحمت نفسها فيه خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، بإعتباره وسيلة من الوسائل الهامّة التي يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح . وقد استطاعت هذه القوى أن تستوعب مجاميع من الشباب ونخبة من الطبقة المثقفة . ومن بين الأحزاب والتنظيمات التي لها حضور في الساحة الإجتماعية والسياسيّة : الحركة السلفيّة النشطة في الوقت الحاضر في وسط المملكة ، ومنظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية التي تنشط في شرق المملكة ، إضافة الى عدد من التنظيمات مثل حزب العمل الإشتراكي الذي تعرّض لضربة تكاد تكون قاصمة على يد أجهزة الأمن عامي ١٩٨٣ ــ ١٩٨٤ ، والحزب الشيوعي السعودي الذي غيّر منهجه وإسمه قبل بضعة أشهر الى (التجمّع الديمقراطي في الجزيرة العربية) ، وهناك نحو عشرين تنظيماً سياسياً صغيراً آخر في مناطق مختلفة من المملكة ، يتزعمها مثقفون وأساتذة جامعات وصحافيون .

ورغم الإختلاف بين هذه التنظيمات في التفاصيل ، إلاّ أنّها جميعاً تتفق على أن النظام القائم لا يمكنه الإستمرار بدون إصلاح في هيكله ، كما وتتفق على الأسس التي يجب ان يشملها الإصلاح بصورة أوّليّة : سنّ الدستور ، تأسيس مجلس للشورى ، إصلاح للقضاء ، المحافظة على ثروة البلاد ، وتوزيعها توزيعاً عادلاً ، وإصلاح الجهاز التعليمي والإداري .

كما أن معظم هذه التنظيمات ــ وليس كلّها ــ تضع في مشاريعها وأطروحاتها بنداً آخر وهو : إلغاء سياسية التمييز الطائفي والقبلي والمناطقي .

وتعتبر العائلة المالكة شديدة الحساسيّة تجاه التنظيمات السياسية بشكل عام ، يوضّح ذلك قسوة أجهزتها الأمنيّة الشديدة ضدّ أعضاء أو قيادات تلك التنظيمات الذين قتل الكثير منهم في السجون والمعتقلات . ولأنّ التنظيمات ممنوعة ويعاقب عليها ، فقد إنتهجت العمل السري ، ومن هنا زاد تخوّف العائلة المالكة منها لأنها لا تستطيع تقدير حجم الخطر الذي يأتي منها ، وقد تستطيع مفاجأتها بأحداث ليست مستعدة لمواجهتها ، كأن تتغلغل في صفوف الجيش وتعدّ العدّة لإنقلاب ، كما حدث لإنقلاب عام ١٩٦٩ ، الذي قام به البعثيون الموالون للعراق ، أو كما قام من قبل المرحوم عبد الرحمن الشمراني بإنقلاب فاشل في الطائف ، أو محاولة عبد الله المنديل في أواسط الأربعينيات حينما أعدّ العدّة لقصف مخيم الملك عبد العزيز بقنابل الطائرات ، أو كما حدث في محاولة الإنقلاب الفاشلة التي تمّت في منتصف السبعينات وفي عام ١٩٧٧ ، وغير ذلك من المحاولات التي أزعجت العائلة المالكة .

وفضلاً عن هذا فإن عدداً من التنظيمات ــ بالخصوص الدينية ــ إستطاعت ان تكون محور استقطاب لشريحة غير قليلة من المجتمع ، وبالتالي وضعت نفسها في موضع المنافسة للعائلة المالكة ، وهناك قيادات غير قليلة لتنظيمات محليّة تعتبر رموزاً وطنيّة وإجتماعية تحسب لها أجهزة الأمن ألف حساب .

ومن غير المستبعد أبداً ، في حال حدوث إهتزازات داخلية سياسيّة أو أمنيّة ، فإن هذه التنظيمات ستقود عمليّة المواجهة ، وستسعى قدر ما أمكنها أن تظهر على السطح إذا ما شعرت بامتلاكها قوّة كافية ، كما قد يتحالف عدد منها من أجل توفير حماية مشتركة ، ولربما إستطاعت جذب عدد من تكنوقراط الطبقة الوسطى . وحين يحدث ذلك تكون البلاد مهيّأة لإعلان ظهور تنظيمات أخرى كانت مختفية تحت الأرض ، وظهور وجوه جديدة تطرح نفسها كرموز للعمل الوطني في المملكة .

قضية

حادثة فظيعة تهزّ أمّ القرى

مقتل شاب بعد ساعات من إعتقاله !

سعيد محمد علي الفرّاش ، شاب يمتلىء حيويّة وقوّة وفتوّة ، يبلغ من العمر تسعاً وعشرين سنة ، كان يسكن مكّة شرّف الله قدرها ، وقد عُرف هذا الشاب بالإيمان والتقوى والمداومة على صلاة الجماعة في المسجد حتى في الفجر .. هذا الشاب قُتل بعد ساعات من إعتقاله ، دونما جرم أو جريرة ، رغم أنه يفترض في القتلة أن يكونوا دعاة لحماية الإنسان والحفاظ على كرامته ، ولهذا فإن حكاية هذا الشاب جديرة بأن تروى ، رغم أن دمه طُلّ هدراً ــ كما ذهبت دماء الكثيرين من أبناء شعبنا هدراً وظلماً ــ إمّا بتآمر الكبار ــ الصغار ، وإمّا لأنّ بلد اللاقانون ، لا بدّ وأن يربّي مسؤولين لا يعترفون حتى بحقّ الإنسان في العيش ، أيّاً كان هذا العيش .

تسكن عائلة الضحيّة الفراش في مكّة ، والى مقربة منهم تسكن عائلة مجاورة لهم هي عائلة المزين ، التي لها إبنان يدرسان في المدرسة ، ولأنّ القائمين على العائلة لا يستطيعون جلب إبنيهما من المدرسة يوميّاً ، فقد تكفّل جارهم الشاب سعيد الفراش بإعادة الولدين في بعض أيام الأسبوع .

في منتصف نوفمبر ١٩٩٠ ، صادف أن ذهب أحد أبناء المزين مع جاره الفراش الى المدرسة لإرجاع الطفلين ، وعند باب المدرسة ، كان هناك أحد المخبرين العاملين في جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي سأل الشاب سعيد عن سبب مجيئه الى المدرسة ، فأجاب بأنه جاء من أجل أطفال جيرانه ، وعلى الفور إستدعى المخبر رجلين من رجال الهيئة ــ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ واقتادا الشاب الى مركزهم . في حين حاول أحد أبناء

المزين أن يدافع عن جاره ، ولكن سعيد طمأنه بالقول : أنه سيذهب معهم وسيعود ــ بلا شك ــ بعد برهة من الزمن ، ولذا لا داعي لأن يبلغ أباه وعائلته بما جرى . ولكن إبن المزين الكبير وعد جاره بأن يعود إليه في مركز الهيئة بعد أن يوصل أخويه الصغار الى المنزل .

عاد إبن المزين الى الهيئة ، وسأل عن صاحبه وجاره ، فلم يجبه أحد ، ولم يسمح له أحد بأن يراه ، كما لم يقل له أحد ما هي التهمة الموجّهة إليه ، وبعد فترة إنتظار ، حان وقت صلاة العصر ، فخرج إبن المزين الى مسجد قريب وصلّى ثم عاد الى مركز الهيئة ثانية ، وفي لحظة من اللحظات رأى جاره سعيد الفراش مقيّد اليدين ، وآثار التعذيب والإنهاك بادية على محيّاه ، فارتعب مما رأى ، وغادر مركز الهيئة على الفور ليبلغ أبا الضحيّة بالقصّة من بدايتها .

إرتعب الأب مما سمع ، ولكنّه علّل النفس ، بأن هناك لا شكّ إلتباساً في الأمر ، وأن إبنه سيخرج ، ولذا ذهب قبيل صلاة المغرب من ذلك اليوم المشؤوم الى مركز الهيئة ، وطلب لقاء مسؤولها مانع العنزي ، فرفض أن يقابله متعلّلاً بأنه مشغول . سأل عن حال إبنه ، عن التهمة الموجّهة إليه وسبب إعتقاله ، عن إمكانيّة رؤيته والتعرّف على حاله .. لم يحصل على أيّ إجابة ، ولم يسمح له حتى برؤيّة إبنه ، بل لم يقل له أحدٌ أن إبنه معتقل عند رجال الهيئة في مركزها .

حان وقت صلاة المغرب ، فخرج الأب الى الصلاة ثم عاد ، على أمل أن يكون قد حدث تطوّر وانفراج يحلّ له لغز إعتقال إبنه ، وطال الإنتظار حتى حان وقت صلاة العشاء ، فخرج وصلّى في المسجد القريب وعاد مرّة ثانيّة ، وهنا طلب منه أحد مسؤولي الهيئة أن لا يُتعب نفسه بالإنتظار ، وأن من الأفضل له أن يعود الى منزله ، ولكنّه أبى وأصرّ على البقاء ، حيث أنّه شعر بأن هناك شيئاً ما يدور ولا يعرف كنهه .

حوالى الساعة التاسعة والنصف من مساء ذلك اليوم المشؤوم ، والوالد ينتظر حلحلةً لمسالة إبنه المعتقل ، سمع صوت سيّارة إسعاف يقترب من مركز الهيئة ، حتى توقفت السيارة عند بابها ، ودخل أحد الأطباء على عجل ومعه إثنان من المساعدين أو المرافقين ، وهنا شعر الأب بوخزات في القلب ، وخوف على مصير إبنه .. حاول مرّة أخرى إقناع رجال الهيئة بإعطائه أيّة معلومة عن إبنه ، أو مقابلة مسؤولها في مكّة مانع العنزي ، ولكن دون جدوى .

في الساعة العاشرة خرج رجال الإسعاف ، ليدخل أحد الضبّاط بسرعة الى الداخل ومعه أحد المصورين ، ولم يستطع الأب أن يوقفه ويسأله

سعيد الفرّاش : هل يضيع دمه هدراً في مملكة اللاقانون ؟ ، وإلى متى يتستّر الملك وإخوته على الجناة الذين يتعدّون على أرواح الأبرياء ؟ !

التدخّل ، فاستعدّ لملاقاته حينما يخرج ، خاصة وأن ذلك الضابط هو من أهل مكّة ــ وأهل مكّة أدرى بشعابها وأهلها أيضاً ــ . تلقّى الأب الخائف ممّا يخبؤه المستقبل له ولإبنه الضابط المكّي ، فرجاه أن يتدخّل في القضيّة ، وراح يسرد له تفاصيلها منذ وقوعها قبل نحو عشر ساعات فقط ، وراح الضابط يصغي والذهول يُقرأ من عينيه .. وفي النهاية ، وبدون مقدّمات ، أخبره الضابط بأنّه كتب للتوّ محضر وفاة إبنه الشاب ، وأن مرافقه المصوّر إلتقط صوراً لإبنه وهو مسجّي في الداخل ! .

هوى الأب على كرسيّ بجانبه وهو يتلقّى النبأ المأساوي ، ولكنّه تمالك أعصابه بعد لحظات إهتزاز ، وقرّر أنّه يجب الدفاع عن إبنه لكي لا يضيع دمه هدراً .. صرخ الأب المفجوع بالمصيبة فيمن حوله من مخبري وشرطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طالباً لقاء العنزي ، الذي وصله خبر ما جرى بين الضابط وأب الضحيّة ، فجاء الى الأب واقتاده الى غرفة إعتقال داخلية ، وعلى الأرض كانت هناك جثّة هامدةٌ ممدّدة مغطاة ببطانيّة رثّة . تقدّم مانع العنزي وكشف عن وجه الضحيّة ، ورأى الوالد إبنه ، فسأل العنزي عن سبب الوفاة ، فأجابه بما معناه : قضاء الله وقدره ، وأنه مات حتف أنفه ، وحبّذ إليه أن يأخذ إبنه ليدفنه بسرعة ، لأنّ إكرام الميّت دفنه بأسرع ما يمكن ! .

رفض محمد علي فراش أن يستلم جثّة إبنه سعيد ، قبل أن يعرف سبب إعتقاله وسبب وفاته بهذه السرعة المذهلة . وعاد الأب الى بيته والألم النفسي يكاد يقتله ، وطوال تلك الليلة لم ينم ، بإنتظار الفجر حيث يستطيع العمل من أجل الكشف عن قصّة مقتل إبنه الغامضة ، وليُعاقب الجناة على ما ارتكبت أيديهم الآثمة .

أرسل الأب برقيّة في اليوم التالي بتفاصيل الحادثة الى الملك فهد ، والى وزير الداخليّة ، والى الجهات الدينيّة العليا ، وقام الأب بنشر خبر وفاة إبنه بين الجيران والمعارف وفي كل مكان حلّ فيه وارتحل ، فأرسل الأهالي من جانبهم برقيّات جماعيّة الى وزارة الداخلية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق في وفاة سعيد محمد علي الفراش ، وتؤكّد على ضرورة معاقبة الجناة ، وأهميّة إقرار العدالة والحفاظ على أرواح الناس المهدّدة بتجاوز المتجاوزين ، وأشاروا الى أن هذه القضيّة نشرت الرعب والإستياء بين أهالي مكّة ، وربما خارجها أيضاً .

لم تستجب وزارة الداخليّة المسؤولة بشكل مباشر عن القضيّة إلاّ بعد تكاثر عدد المبرقين والموقعين المطالبين بتشكيل لجنة تبحث في الأمر . وأخيراً وافق وزير الداخليّة على ذلك ، وشكّلت لجنة تحقيق ، أصرّت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ فرع مكّة أن تكون ممثلاً فيها . وهكذا كان فقد كانت اللجنة المشكلة تضمّ مندوباً عن الأمارة ــ أمارة مكّة ــ ومندوباً عن الشرطة ، ومندوباً عن هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

إستقدمت اللجنة طبيباً لفحص الجثّة ، فوجد أن الجمجمة تعرّضت لضربات قويّة بآلة حادّة ، مما نتج عنها كسوراً واضحة في أجزاء متعددة منها . لم يقتنع ممثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتقرير الطبيب ، فتمّ إستدعاء طبيب آخر من جدّة فأكّد النتائج التي توصّل إليها سلفه . وأيضاً لم يعجب التقرير الجديد مندوب الهيئة ، وأخيراً إستدعي طبيب ثالث من الرياض ، قامت الهيئة بالإتصال به ، فقرّر أن هناك شحوماً متزايدة تحيط بالقلب ، لعلّها كانت سبباً للوفاة المفاجئة ! .. مع أن أهل الضحيّة أكّدوا للجنة بأن إبنهم لم يراجع يوماً ما الأطباء ، وهو شاب رياضي من حَمَلة الأثقال ، كما أنه لا يدخن ، فكيف داهمته السكتة القلبيّة ؟ ! .

بعد مماطلات إستمرت خمسة وأربعين يوماً من قبل مندوب الهيئة ، تسلّم الأب جثّة إبنه ليدفنها ، في حين قرّرت اللجنة رفع القضيّة للمحكمة الشرعيّة للبتّ في الأمر وفق النتائج التي توصّل إليها الأطباء . لكن الملك فهد إعترض على الموضوع ــ الذي كان حديث المجالس في مكّة وجدة وعموم المنطقة الغربية ــ وطلب الملك الملف لدراسة القضيّة .

كان استلام الملك للملف قد تمّ في يوم الأربعاء الموافق للتاسع عشر من ديسمبر ١٩٩٠ ، وقد مضى حتى الآن نحو عشرة أشهر ولمّا يبتّ الملك في القضيّة .

أمّا مانع العنزي ــ مسؤول الهيئة في مكة ــ فقد نُقل الى منصب آخر رفيع في الرياض ، ولم يتعرّض قط للمحاكمة ، وكان مستمرّاً في الزعم بأن الضحيّة لم يتعرّض لأيّ تعذيب ، وأن وفاته كانت قضاءاً وقدراً ، كما كان يقول في تبرير قتل الضحيّة ، بأن الهيئة وصلتها إخباريّة تقول بأن الشاب سعيد الفراش كان يأتي الى المدرسة لخطف الأولاد الصغار أو معاكستهم ! .

نحو حركة طلابيّة وطنيّة

الطلبة السعوديون بين إخفاق الماضي ومسؤوليات الحاضر

بقلم : محمد الحسين

ضمن الظرف القائم ، هل يمكن أن نتصور للقطاع الطلابي في المملكة أي دور على الصعيد السياسي أو الاجتماعي ؟ ، وأين هي الحركة الطلابية في بلادنا ؟ . ولماذا لم تبرز لحد الآن حركة فاعلة ومؤثرة للقطاع الطلابي ، شأنه في ذلك شأن القطاعات المشابهة في الكثير من البلدان العربية والإسلامية ؟ .

بعد إنتفاضتي محرم ١٤٠٠ هـ (نوفمبر ١٩٧٩) في مكة المكرمة ، والمنطقة الشرقية ، اللتين فاجأتا الحكم وأربكته ، إختار الأمراء ، ومنهم فهد (وكان حينها وليا للعهد) الذهاب الى الجامعات ، ليحاوروا الطلبة ، بأسلوب كاريكاتوري ، وليخاطبوا الشعب من خلال ذلك الحوار ، فكانت اللقاءات مع طلبة الجامعات في جدة ، والرياض ، وحينما وصل نايف الى الظهران استقبله الطلبة بمنشور سياسي ، شديد اللهجة موجّه ضد وزارته ، وضد الحلول والمعالجات الامنية التي تضعها الحكومة للمشكلات التي تواجهها البلاد .

ففي ذلك الوقت كان هناك عدد كبير من الطلبة الجامعيين معتقلين لاسباب تتعلق بممارستهم لحرية التعبير عن الرأي ، ولم يكتف الطلبة بتوزيع البيان أمام بوابات الكليات ، وفي السكن الجامعي ، وإنما مضوا إلى حدّ تسليمه نسخة منه وهو على المنصة ، كما نقل حينها ، وهو ما دفع المباحث لأن تشن حملة تفتيش واسعة ، ترافقت معها اعتقالات في أوساط الطلاب .

إن العناصر التي شاركت ولعبت دورا أساسيا في إنتفاضة الحرم المكّي ، وفي الإنتفاضة الجماهيرية ، في المنطقة الشرقية ، كانت في غالبيتها من جيل الشباب الذين يشكل الطلبة العنصر الأساسي والأبرز فيهم .. فمجموعة جهيمان ، أبدت نشاطا واسعا في الجامعات الدينية ، وتحديدا الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة . فهناك تبلور نشاطهم ، وتم إستقطاب مجموعات كبيرة من الطلبة الى تنظيمهم ، وهو ما دفع بالحكومة فيما بعد لأن تشن حملة إعتقالات في الجامعة ، وتقوم بفصل وإبعاد بعض الأساتذة ، واستبدال مدير الجامعة .

أما في المنطقة الشرقية ، فكانت غالبية المعتقلين أثناء وبعد الانتفاضة هم من الطلبة ، الثانويين ، والجامعيين ، وقد درجت المباحث حينها على مهاجمة المدارس ، و غرف الطلبة ، وقاعات المحاضرات في الجامعة ، كما وتم إعتقال الكثير منهم اثناء حضورهم قاعات الدراسة .

وفيما بعد وخلال كل حملات الإعتقال السياسي ، طوال السنوات الأحدى عشرة الماضية ، كان للطلبة نصيبهم الوافر ، ولعل آخر بادرة تسجّل للقطاع الجامعي في مضمار العمل السياسي المباشر ، هو المظاهرة النسائية التي نظمت في الرياض إحتجاجا على عدم السماح للمرأة بقيادة السيارة ، وكان ضمن المتظاهرات مجموعة من الطالبات والمدرسات في الجامعة ، وقد عدّت خطوة متميزة فريدة ضمن إطار الوضع الإجتماعي والتعليمي في المملكة .

ومع كل ذلك فإن حركة طلابية قوية ، لمّا تتكون بعد في بلادنا . ولايزال دور الطالب مهمّشا سياسيا ، واجتماعيا .

الحركة الطلابية عالميا

على المستوى العالمي ، سجّلت الحركة الطلابية حضورا أساسيا وفاعلا في الساحة السياسية ، وتركت آثارها عميقة في مسار عدد من المجتمعات الإنسانية ، وشاع في وسائل الإعلام تداول اصطلاحات مثل (حركة الطلاب ، ثورة الطلبة ، مظاهرات الطلبة) ، والتي هي في حقيقة الأمر ، تعبير عن الدور الذي يجب أن يضطلع به جيل الشباب ، الحامل لسمة الحيوية ، والتجديد ، والتطلع القوي الدائم نحو الأحسن ، الطامح الى التغيير ، والرافض لحالات الجمود والتوقف .. الذي يريد الإلتزام بالقيم دون التوقف عند مصالح القوى الاجتماعية السائدة والتقليدية .

كانت شعارات الحركة الطلابية وأهدافها في مجملها تلتقي عند رفض حالة القهر والإستعباد ، وبيع الإنسان من أجل مصالح مادّية محدّدة ، إنهم ــ الطلبة ــ صرخة القلق في أي مجتمع

يتململ ليكسر قيوده واغلاله .

على المستوى الإسلامي ، يبرز دور الطلبة المصريين متألقا ، منذ أيام الإستعمار البريطاني ، فقد كانت البداية من الجامع الأزهر الذي مثّل بؤرة التعليم والتنمية في المجتمع المصري ، فكان للطالب الأزهري نصيبه الكبير في كل المظاهرات ، والإنتفاضات التي حدثت قبل أن تولد الجامعة المصرية ، وحينما ولدت تعاظم دور هذا القطاع ، بالرغم من أن الإستعمار البريطاني الذي كان يومها مهيمنا على مصر ، أراد للجامعة الوليدة أن تكون حصان طروادة ، يتم عبره نخر وتدمير عناصر القوة والمناعة في المجتمع المصري .

وفي العهد الملكي تحدّى الطلبة كل الحكومات والمؤامرات التي كانت تحاك ضد الشعب وواجهوها ، وحينما برزت مساويء الحكم الناصري ، أعلن الطلبة وبصراحة تحديهم لحالات الفساد ، والإعتداء على الحرية ، وحينما حدثت هزيمة حزيران وتوفي عبدالناصر ، وسادت في الشارع المصري حالة الهزيمة والإحباط واليأس ، خرج الطلاب في الشوارع يهتفون حماسا (سنحارب سنحارب) ، وقد اعتبر الكثير من المراقبين السياسيين أن هذه المظاهرات شكّلت ضغطا قويا على نظام السادات ، وكانت بين الدوافع والمحركات التي عجلت بإتخاذ قرار حرب ١٩٧٣ ، حيث كان ايضا للشباب والطلبة المجندين دورهم البطولي المشهود .

وحينما أخذ السادات يقود المجتمع المصري نحو مزالق الهاوية والدمار ، تحرك الطلاب في كل الجامعات المصرية ، وقد انطلقت بدايات التحرك الإسلامي من وسط الجامعات المصرية في كل المحافظات ، وخلال العشر سنوات الماضية ، كانت المظاهرات الطلابية تتواصل في مختلف المناسبات ، وقد سقط العشرات من الطلبة ضحايا عنف النظام .

وفي تونس ، لم يكن دور الطلبة هامشيا ، وفي الجزائر أيضا . وفي الأردن إنتفضت قبل سنوات الجامعات الأردنية ، وفي لبنان خرّجت الجامعة هناك العشرات من القياديين السياسيين ، وبين أروقتها وعبر النشاط السياسي الطلابي ، تبلورت بعض الزعامات التي عكست آثارا أساسية في مسار المجتمع اللبناني ، وقد بلغ نشاط الجامعة اللبنانية أوجه في العقود الثلاثة من الخمسينيات ، حتى نهاية السبعينيات .

وفي السودان كان للطلاب دورهم الحاسم في العديد من التحولات . وحتى في الكويت فقد كانت الجامعة الكويتية مركزا أساسيا للحركة السياسية التي تنعكس على المجتمع ، عبر النشاط السياسي او المطلبي . و قد ألّفت كتب عديدة عن الحركة الطلابية في المغرب .

وفي العالم ، كانت الحركة الطلابية بين ابرز صناع التطور السياسي ، ففي فرنسا قام الطلاب بأبرز حركة سجلت خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما قام الطلاب بثورتهم التي أدت الى إسقاط الجنرال ديغول ، ولم تقف آثار هذه الثورة عند حدود فرنسا ، بل تعدتها إلى كل أوروبا وتواصلت لعدة سنوات .

وفي الصين كانت مظاهرات الطلبة قبل سنتين ، احدى أبرز المحطات السياسية في العقد الماضي . وفي كوريا إستطاع الطلبة أن يسقطوا أكثر من حكومة ، وفي ألبانيا كان للمنظمات الطلابية الدور الرئيسي في اضطرار الحكم الستاليني الى اقرار التعددية السياسية ، وكذلك هو الحال في بنغلادش ، وفي بلدان أفريقيا (أوغندا ، كينيا) . أما في الأرض المحتلة ، فإن حكومة الاحتلال ، اضطرت إلى تعطيل

محاولات تشكيل الحركة الطلابيّة ، اصطدمت بسياسات القمع المشدّد من جانب السلطة ، وبالتغيّرات السريعة المفاجئة في المجتمع

المدارس والكليات الجامعية مرات عديدة بعد ان اصبحت المدارس مراكز تعبئة لمقاومة الاحتلال الصهيوني .

واقع المجتمع الطلابي في المملكة

يمكن القول إجمالا بأن ابرز معوقات تشكل المجتمع الطلابي بالمعنى الدقيق ، هو حداثة التعليم نسبيا في بلادنا بالقياس إلى باقي البلدان ، وأيضا حداثة العمل السياسي بعمومه لجهة عدم تبلور حركة معارضة سياسية موحدة وشاملة في مختلف المناطق ، هذا بالإضافة إلى طبيعة الواقع السكاني ، حيث كانت البلاد في حالة تحوّل ، ولم يتبلور مركز ثقل سياسي يمارس المعارضة العلنية ، او ينافس زعامة العائلة الحاكمة في المناطق الرئيسية ، سوى في المنطقة الشرقية في بعض الأحيان .

إن التعليم بشكله الراهن يعتبر ظاهرة حديثة على بلادنا عموما ، وقد كان حتى خمسة عقود خلت ظاهرة نادرة ، تقتصر على بعض المناطق الرئيسية ، وعلى بعض العوائل ، لهذا لم يكن بالإمكان أن تنمو حركة طلابية حينها ، لأن المدى الزمني لتطور التعليم في المملكة لا يؤهل حتى اليوم لقيام ما يمكن اعتباره مجتمعا طلابيا بالملامح المتعارفة ، ولذلك فمن السهل ملاحظة ان الحصول على اي وثائق عن تاريخ الحركة الطلابية ، هو من الامور الشديدة الصعوبة .

لقد كان الطلبة يمارسون عملهم السياسي او المطلبي ضمن الاطارات العامة الاوسع ، ولم يقدّر أن تأسست حركة طلابية مستقلة او متميّزة .

تأسست أول جامعة في المملكة ، وهي جامعة الملك سعود في العام الهجري ١٣٧٨ (١٩٥٨ م) ، ولم تنخرط الجامعة منذ ذلك الوقت في أي نشاط سياسي ، بل هيمنت عليها نزعة المحافظة الشديدة . أما الطلبة الذين كانوا يُبتعثون إلى الخارج ، فقد إنخرط قسم منهم في النشاطات السياسية التي جرت في البلدان التي يدرسون فيها ، وهناك اليوم عديد من الاداريين في اجهزة الدولة ممّن كانوا نشطين سياسيا ، ضمن حركة المعارضة ايام دراستهم الجامعية في الخارج ، ولكن هذه الظاهرة بالنظر لعدم تواصلها ، لم تترك تاثيرا مهما على القطاع الطلابي بالخصوص ، بمقدار ما عكست آثارها على مجمل الحياة السياسية في البلاد ، حيث كان بعض هؤلاء نواة الحركة السياسية المعارضة .

وثمة سبب آخر نعتقد انه أثّر في إعاقة نمو الحركة الطلابية ، هو استعمال أساليب القمع الشديد من جانب السلطة ، التي اتخذت سياسة منع ظهور اي احتمال لتجمعات معارضة قوية ، واعتبار العنف المباشر حلا فوريا لمنع اي محاولة من التحول الى واقع على الارض .

ولذلك لم تستطع الحركة السياسية ومن بينها محاولات التشكل الطلابية ، ان تصمد طويلا أمام عنف الدولة ، باستثناء تلك التي اتبعت اساليب في العمل السري شديدة الحزم ، الامر الذي لا يتناسب مع حركة طلابية ذات حضور يومي شبه علني في المجتمع . إن حداثة المعارضة السياسية ، واضطرارها الى اعتماد العمل السري كوسيلة وحيدة من اجل الاستمرار ، أثّر في اعاقة تطور حركة الطلبة باتجاه التحول الى كيان واضح المعالم .

وتعتبر الحكومة ان اي تجمّع يستهدف المطالبة بحقوق مزعومة ، او يجتمع اعضاؤه من اجل اهداف محددة ، عملا سياسياً مضرّاً بالأمن الوطني ، وبالتالي محرّما قانونيا ،

ويعاقب الداعون الى اي تشكيل من هذا النوع بذات العقوبات التي يعاقب بها الخارجون على السلطة ، او المتآمرون عليها .

ومن طريف ما يذكر هنا ان عمادة شئون الطلبة بجامعة البترول والمعادن بالظهران قررت في العام ١٩٧٧ تشجيع الطلبة على القيام ببعض النشاطات الثقافية ، وتضمنت تلك النشاطات اصدار نشرة صغيرة باسم (ساندوتش) تتكون معظم صفحاتها من المواد الخفيفة كالنكات والتعليقات والانتقادات الساخرة ، وفي احيان قليلة تضمنت تعليقات حول اوضاع الاسكان والاعاشة وبعض أساليب التدريس المتبعة في الجامعة ، واستطاعت النشرة ان تستقطب اهتمام معظم الطلبة ، الامر الذي اعتبرته ادارة المباحث تدخلا في الشئون السياسية ، ومحاولة لاقامة تجمع غير مجاز ، واصدرت اوامرها لادارة الجامعة بوقف إصدار النشرة .

كان عقد السبيعينات فرصة لتبلور الحركة الطلابية ، وقد حدث ذلك بالفعل ، ولكن بصورة منقوصة إلى حد كبير ، فلم تتكون حركة طلابية بالمعنى النقابي ، بل تمّ مرة اخرى تعبئة الطلبة ولاسيما الجامعيين والثانويين في اطار تنظيمات المعارضة السياسية . حدث هذا في المنطقة الشرقية ، فقد كانت جامعة البتول إحدى بؤر النقاش والحوار السياسي المكثف ، كما شهدت معظم المدارس الثانوية تطورا في اهتمامات الطلبة ومساهمتهم العملية في القضايا الوطنية والاجتماعية العامة ، حيث تذكر تقارير لمنظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ، ان الطلبة كانوا في تلك المرحلة العصب الرئيسي لنشاطاتها الميدانية .

وفي نجد والحجاز شهدت الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، و جامعة الامام محمد بن سعود ، وجامعة الرياض ــ الملك سعود لاحقا ــ ظهور اولى نوايات المعارضة الدينية ذات الاتجاه السلفي ، وكانت الجامعة الاسلامية على وجه الخصوص ، بؤرة للنشاط السياسي الديني ، وأخذت الأفكار المعارضة تنتشر بصورة كبيرة وبارزة ، إلى حد أقلق الحكومة .

لقد كان هذا النشاط مرشحا لأن يتنوع ويتعدد ويتكثف ، وفي عقد السبعينات قمعت الحركة السياسية ذات الإتجاه القومي ، لا بل أنهيت فجاءت من بعدها حركات سياسية إسلامية تعد نسبياً حديثة التجربة ، وضمن ظروف تطور اجتماعي غير مناسبة ، فكان عليها ان تنتظر حتى نهاية السبعينات لتبدأ نشاطا ناضجا وواضح المعالم .

لقد حدث ما يمكن اعتباره عدم قدرة من جانب المعارضة على احتواء التبدلات السريعة في الظروف الاجتماعية ، لاسيما لجهة عدم وجود اطارات لمواجهة أساليب الإغراء التي استعملتها السلطات لامتصاص المطالب الشعبية او تحريفها ، وقد ادت هذه الاساليب الحكومية الى استغفال معظم الطبقات الاجتماعية ، ومن بينها الطلبة الذين اصبحوا اكثر اهتماما باقتناص فرص الاثراء والتقدم الوظيفي التي هطلت على المجتمع دون سابق توقع .

نهاية عقد السبعينات كان بداية جديدة للحركة الطلابية في المملكة ، وقد حاولت بعض المجاميع الطلابية إيجاد نوع من التكتل ، ولكن تلك المحاولات لم يقدر لها الاستمرار ، ومع بداية الثمانينات ، إستمر الطلبة في تفاعلهم السياسي مع الأجواء العامة ، ومع أن هذا العقد شهد تبلورا أكثر لواقع المعارضة السياسية ، وللتفاعل مع الأجواء السياسية في خارج البلد مثل قضية الجهاد الإسلامي في أفغانستان ، و الحرب العراقية الإيرانية .. الا أن الطلبة ظلوا قوة متحركة ضمن اطارات المعارضة السياسية العامة ، ولم يتحولوا إلى أصحاب مبادرة مستقلة .

لا يمكن فصل التطوّر المحتمل في الوسط الطلابي عن التطورات المماثلة في المجتمع ، فتطور المجتمع باتجاه الاهتمام بقضاياه العامّة ، سينعكس على اهتمامات أجزائه ، ومن بينها الطلبة

المعوّقات والتوقعات

إن تبلور ونضج الحركة الطلابية ، مرتبط أساسا ، بتبلور ونضج الحركة السياسية بمعناها الأوسع ، وبتطور مشاركة الناس في القضايا العامة ، وإن التحولات والتطورات التي تعيشها منطقتنا تدفع بالأمور في هذا الإتجاه ، فمستوى الوعي والنضج السياسي في الشارع في حالة تصاعد مستمر ، كما أن الحركة السياسية هي الأخرى في حالة تجذر وانتشار ، وقد بيّنت الأحداث والتطوارت الأخيرة التي عاشتها المنطقة هذه الحقيقة ، خاصة مع تصاعد الازمة الاقتصادية وعجز الحكومة عن الاستمرار في سياسة شراء السكوت بالمال ، هذا وإذا أخذنا بعين الاعتبار التحولات التي يشهدها قطاع الشباب بسبب تزايد عدد الطلبة الجامعيين ، وحجم المشكلات التي يواجهها المرشحون للجامعة ، والتي تبدأ من العثور على مقعد دراسي ، مرورا بحالة التميز الطائفي في بعض المناطق ، والتي لا تنتهي عند حد عدم توفير فرص عمل مناسبة للأعداد الكبيرة التي تقذف بهم الجامعات كل عام إلى المجتمع ، بل يظل البعض منهم لعدة سنوات دون فرصة عمل مناسبة ، وفي ظل غياب التخطيط الحكومي المناسب لاحتواء الاجيال الجديدة ، اجتماعيا ، وتلبية متطلباتهم سياسيا واقتصاديا .. فان البلاد على وشك ان تواجه بروز مشكلة جديدة ، تحت عنوان (مشكلة الشباب) والتي هي حسب الشواهد والقرائن القائمة ، في حالة تشكّل ، ومن المعتقد ان هذ التطور المحتمل ، سيساهم في تسريع وإنضاج الحركة الطلابية ، ولربما شكل هذا السبب أبرز دافع لنمو الحركة الطلابية ، وتبلور شعاراتها وأهدافها .

نتوقع اذن أن تبرز حركة طلابية مستقلة في السنوات القادمة ، ومن الأمور التي ستساعد في بروزها وظهورها ، وجود بعض الهزّات الإجتماعية والسياسية العنيفة ، أو وصول حالة التراكم لمشكلات الشباب ، حدا يخرجها من مكامنها ، ليضعها في مرحلة جديدة وبداية حقيقية .

إذا كانت المعادلة الإجتماعية الحالية ، قائمة على أساس تهميش دور الطلبة والشباب عموما ، في المجتمع ، وفي القرار السياسي ، فإنه في السنوات المقبلة لن يكون الأمر كذلك ، فتزايد اعداد الشباب ، وتصاعد نسبتهم بالقياس إلى عدد السكان ، وإرتفاع مستوى الوعي ، وتراكم المشكلات التي تنتجها السياسات العشوائية للحكومة ، ستساهم كلها في إدخال الطلبة والقطاع الشبابي كعنصر هام وأساسي في التوازن الاجتماعي ، وسيشكلون أحد عناصر الضغط باتجاه التغيير ، وربما تحولوا إلى ترمومتر يعكس طبيعة الوضع الشعبي في البلاد .

أما الإطارات التي تتشكل فيها الحركة الطلابية ، فقد تكون الإطارات الإجتماعية المتعارفة ، هي الأقرب احتمالا ، مثل المسجد ، والمدرسة ، وهي الأكثر إنتشارا في ظل غياب التشكل النقابي ، ومنعه تحت طائلة الملاحقة القانونية ، فضلا عن أن تلك الإطارات ، هي ما يمكن الاستعانة به فعلا في ظل الظروف الخاصة في المملكة التي يمارس فيها قمع اجتماعي وسياسي شديد القسوة .

العربيّة الجديدة
تصوّرات لما بعد الأزمة

بقلم : جيمس أكينز ـ السفير الأميركي السابق في السعودية ،
ومستشار الشؤون الساسيّة والاقتصاديّة والدوليّة

عن مجلة « الشؤون الدوليّة » ــ ١٩٩١

كان الغزو العراقي للكويت كارثة فوريّة للأخيرة وللفلسطينيين ، ونهاية مأساوية للعراق . ولكن ، وبالرغم من ذلك ، فإن الكثير من الأميركيين ، بمن فيهم الرئيس بوش ، إعتقدوا أن خيرا سيأتي من هذا الشر .

سيأتي (نظام عالمي جديد) ، وفي ظلّه لن يتمّ السكوت على الإعتداءات ، إضافة الى ذلك ، فإن منطقة الشرق الأوسط بالكامل ستتغيّر : التباين بين الأغنياء والفقراء من العرب ، لا يمثّل وضعاً مستقرا ، وسوف يتغير بعد إحراز النصر . سيتحرّك الأغنياء بحكمة لتحسين منطقة الـ ٩٠ ٪ من العرب الأكثر فقرا ، وستتواجد الإستثمارات المستقبلية للدول العربية الغنية بالبترول في شمال افريقيا ، سوريا ، الاردن ، واليمن . وليس في اوروبا ، اليابان أو امريكا . بعض الأكاديميين الأمريكيين اقترحوا أن تقوم الدول العربية الغنيّة بوضع جزء لا بأس به من عائدات النفط في حساب خاص لتطوير العالم الإسلامي بالكامل ، في حين رأى وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ، أن يقوم الأغنياء العرب بتشكيل بنك جديد لتمويل مشروعات في الدول الأفقر .

كل ذلك بدا معقولاً وعادلاً .. ولكن للأسف ، شخص أمضى معظم حياته المهنيّة في العالم العربي ، كان كل ذلك مجرّد حلم خيالي . فعلى سبيل المثال ، فإن وزير الخارجية جيمس بيكر ، ربما يكون قد ناقش فكرة البنك مع بعض الزعماء العرب قبل إعلانها ، فيما أظهرت مصر وسوريا حماسهما للفكرة ، ولكن الدول ذات الثروات المالية لم تظهر أي تأييد ، لقد ماتت فكرة البنك العربي قبل أن تولد .

استطيع أن أوافق بثقة ــ وليس بالضرورة رضاءاً ــ أن الشرق الأوسط المستقبلي سيكون وقعاً مختلفاً عمّا عرفناه ، ولكن لن يحمل أي علامة للصورة المثالية لعرب الخليج الكرام ، الذين يستغلّون غناهم لتطوير العالم العربي بالكامل .. ولكن بدلا عن ذلك ، فإن مؤشرات الشرق الأوسط ستظلّ مميّزة بفوارق قويّة بين الأقليّة الغنيّة والأكثريّة الفقيرة ، كذلك ستكون الفوارق بين قوى وطنية وايديولوجية مختلفة تتنافس على الروح العربية .

كل دول الخليج العربي تعرف أو تذكر الفقر المدقع للعقود الماضية .. الكل يذكر إحتقار السوريين والمصريين والاردنيين واللبنانيين لهم .

الآن وبعد أن انعكس الوضع ، فإن الدول الخليجية لا تشعر بأي التزام أخلاقي نحو تلك الدول ، فبينما هناك نوع من العرفان بالجميل لموقف الحكومتين المصرية والسورية من حرب الخليج ، هناك أيضاً شعور بالخيانة نحو الاردن ، اليمن ، الجزائر ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

الشعور بالمرارة نحو الفلسطينيين في الكويت شديد .. البعض طردوا مباشرة بعد غزو العراق ، وتمّ التوضيح لمن تبقّى منهم ، بأن عقود عملهم سوف لن يتم تجديدها أوتوماتيكيا ، فقط أولئك الذين توجد حاجة ماسة لهم وثقة كبيرة بهم ، سيسمح لهم بالبقاء في الخليج .

ليس هناك ادراك كاف لحقيقة أن معظم الفلسطينيين الذين بقوا في الكويت أثناء الإحتلال ، لم يكن لديهم مكان اخر للجوء اليه ، وقد أرغموا على التعاون مع قوات الإحتلال ، والعبارة الشائعة في الكويت الآن هي إدانة كل الفلسطينيين : « لقد إحتويناهم وأعطيناهم أعمالا جديدة ، والآن يطعنوننا في ظهورنا ، إننا لن نعمل من إجلهم أي شيء ثانية » .

الموقف نحو الاردن واليمن لا يختلف كثيرا من حيث الشعور بالعداء .. هذا الموقف نابع من نفس الإعجاب بكرمهم في الماضي ، ومن ثم الصدمة من موقف هذه الدول الخالي من العرفان بالجميل .

لقد دعمت دول الخليج عدائها تجاه هذه الدول الفقيرة الغير معترفة بالجميل ، بقبولها بدون نقد لإحدى أغرب القصص عجباً في المنطقة منذ شهرزاد : كانت هناك مؤامرة لتقسيم الجزيرة العربية بحيث يحتفظ العراق بالكويت وشمال السعودية ، في حين تستولي منظمة التحرير الفلسطينية على حقول النفط في شرق السعودية ، أمّا الملك حسين فيجعل من نفسه ملكا للحجاز (والتي كان آباؤه وأجداده حكاماً له حتى منتصف العشرينات الميلادية) ، في حين تستعيد اليمن منطقة عسير التي خسرتها في حرب لصالح السعودية في الثلاثينيات ، وفي نفس الوقت تقوم اليمن بإحتلال صحراء الربع الخالي بما تحويه من احتياطي نفطي ضخم (افتراضيا) .

واعتمد الخليجيون هذه الحكاية المخترعة خيالياً على خبر يقول : أن الملك حسين أصدر قبل الغزو بيوم واحد قرارا بأن يسمى شريفا ، كما كان يُدعى جدّه الكبير الذي حكم الحجاز حتى أخرجه آل سعود منه في ١٩٢٥ .

والحقيقة هي أن الملك حسين يحمل هذا اللقب منذ ولادته ، وتشير جوازاته السابقة بشكل دائم إليه .

الدليل الآخر على المؤامرة ، هي العبارة المنسوبة الى ياسر عرفات : « إذا غزت اميركا العراق ، فإن الفلسطينيين سوف يحرقون كل آبار النفط في السعودية » . لا توجد أية وثيقة تؤكد أن ياسر عرفات صرح بذلك ، ولكن هذا لا يزعج أولئك الذين يصرّون على أن ما نسب إليه هو الحقيقة ، وانه وثيق الصلة بالموضوع ــ موضوع تقاسم السعودية والكويت ــ . وهناك ايضا دليل اخر : أحد المسؤولين الخليجيين أخبرني بوجود عشرين وثيقة تحدد تفاصيل المؤامرة ، لم يتم تقديم أيّ منها للتأكّد من صحتها ، ولكن أياً كانت محتويات هذه الأدلّة أو مصدرها ، فإن الكثير من المسؤولين ــ والأهم بعض قادة دول مجلس التعاون الخليجي ــ يصدّقونها .

الكثير من العرب خارج الجزيرة العربيّة ، يدحضون فكرة المؤامرة ، ويقولون أنها مجرد إختراع مقصود من قبل العرب الأغياء أو اخرون ، ممن حاولوا وبنجاح كبير تقسيم العالم العربي . ويقول هؤلاء : لو كانت المؤامرة حقيقية ، لقام العراق واليمن والأردن والفلسطينيون بمهاجمة السعودية في الثالث من أغسطس ، قبل وصول القوات الأميركية بوقت طويل ، ولو كانوا قد قاموا بذلك ، لكانت لديهم فرصة أفضل لتحقيق أهدافهم المزعومة .

ولكن لم يكن هناك أي هجوم ، ولم تكن هناك أيّة دلائل تشير الى إستعدادات عسكرية ..

وباختصار لم تكن هناك أية مؤامرة .

* * *

بنهاية السبعينيات ظهر ناصر جديد ، وهو صدام حسين العراقي ، الذي كانت مؤهلاته اكثر قوة من مؤهلات القذافي ، كذلك كان بلده ، ولكن صدام كان ديكتاتوراً قاسياً .

عرف صدام ان الكويتيين ليسوا محبوبين من قبل شركائهم في مجلس التعاون الخليجي ، كما كان يعرف تضايق السعودية وايران مثلما العراق من عدم التزام الكويت بقرارات منظمة أوبك ، وافترض بأن الأمريكيين لا يعيرون اهتماما لمشكلة الحدود مع الكويت ، ولذا قام بغزو المشيخة في الثاني من اغسطس متوقعا تنديدا شكليا فقط ، ولكنه أدرك سريعاً خطأ حساباته ، وبدأ البحث عن مخرج ، وفي الثاني عشر من اغسطس اعلن استعداده الإنسحاب من الكويت إذا كانت اسرائيل ستنسحب من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ .

لقد أصبح صدام بطلا للكثير من الفلسطينيين في المناطق المحتلة ، ذلك أنهم وجدوا قائدا يستطيع أن يتحدى الولايات المتحدة ، ويطالب بتمييز الحقوق الفلسطينية . إن شدّةالمرارة الفلسطينية تجاه دول الخليج ، توازي نفس درجة الشدة الموجّهة ضدهم ، ونظريتهم هي : نحن صنعنا هذه الدول ــ الخليجيّة ــ لأنهم لم يستطيعوا ولم يعملوا . نحن تجّارهم وكهربائيهم ، محاسبيهم ، مصرفيهم ، مدرائهم الماليين . لم يكن الخليجيون ليستمروا بدوننا ، وقد عاملونا كالعبيد . لم تكن لنا حقوق ، لم نكن نستطيع التجنس ، ولم يسمح لنا بإمتلاك عقارات .. لم نكن لنستطيع فتح عمل تجاري بدون شريك خليجي كان يساهم بإسمه فقط ، ويحصل على نصف الأرباح لقاء ذلك .. والآن يرمونا للكلاب .

ويلاحظ الفلسطينيون برضى كبير عدم قدرة الكويتيين حاليا على إعادة الخدمات الأساسية للإمارة بعد طردهم أو قتلهم أو سجنهم فيها .

أما الأردنيون فيعترفون بأن بعض مستشفياتهم بُنيت على حساب المشايخ الخليجيين ، وأن الكثير من مساجدهم بنيت على حساب السعودية ، ولا ينكرون بأنه كانت هناك استثمارات هامّة من قبل العرب الأغنياء في البنية التحتيّة للاردن ولدول أخرى .. ولكن هذه الهبات والإستثمارات ، كانت صغيرة بالنظر الى المبالغ الكبيرة التي أنفقها الأمراء والشيوخ على القصور والأسلحة غير المجدية ، وبالنظر الى الإستثمارات خارج العالم العربي .

من جهة أخرى كان الامريكيون العرب قلقين على أمن الخليج في حالة هزيمة العراق وقتل جيشه ، لأن ذلك سيترك ايران الأقوى في المنطقة .. هذه النظرة المستقبليّة لم تكن لترضى أيّ طرف . لقد دمّرت البنية التحتيّة العراقية ، ولكن الولايات المتحدة أبقت حرس صدام الجمهوري سليماً الى درجة كبيرة ، وكان بالتأكيد قويا بما فيه الكفاية للقضاء على الثورة الكردية والشيعية . لقد أصبحت مشاكل العراق الداخلية لفترة ما بعد الحرب بمثابة ورطة لواشنطن .. ربما لم تكن ترغب أن تتحطّم الثورة كليّا ، ولكنها لم تكن تريد لها ان تتمتع بنصر مكتسب ، يكون أخيرا لصالح ايران .

غير أنه كان للسعودية وجهة نظر مختلفة ، فهي يسرّها أن لا يكون للتهديد العراقي وجود في المستقبل القريب ، والرياض ضمن هذا السياق عازمة على أن تكون هي ــ وليس ايران ــ ، المسيطر في منطقة الخليج في فترة ما بعد الحرب . واذا استطاعت السعودية أن توحّد دول مجلس التعاون الخليجي تحت علمها ، فستكون وبدون شك القوة المسيطرة ، ولن تقوم الدول الصغيرة بتحدّي السعودية مطلقا في مواضيع الحدود أو فيما يتعلق بحصص بيع البترول .

اضافة الى ذلك ، فإن السعودية ستكون (إسرائيل العربية) .. ستدرب وتجهّز جيشها الخاص ، وستشتري أكثر أسلحة العالم تعقيدا ، وستحتفظ بالامريكيين قريبا للمساندة عند الحاجة . وقد تخطو المملكة خطوة أو أثنتين بإتجاه التمثيل السياسي ، لكن الشعب السعودي سيرضيه الإزدهار المضطرد ، ومن الممكن شراء المعارضين للتواجد الأميركي من الإسلاميين أو من دعاة القومية العربية ، ولكلّ ثمن ! .

أما مشكلة العمال الأجانب في السعودية ، فيبدو انها قد حلّت ، حيث سيتم إستبدال الفلسطينيين واليمنيين والاردنيين ، بآسيويين ، ويفضّل غير المسلمين . بالطبع سيتمّ تشغيل بعض المصريين والسوريين ، ولكن ليس لوقت طويل .. فالسعوديون لا زالوا يذكرون الإحتلال المصري لهم في القرن الماضي ، ومن يعلم ماذا سيفعل المصريون بعد مبارك ، والسوريون بعد الاسد ؟ ! .. في الوقت الحاضر سيتم كسب سوريا ومصر بالمعونات المالية الكبيرة ، ولكن هذه المساعدات لن تكون كبيرة بما يرفع مستوى المعيشة الى مستوى دول الخليج ، وبالطبع فإن مبارك والأسد لايتوقعان ذلك .

في الجهة المقابلة : لن تكون هناك أيّة معونات لمن لم يقف في صف دول مجلس التعاون الخليجي في الحرب ضد العراق ، ولكن لو اظهر المخطئون الطاعة المناسبة ، فعندها قد يكون من الممكن دراسة بعض المساعدات . غير أنه يجب الإلتفات الى أن مدخولات الدول العربية الغنية ليست الى ما لا نهاية ، ولن تكون هناك اية محاولة من قبل الأغنياء لحل جميع المشاكل العربية خارج إطار الجامعة العربيّة .. وسنجد أن الدول العربيّة الأكثر فقراً ، وأولئك الذين لن يحصلوا على المساعدات ، يبادرون الى إتهام السعودية وأتباعها بالعمالة للأميركيين ، ومع أن العرب لا يرتاحون لهذه الإتهامات ، إلاّ أن دول الخليج لن تبالي بذلك كما تفعل حالياً .

سيتم إظهار الامريكيين اليوم كأصدقاء ، أو كضيوف مدعوين ، أو كحماة مدافعين ، أو بصراحة اكثر : كمرتزقة ، ولم لا ؟ . فالسعوديون متعودون على شراء ما يحتاجونه . ربما تكون تلك مشكلة للامريكيين ، فهم لا يريدون ان يكونوا المرتزقة الجدد ، ولكن لن يكون خارج نطاق قدرة الساسة لإقناع الامريكيين بأنهم انما يدافعون عن مصالحهم ، كما انه سيتم الدفع لهم مقابل ذلك .

ولو اردنا ان نتصور جزيرة عربية موحدة فسيكون من المنطقي ان تضمّ اليمن ، التي سيكون عدد سكانها خمسة وعشرين مليون نسمة قريبا ، وبالتالي ستكون من الدول العربية الكبرى .. لكن هذه التركيبة السكانية لن تقبل من جانب السعوديين ، ولربما أصبح عدد اليمنيين ضعف عدد السعوديين ، وقد تسيطر اليمن سريعا على العربية الجديدة .

حافظت السعودية ــ فيما مضى ــ على جارتها الجنوبية هادئة ، او على الأقل غير خطرة ، بواسطة الدفع السخي لشيوخ القبائل الذين ناهضوا الحكومة المركزية .. ولكن هذه الإستراتيجيّة قد لا تنجح في النظام الجديد ، حيث ستصبح اليمن بعد تطور إنتاجها النفطي اكثر قوة ، وإنّ القسوة التي تم طرد اليمنيين بها من السعودية ، ستجعل اليمنيين يتذكرونها ما تذكّر الكويتيون الاحتلال العراقي لهم .

الى متى ستدوم الفوارق الكبيرة في الثروة في الشرق الاوسط ؟ .

الى متى ستظل دول الخليج معزولة ؟ .. لعقد أو إثنين ؟ .

ربما .. وربما أكثر من ذلك حتى الى مالا نهاية . الغنى يُفسد ، والغنى الكثير يُفسد أكثر وربما بشكل تام ونهائي . وخلال جيل أو جيلين ، سيكون هناك غنى كبيراً في الجزيرة العربية .

إن القليل من القادة الخليجيين يشعرون بالقلق على موقعهم في التاريخ ، وقد يفكر البعض أنّهم قد يُلعنون من قبل المسلمين في القرون القادمة ، لطمعهم وعبثهم بالاموال التي وهبها الله لهم ، وعدم إستغلالها لصالح المسلمين جميعا .. ولكن هل هناك أيّة حكومة خليجيّة قامت بتعديل

سياستها بناءا على آراء علمائها ، فيما ستفكّر فيه الأجيال القادمة ؟ .

وبينما تكمل السعودية برنامج توحيد الجزيرة العربية (بدون اليمن) ، او لتصبح العضو المسيطر في مجموعة مجلس التعاون الخليجي فقط .. ستكون هناك توجيهات نحو وحدات اقليمية في مناطق اخرى من العالم العربي . فالاتحاد المغاربي سيتم تحقيقه بالتأكيد ، ووحدة وادي النيل سيتمّ تأجيلها الى أن يتم توحيد أو تقسيم السودان ، وربما يتمّ اعادة احياء فكرة ضم ليبيا (بترولها) الى وحدة وادي النيل ، فمصر بحاجة الى الاموال ، كما انها لا تستطيع الاعتماد على الهبات السعودية الى الابد . أمّا وحدة الهلال الخصيب فقد تكون ممكنة بعد ذهاب صدام .. قد تكون بعثيّة أو إسلامية ، او حتى قومية عربية ، واذا كانت هناك تسوية عربية اسرائيلية نهائية ، فإنّ النتيجة المنطقية قد تتضمن فيدرالية اسرائيلية فلسطينية أردنية ، وهذه الفيدرالية قد تنضمّ أخيرا الى الهلال الخصيب الاكبر . ربما تكون كل هذه التجمّعات الاقليمية أقوى أو اكثر فعالية من التركيبات الفرديّة ، ولكن وحدة الهلال الخصيب ــ ضمن ما يعرف بإسم سوريا الكبرى ــ سيكون لها دون غيرها ، فرصة الازدهار الدائم .

وفي حين يملك فهد الاراضي والمياه ــ على إفتراض أنه سيتمّ توقيع إتفاق مع تركيا بشأن المياه ــ ، كما ويملك النفط .. فإن سلطانه حتى الآن ليس كبيرا بالنسبة لثرواته . ومجلس التعاون الخليجي الموحّد ، والذي سيعني (سعودية اكبر) ، سيمتلك البترول والاموال ، وسيكون غنيا باستمرار إذا ما اتبع النموذج الكويتي فيستثمر فائض أمواله بحكمة ، وهذا يتطلب وقف الأساليب والعادات المتّبعة من قبل الحكام السعوديين في الإنفاق . قد يكون هذا مستحيلاً ، فشراء الأسلحة ــ مثلاً ــ قد يكون ضرورياً ، ولكنّه لا يشكّل استثمارا .

من جانب آخر فإن الفيدرالية الإسرائيلية الفلسطينية ــ إذا قامت ــ ، فستكون بمستواها التعليمي العالي ، وبقدرتها على الوصول الى الاستثمارات الاجنبية ، قابلة للإزدهار ايضا ، خاصة مع تخفيض النفقات العسكرية الى حدّ كبير .

وللأسف فإن جميع هذه التكتلات المرشّحة للقيام ، ممثّلة بنسبة نمو سكاني مرتفعة ، حتى منطقة الهلال الخصيب ومجلس التعاون الخليجي تنمو بمعدل يقرب من ١٠ ٪ ، ولكن لديهم حتى الان الوقت لضبط هذا النمو السكاني والتحكّم فيه . فمصر بدون الارض السودانية والاموال الليبية تبدو عاجزة . إن عدد سكانها (٥٥) مليون نسمة ، ويتزايد العدد بمقدار مليون نسمة في كل سبعة اشهر ، كما أن أرض مصر المنتجة زراعياً ، لا تزيد مساحتها من مساحة هولندا . والمشكلة السكانية للجزائر والمغرب اقل بقليل فقط مما هو عليه الحال في مصر ، وفي غياب الضبط الشخصي المناسب والبرامج الشديدة لتحديد النمو السكاني ، فإن الحل الوحيد لكل شمال افريقية سيكون الهجرة . ولسوء الحظ فإن الوجهة المنطقية لهذه الهجرة ستكون اوروبا ، التي لا تميل الى قبول المزيد من الافارقة .

إن الكثير من دول العالم الثالث تدرك حجم مشكلتها الديموغرافية ، ويحاول البعض مواجهتها ، ولكن في منطقة الشرق الاوسط فإن النمو السكاني يعتبر من قبل معظم الزعماء الدينيين والكثير من الزعماء السياسيين ، مصدر قوة .

وفي العموم فإن فكرة الدولة العظمى المسيطر عليها سعوديا ، والتي تضمّ دول مجلس التعاون الخليجي ــ مع أو بدون اليمن ــ تتمتع بإمكانيّة التحقيق أكثر من غيرها من التجمعات الاقليمية الاخرى . ولكن حتى هذه لا تخلو من العيوب ، فعندما تأتي الثورات القومية ، او التعصبيّة والتي لا مفرّ منها ، فإنها ستكون معادية بشدّة لحكومات الخليج وامريكا ، وفي وقتها ربما يكون الامريكيون قد تعبوا من دورهم ، وهذا بالتأكيد سيكون في الوقت الذي يبدأ فيه بتفجير الثكنات الامريكية . وحينها لن تكون العربية الجديدة المسيطر عليها سعودياً تملك القوة والعزيمة الكافية للدفاع عن نفسها ضدّ عالم عربي موحّد ومدعوم من إيران قويّة .

هذا الفعل المضاد قد لا يأتي حتى بداية القرن القادم .. فمادامت دول الخليج في أمان ، فإن الولايات المتحدة تستطيع جني ثمار عظيمة .. حيث تملك السعودية والامارات العربية المتحدة ٤٠ ٪ من احتياطي النفط العالمي ، كما انهما تسيطران على منظمة أوبك ، وكلتاهما تدينان للولايات المتحدة بإنقاذهما من مصير مماثل لمصير الكويت . إضافة الى ذلك ، فإن الولايات المتحدة تحتلّ حالياً كلا البلدين ، ومن الناحية العسكرية لا يمكن للبلدين الاستغناء عنها في المستقبل القريب ، كما انه من غير المحتمل أن يقوم اي منهما بإجراء لرفع سعر برميل النفط او خفضه بدون موافقة امريكية مسبقة .

أما العراق والكويت فيملكان ٢٠ ٪ من الاحتياطي العالمي ، وكلاهما لا يصدران النفط حاليا ، ولن يكون اي منهما مصدرا رئيسيا للبترول في السنوات القليلة القادمة ، كما أن انتاج البلدين المستقبلي سيعتمد على الموافقة الامريكية قبل أي أمر اخر .

قد تكون القبضة الامريكية على صمامات النفط في السعودية خفيفة ولكن الولايات المتحدة بالتأكيد هي المتحكّمة فيه في المستقبل ، وليس لواشنطن اي خيار آخر ، خاصة وانها لم تظهر أيّة رغبة حقيقية لتخليص نفسها من الاعتماد على البترول ، وهي لن تخفّض من استهلاكها له .. ولذا فلن تفكر في رفع اسعار النفط . إن الولايات المتحدة مجبرة على ان تعتمد على الخليج الفارسي بترولياً ، وربما لحل مشاكلها في مجال الطاقة أيضاً .

لحسن الحظ ، فإن السعودية تزودنا بالاجابة على اسئلة كثيرة ، فهي بحاجة الى رفع دخلها ، وستقوم قريبا برفع سعر البترول ، الذي سينقذ تجارة البترول المحلية ــ الأميركية ــ ، كما انه سيقود امريكا الى الاقتصاد في الطاقة ، والى تطوير مصادر بديلة لها .

مما يؤسف له أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تدفع سعراً أعلى للنفط . ولكن يمكن لها ان تدفع ثمناً أقل بكثير من سعر منظمة الاوبك ، بأن يدفع السعوديون مبالغ تعويضية موازية لواشنطن ، وسيكون من الصعب على السعوديين رفض ذلك . قد يجادل الكثير من الامريكيين ، كما فعلوا في السبعينيات ، بأن الولايات المتحدة يجب أن تستغل نفوذها السياسي والعسكري لدى السعوديين من أجل المحافظة سعر البترول منخفضاً ، وربما يكون الرئيس الامريكي غير موافق حاليا على ممارسة هذه السياسة ، ولكنه قد يوافق على ذلك في السنة القادمة ، اذا لم يعد الاقتصاد الأميركي الى النهوض بالسرعة المطلوبه . وحينها سيكون سعر النفط المنخفض الدافع المطلوب للنمو . وكل ما سيحتاج السعوديون ان يفعلوه هو رفع الانتاج الى حدوده القصوى ، بحيث يضمن ذلك إنهيار أسعار النفط الى عشرة دولارات للبرميل .. ويمكن إعادة رفع سعر البرميل بعد أن يكون الإقتصاد الأميركي قد استعاد عافيته .

هذا الترتيب الجميل من الممكن أن يستمر لعقد أو عقدين من الزمان ، ولكن في النهاية ، فأن الزعماء العرب الحاليين ، أو من يخلفهم ، سيضيقون ذرعاً بالتواجد الأميركي وسيطلبون منه المغادرة ، وستضطرّ واشنطن الى الإنسحاب ، أو البقاء ومواجهة السكان المعادين . وفي كلتا الحالتين فإن واشنطن لا بدّ وأن تتعامل مع حقيقة أن مصدر الطاقة غير موثوق به . على واشنطن إستغلال الفترة الزاهنة الجيّدة التي تُفتح أمامها .. فتبدأ بتطوير وسائل طاقة أخرى ، وأن تشدّ الأحزمة وتعيد ترتيب وضعها المالي . ولكن كل هذا مجرّد قصّة خياليه لم تحبكها شهرزاد مطلقاً ، لأن الخليفة كان سيرى هذه القصّة الخياليّة في منتهى الغرابة .

المحاضر السريّة للمحادثات السعوديّة الأميركيّة حول أزمة إحتلال الكويت

ما هي الوسائل التي إستخدمها الأميركيون في إقناع الملك فهد ، لإستدعاء قواتهم ونشرها في الأراضي السعودية ؟ .

وما هي قصّة الوساطة التي قام بها السفير السعودي في واشنطن ، الأمير بندر بن سلطان ، بين صدام حسين والإدارة الأميركية قبيل الغزو العراقي للكويت ؟ .

وكيف اصبح الأمير بندر داعية لنشر القوات الأميركية ، ومنفذاً أساسياً لتمرير الولايات المتحدة سياساتها في المملكة ؟ .

هل كان الأمراء السعوديون متفقون على إستدعاء القوات الأميركية ، وهل كانوا يعتقدون فعلاً بأن خطر صدّام جدّي ؟ .

هذه وغيرها من الأسئلة يقدّم الكاتب والصحافي الأميركي بوب وودورد إجابات عليها ، بالإعتماد على المحاضر السريّة للقاءات التي تمّت بين أساطين السياسة الأميركية ، وبين عدد قليل من المسؤولين السعوديين ، وذلك في كتابه الصادر مؤخراً والذي حمل إسم « القادة / The Commanders » ، والذي روى فيه كيفية إتخاذ القرارات العسكرية الأميركية خلال الثمانمائة يوم الأولى من حكم الرئيس بوش .

ويوضّح الكاتب آليّة إتخاذ القرارات وفرضها على الآخرين وبالخصوص على السعوديين .. وقبل أن نستعرض فصولاً من الكتاب ، هناك ملاحظات يخرج بها القارىء من كل ما كُتب :

أولاً : أن الولايات المتحدة إستخدمت التهويل في تصوير المخاطر التي تتعرّض لها المملكة ، وذلك لدفع قيادتها لطلب القوات الأميركية ونشرها .

ثانياً : أن المسؤولين السعوديين لم يكونوا واثقين من جديّة المخاطر رغم التهويل ، ولكن موافقتهم جاءت خوفاً من تبعات مخالفتهم للإرادة الأميركية التي كانت ترمي بثقل كبير لتنفيذ خططها ومآربها ، وقد شعر الملك أن مخالفته للقرار الأميركي قد يستدعي عزله عن الحكم أو عزل عائلته بالجملة . وحين جاء تشيني الى المملكة قدّم له فهداً أشبه ما يكون بتقرير عن العائلة السعودية المالكة وعن إنجازاتها ، ودافع عن نفسه وعنها ، موضّحاً بين ثنايا الحديث أنّها الأفضل في المحافظة على مصالح الولايات المتحدة .

ثالثاً : لم يكن ولي العهد السعودي موافقاً على إستدعاء القوات الأميركية ، كما أن سعود الفيصل - وزير الخارجية - كان حذراً في تأييد إستدعائها . وقد قرّر الملك بنفسه ما يراه .

رابعاً : من الواضح أن الأمير بندر قد أصبح الشخصية الأولى المؤثرة على قرارات الملك فهد ، وأصبح إقناعه بأيّ قضيّة يعني في الغالب إقناع الملك بها .

والآن الى النصوص المختارة من كتاب « القادة » .

بين الأمير بندر وصدام

في أوائل عام ١٩٩٠ تلقّى السفير السعودي لدى الولايات المتحدة ، الأمير بندر بن سلطان مكالمة من عمّه الملك فهد . قال فهد أن الرئيس العراقي صدام حسين قد إتّصل هاتفياً ، وقال أنه يريد أن يذهب شخص الى العراق لمقابلته شخصياً ، ومناقشة أمر ملح يتعلّق بأميركا . وطلب فهد من بندر الذي كان قد شارك مباشرة في مفاوضات الأمم المتحدة عام ١٩٨٨ ، لترتيب وضع وقف إطلاق النار في الحرب الإيرانية .. أن يتولّى المهمّة ، وقد وافق صدام على إستقباله كمبعوث .

كان لبندر - ٤١ سنة - مكانة فريدة في واشنطن ، حيث أن معظم السفراء يقضون وقتهم في الإحتفالات التي يقيمها ، وهو ذو صداقات طويلة الأمد مع بوش وبيكر وتشيني وسكاوكروفت وباول ، حيث إستخدم معهم جميعاً إسلوبه المباشر ، مما أعطى الأسرة الملكية السعودية قناة الى أعلى المراتب في الحكومة الأميركية . وقبل أن يصبح بندر سفيراً عام ١٩٨٣ كان السعوديون يعملون من خلال مسؤولين مغمورين في وزارة الخارجية الأميركية ، لكن بندر أصرّ على التعامل مع القمّة ، فاقام العلاقات مع الذين تبوّاوا مناصب في القمّة ، ومع عشرات الآخرين الذين قد يتسلّمونها ذات يوم .

وفي عام ١٩٨١ ، وقبل أن يصبح سفيراً ، حصل بندر على مساعدة نائب الرئيس الاميركي (بوش) ، في إقناع الرئيس ريغان بعقد صفقة أسلحة ضخمة للسعودية ، وخلال فترة ريغان الأولى ، كان بوش وبندر يتبادلان الغذاء عدّة مرات سنوياً ، حيث كان الأخير يشعر بأن بوش يحمل وجهة نظر متوازنة إزاء الشرق الأوسط ، ولم يكن مرتبطاً عاطفياً - او بشكل قاطع - بمصالح إسرائيل .

إعتاد بندر على إقامة الحفلات الكبيرة ، والتقرّب من أيّ شخص او جماعة مهمّة لبلاده ، كما أخذ بندر نائب الرئيس بوش على محمل الجدّ ، حتى عندما كان بوش يوصف بأنه الرجل الثاني الضعيف بعد ريغان . وفي عام ١٩٨٥ ، وفي الوقت الذي كان فيه بوش يتعرّض لإنتقادات واسعة النطاق .. اقام الأمير حفلة لنائب الرئيس حيث غنّت فيها المغنّية « روبرتا فلاك » ، كما اعتاد أن يذهب مع بوش لصيد السمك ، حيث كان الأول يدرك أن العلاقات الشخصيّة تحرّك الأمور افضل من أيّ شئ آخر .

وكطيّار سعودي ، وكشخص مفضّل لدى الملك فهد ، كان بندر يمشي مشية الفارس المختال ، حيث كان متلائماً مع الجانب الخشن لحكومة الرئيس بوش ، كما كان يتحدث بإنجليزية بشكل ممتاز ويعرف العادات الاميركية .

ويوصف الأمير بانه لطيف ويقظ ، يتعامل مع الدوائر السياسية والإعلامية بالهدايا والسيجار والدعوات والمعلومات والقصص والنكات « حيث قدّم بندر دمية لإمراة عارية بحجمها الكامل لصحافي يهودي اصبح للتوّ صديقاً له » . وبإختصار فإن بندر يجمع بين الفظاظة والصبيانيّة ! .

أوحى آخر طلب من فهد ، بأن بندر سيجد فرصة للعمل كوسيط بين صدام والولايات المتحدة ، وهو العمل الذي يستمتع به . فتوجّه على الفور الى العراق على متن طائرته الخاصة ، وفي المطار .. في الخامس من نيسان - ١٩٩٠ - إستقبله السكرتير الشخصي لصدام حسين ، لكن رجال الأمن أخبروا بندر والسكرتير أن صدام في مكان غير الذي كان مقرّراً ، وهنا قال السكرتير الشخصي لبندر ، انهم لا يسمح لهم بمعرفة مكان وجود صدام ، ولا يعرف به كبار مسؤولي الحكومة الآخرين ولا حتى شقيق صدام ، رئيس المخابرات ، فليس هنالك إلاّ رجال الأمن الذين يعرفون بشكل مسبق ، أين يجدون زعيمهم في أيّة لحظة ، وهذا الترتيب جعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - لأي عراقي آخر في مرتبة عالية ان يطيح بصدام .

حين جلس بندر مع صدام ، قال الرئيس العراقي انه طلب الإجتماع ،لأن المسؤولين في الولايات المتحدة يبالغون جداً في ردّة فعلهم إزاء خطابه الذي القاه في الأول من نيسان (الذي هدّد فيه بحرق نصف إسرائيل) .

وقد وصفت وزارة الخارجية الأميركية الخطاب بانه « لاهب وحانق ولا مسؤول » .

وفي الثالث من نيسان ، اصدر البيت الأبيض بياناً يصف الخطاب العراقي بانه لا مسؤول وباعث للأسى .

وفي نفس اليوم قال الرئيس بوش : ليس الوقت وقت الحديث عن إستخدام الأسلحة الكيماوية او البيولوجية ، وليس وضع تصعيد التوترات في الشرق الأوسط .. وقد وجدتُ تلك التصريحات سيئة ، واقترح سحب تلك التصريحات .

قال صدام مخاطباً بندر ان كلماته أُسيء فهمها ، وفسّرت بانه ينوي توجيه ضربة هجوميّة ضدّ إسرائيل ، واعترف لبندر بانه يتمنّى أن لو جاء خطابه مختلفاً ، فلقد تمّ إلقاؤه أمام أعضاء من قواته المسلّحة في منتدى عام ، كانت العواطف فيه جيّاشة ، حيث كان الناس يصفّقون ويصرخون .

وقال صدام ، أنه كما يعرف كلاهما ، فإن تهديد إسرائيل لا ضرر منه في العالم العربي ، ولذا قال ما قاله ، ومع هذا فقد هدّد بهجوم إذا هوجم (فقط) . واضاف صدام بأن ضربة

●●

فهد مخاطباً تشيني : الناس في كل أنحاء العالم يتساءلون : ماذا ستفعل أميركا لحماية السعودية ؟

●●

الملك والأمير عبد الله يجريان حواراً حيوياً حول ما إذا كانت الكويت موجودة أم لا !

●●

مفاجئة من قبل إسرائيل امر ممكن دائماً ، ففي عام ١٩٨١ شنّت إسرائيل ضربة جويّة إستباقية دمّرت مفاعل البحوث النووية جنوبي بغداد ، وهذه الضربة تظلّ محفورة في الذاكرة ، وهو - اي صدام - لا يريد ان يستفزّ إسرائيل للقيام بهجوم آخر .

واضاف : « إذا هوجمت الآن من قبل إسرائيل ، فإنني لن ابقى ست ساعات ، وعندما هوجمت في المرّة الأولى عام ١٩٨١ كنت في حرب مع إيران ، وكان بإمكاني أن اقول دائماً أنني كنتُ في حالة حرب ، ولكن إذا هوجمت الآن فإن الناس لن يفهموا لماذا حدث هذا » .

واكّد صدام قائلاً : إنني أريد ان أُطمئن الرئيس بوش وجلالة الملك فهد بانني لن أهاجم إسرائيل .. وان على الأميركيين مقابل ذلك أن يعملوا لدى إسرائيل لضمان عدم مهاجمتها للعراق .

وقد طلب صدام من بندر الذي له إتصال مباشر مع بوش ، أن ينقل الرسالة ويتلقّى إجابة من خلال الولايات المتحدة .

سأل بندر : هل تريد منّا أن نذكر هذا لبوش ، على أنها ملاحظة منّا ؟ . أم أنها رسالة منك الى الرئيس بوش ؟ . أجاب صدام : إنها رسالة منّي الى الرئيس الأميركي .

ردّ بندر بانه سينقل الرسالة الى الولايات المتحدة .

كانت هنالك فترة صمت قطعها صدام حين أشار الى ما وصفه بـ « المؤامرة الصهيونية الإمبرياليّة » ، واضاف : بالمناسبة ، يجب علينا أن نكون حذرين جداً إزاء هذه المؤامرة ، لأنّ القوى الإمبريالية الصهيونية تواصل الترويج لهذه النظرية ، بأن لديّ مخططات إزاء جيراني . ليست لديّ مخططات إزاء جيراني .

لم يذكر صدام اسماء هؤلاء الجيران ، لكن بندر فسّر كلامه بأنه يقصد دول الخليج العربي الصغيرة ، مثل الإمارات العربية المتحدة والكويت .

قال بندر : حسناً ، السيد الرئيس ، إن إخوانك وجيرانك لا يشكّون فيك ، وإنْ كنتَ الآن تقول لي بأنه ليس لديك أيّة مخططات ، ليس هناك ما يدعو أيّاً منّا للقلق إزاء هذا أبداً .

قال صدّام : لا .. لا .. لكن من المهم أولاً أن لا نسمح بطواحين الإشاعات أو القوى الإمبريالية الصهيونية ان تدخل بيننا .

.. غادر بندر بعد أربع ساعات بغداد ، وأعدّ مذكرة من ثماني عشرة صفحة ، تلخّص مناقشاته مع صدام ، كما قام بإبلاغ الملك فهد بفحوى المحادثات ، وقد طلب الأخير من بندر أن يستغلّ علاقته الشخصيّة مع البيت الأبيض وينقل الرسالة الى الرئيس بوش بشكل مباشر وبلا وسطاء .

★★★

تشترك السعودية مع العراق بحدود تزيد على ٥٠٠ ميل من الجهة الشمالية ، وكان بقاء العراق وديّاً ومستقراً أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للملك فهد ، الذي كان طوال سنوات يدافع عن صدام ، الذي نفر المعسكر العربي المعتدل لمساندته .

وفّرت الحرب الإيرانية العراقية فرصة أمام الأمراء السعوديين لتقريب العراق منهم ، وقد عمل بندر كوسيط بين العراق ومدير السي آي ايه ، وليام كيسي ، حتى يستطيع العراق أن يحصل على معلومات مهمّة جداً إلتقطتها الأقمار الصناعية عن تحرّكات القوات الإيرانية خلال الحرب ، كما أن السعوديين وقّعوا عقداً مع الفرنسيين لتوريد طائرات ميراج مع العراق ، كما قدّموا معونات كبيرة وصغيرة لا تعدّ ولا تحصى لصدام حسين .

بعد أربعة أيام من إجتماعه مع صدام في أوائل نيسان ، كان بندر في البيت الأبيض لمقابلة الرئيس بوش .

قال بندر : لقد أرسلني جلالة الملك الى هنا لأنقل لك رسالة حصلت عليها من الرئيس صدام ، حيث يؤكّد لك أنه لا ينوي مهاجمة إسرائيل .

وقال بندر إنها رسالة مباشرة وليست تفسيراً

سعودياً أو من افكار الملك فهد ، بل هي افكار صدام الذي قال انه سيرد إذا هوجم من قبل إسرائيل ، لكنه لن يبادر بهجوم .

بدا بوش مذهولاً وقال : حسناً ، إذا كان لا ينوي ذلك ، فلماذا بحق السماء يضطرّ لقول ما قاله ؟ .

ذكّر بندر الرئيس بوش بالهجوم الإسرائيلي عام ١٩٨١ على المفاعل العراقي ، وقال أن صدام قد تعرّض للضرب من قبل ، كما أن بعض الإسرائيليين يقولون انه ينبغي ضرب مفاعل عراقي جديد ، ويجب القيام بذلك عاجلاً أو آجلاً ، لذا فإن هناك أساس للعصبيّة .

كان بوش متشكّكاً ، ولكن بندر قال بأن صدام يشك في وجود مؤامرة ضده .

قال بوش :لا توجد ايّة مؤامرة ضدّة ، لكن سلوكه هو الذي يقلق الناس .

رد بندر : إن صدام مصاب بجنون الإرتياب شأنه شأن معظم الحكام العسكريين ، فالأشياء الصغيرة تكبر لديهم .

وقال بندر أن تصريحات الرئيس بوش هزّته ، وهو يحاول الآن تهدئة الأمور ، ويتصرف التصرّف السليم .

قال بوش انه سيفكّر في ذلك .. وكان الرأي الأخير أنه ما كان لصدام أن يشنّ الهجمات الكلامية .

بعد يومين ، إتصل صدام بالملك فهد ، وبسفيره في الولايات المتحدة محمد المشاط ، يسأل فيما إذا كان هنالك أيّ ردّ من بوش .. فالزعيم العراقي بعد أن أعطى تأكيدات بأنه لن يهاجم إسرائيل ، أراد تأكيدات واضحة من بوش بأن إسرائيل لن تهاجم العراق .

في منتصف نيسان ـ ١٩٩٠ ـ طلب الملك فهد من بندر أن يعود الى بوش مرّة أخرى ، وقد طلب السفير السعودي في واشنطن إجتماعاً فورياً في ذلك اليوم ، لكن بوش كان مشغولاً جداً ، غير أنه يستطيع أن يمنح بندر بضع دقائق .

في البيت الأبيض كان بوش لا يجد إلّا وقتاً قصيراً يتحدث خلاله بين الإجتماعات ، وقد وقف الرجلان في أحد الجوانب ، حيث خاطب بندر الرئيس الأميركي بقوله : إنك تعرف أيّها الرئيس أنهم ـ العراقيون ـ جادّون إزاء هذا الأمر ، وهم يريدون طمأنتك .. صدام والعراقيون لن يهاجموا إسرائيل ، وهم يريدون تأكيداً بأن إسرائيل لن تهاجمهم .

قال بوش : لا أريد أحداً أن يهاجم أحداً . وأضاف أنه يريد من الناس أن يهدأوا في المنطقة وفي كل مكان آخر .

وتابع : سوف نتحدث مع الإسرائيليين ، وسوف أعود إليك ، لكن ينبغي على الجميع أن يهدأوا الأمور .

كما ألمح بوش الى أنه حائر إزاء صدام « إذا كان هذا الرجل لا يقصد ذلك ، فلماذا يقول مثل هذه الأشياء ؟ » .

إتّصل البيت الأبيض مع الإسرائيليين الذين قالوا أنه إذا لم يشن العراق أيّ شيء ضدّهم ، فإنّهم لن يشنّوا أيّ شيء ضدّ العراق ، وقامت الولايات المتحدة بتمرير ذلك التأكيد الإسرائيلي مباشرة الى صدام .

ومن جانبه ، قام بندر أيضاً ، بتمرير فهمه لهذه التأكيدات الى الملك فهد الذي إتّصل بصدام ليبلغه بها .

بندر : أنا داعية نشر القوات الأميركية

يوم الجمعة ٢٧ يوليو ١٩٩٠ ، كان السفير السعودي الأمير بندر قد طلب زيارة كولين باول في البنتاغون في الرابعة مساء ، وكان باول وبندر يعرفان أحدهما الآخر منذ أكثر من عقد ، وكانا يلعبان الراكيت ، حين كان بندر رائداً في سلاح الجو السعودي يقوم بمهمّة في واشنطن في أيّامه التي سبقت تعيينه سفيراً ، وكان باول في واحدة من مهماته الأولى في البنتاغون .

قال بندر لباول أن الملك السعودي فهد قد أكّد

●●

فهد : لا يقلقني ما تقوله وسائل الاعلام ، وضحكت حينما قرأت أنني أملك دخلاً سنوياً قدره ٤٠ مليار دولار !

●●

الملك يعرض على تشيني مشاهدة أشرطة فيديو ليرى إنجازات العائلة المالكة على الأرض

●●

له أن صدام لن يغزو الكويت ، وقد أعطى الأخير تأكيدات شخصيّة للرئيس المصري مبارك ، ولجلالة الملك الحسين ، وقال بندر بثقة أن الغزو لن يحدث ، وقد قال صدام أن « الحشود العسكرية على الحدود » مجرّد تمرين عسكري لفرقه الضاربة ، وقال أن إستدعاء صدام للسفيرة الأميركية غلاسبي مؤشر إيجابي ، ومن الواضح أن إرسال طائرتي كي سي ١٣٥ الى الإمارات العربية المتحدة قد جلب إنتباه صدام .

ومع أن الموقف السعودي الرسمي يتمثل في أن الإمارات العربية المتحدة قد اخطأت في طلب الطائرات ، فإن الحكومة السعودية لو سُئلت عن رايها ، فإن الولايات المتحدة قد اصابت في تقديم الطائرات ، وقال بندر انه يشعر ان الإمارات العربية المتحدة قد قامت بالتصرف السليم .

وأضاف بان الأزمة وصلت ذروتها وانه سيتمّ حلّها سلمياً على الأقل في الوقت الحاضر ، في هذا الأسبوع أو هذه السنة .. لكنه تكهّن بالمتاعب لاحقاً من صدام .

كان بندر والسعوديون يكنّون إزدراءاً شديداً للكويت ، حيث كانوا بصفة عامّة ينظرون الى الإسرة الحاكمة والقادة الكويتيين على أنهم طبقة تجارية ذات هويّة وطنيّة ضئيلة . وعندما كان بندر يخرج مع أصدقائه المقرّبين ويضطّر الى الذهاب الى المرحاض ، يقول : عليّ أن اذهب الى الكويت ! .

في ضوء عدم ثقته بعدم وجود ازمة عاجلة ، كان بندر يخطّط للسفر الى أوروبا في الأسبوع التالي ، وإصطحاب أسرته في إجازة في شهر اغسطس حول العالم ، بما فيها التوقّف في سنغافورة ، والصين ، وبالي ، وهاواي .

وقال باول انه أيضاً يتوقّع ايضاً أن يكون شهر اغسطس هادئاً ، وكان يخطّط لأخذ إجازة .

قال بندر : حسناً يا كولين .. تبدو الأمور جيدة ، وكلّ شيء يبدو على ما يرام ، وبطبيعة الحال ، إذا قام ـ صدام ـ بتصعيد الأمور ، فقد تضطرّون لمساعدتنا جميعاً .

قال باول : دعنا نضرع الى الله بألّا يصعّد الأمور .

ردّ بندر : حسناً ، ماذا ستفعلون إذا فعل ذلك ؟ .

تجاهل باول السؤال ، وكانت عيناه تنطقان بالحذر .

الحّ بندر : ماذا ستكون توصيتك ؟ .

قال باول : ليس لديّ أيّ رأي فهذا أمر متروك للرئيس .

الحّ بندر للمرة الثالثة في محاولة جسّ واختبار وقال : كمستشار سابق للأمن القومي وكرئيس لهيئة أركان ، كيف ستنظر الى الأمور ، اجب يا كولين ؟ .

قال باول : من ناحية فرضيّة ، إذا سُئلت : هل يجب علينا أن نتحرّك ، فإنني ساقول : لا . لكن إذا طُلب منّي ذلك ، فإنني ساتحرك ، وساتحرّك لأفوز .

قال بندر انه يأمل ألّا تصل الأمور الى ذلك الحدّ .

★★★

بعد ساعتين ـ من وقوع الغزو العراقي ـ تحدث بوش مع الملك السعودي فهد ، المعروف بانه بالغ الثراء ، وانه ملك حذر جداً وموال للغرب بقليل من التردّد ، ويميل الى متابعة أهدافه في السياسة الخارجية من خلال الدبلوماسية المالية ـ أي بدفع المكافآت ـ .

تحدث الرجلان لمدة نصف ساعة تقريباً ، وطرح فهد عدداً كبيراً من الأسئلة حول ما تعتقد الولايات المتحدة أن صدام يخطط له ، وما يمكن لبوش أن يفعل لمساعدة السعوديين ، واتفقا على أن الهجوم على الكويت غير مقبول ، لكنهما لم يتوصلا الى نهج عمل .

.. في الثالث من اغسطس اجتمع مجلس الأمن القومي وناقش تقريراً للسي آي ايه جاء فيه : أن صدام يمكن أن يحوّل جيوشه التي في الكويت بسهولة الى الجنوب فتصل الرياض ـ العاصمة السعودية على بعد ٢٧٥ ميلاً ـ خلال ثلاثة ايام .

وبعد ظهر الثالث من اغسطس رتّب شوارسكوف لقدوم الأمر بندر الى البيت الأبيض .. كان بندر في لندن عندما تلقّى خبر غزو الكويت .. وعلى الفور أمر طائرته النفاثة الخاصة بإعادته الى الولايات المتحدة .

كان بندر قلقاً جداً عندما وصل الى البيت الأبيض لمقابلة سكاوكروفت ، الذي قال خلال الإجتماع انه يتحدث بإسم الرئيس ، وان السعوديين لم يعطوا أيّ جواب على العرض الأميركي بتقديم سرب من طائرات اف ١٥ ، وقال ان بوش يريد رفع الرهان ، حيث ان موقفه هو ان اميركا ميّالة الى المساعدة بأيّة طريقة ممكنة .

قام بندر بتذكير سكاوكروفت بانه قبل عقد فقط حين سقط شاه إيران من السلطة ، قال الرئيس كارتر للسعوديين : « دعوني أرسل سربين من طائرات اف ١٥ الى السعودية كمؤشر » ، وقد وافق جلالته على ذلك ، وعندما كانت الطائرات في الجو ، اعلن كارتر ـ وفي نصف الطريق ـ أن الطائرات غير مسلّحة . واضاف بندر بان النتائج كانت مدمّرة للسعودية ، وقد إستمرت كذلك ، وبصراحة إننا قلقون ، هل تملكون الشجاعة أم لا ؟ إننا لا نريدكم ان تمدّوا يدكم ثم تسحبوها ، وتتركونا مع هذا الرجل على حدودنا » .

قال سكاوكروفت : دعني اخبرك باننا لن نفعل ذلك ، فنحن جادّون وسوف نفعل ما هو ضروري لحمايتكم .. لكنه اضاف بانه سيكون على السعوديين ان يظهروا انهم ايضاً جادّون فيقبلوا القوات الاميركية .

في تلك اللحظة وصل الرئيس بوش الى مكتب سكاوكروفت وقال لبندر : « هل هذا صديقك ؟ ـ يقصد صدام ـ » . وتساءل بوش : هل تذكر ؟ هذا هو الرجل الذي جئت تقول لي عنه انه جيد .

قال بندر : لقد فاض الماء عن السدّ ايّها الرئيس . واعترف بندر بان السعوديين والولايات المتحدة تعرضوا للإستغلال .

عاد بوش الى المشكلة وقال انه متضايق لأنّ الكويت لم تطلب المساعدة من الولايات المتحدة إلاّ قبل نصف ساعة ، او بضع دقائق من الغزو العراقي . وكان بوش يخشى من ان السعوديين الذين قد يكون دورهم على قائمة صدام ، سيطلبون المساعدة بعد فوات الأوان ، حيث لا تكون الولايات المتحدة قادرة على المساعدة .

سأل بندر : ما هو نوع المساعدة التي يمكن تقديمها ؟ كم طائرة ؟ ما نوع الأسلحة ؟ إذا كان لا بدّ من التفكير في الأمر ، فلا بدّ ان يعرف الملك بالتحديد .

قال بوش وسكاوكروفت انهما لا يملكان الاجوبة ، وسيكون على تشيني وباول ان يقدماها .

الحّ بندر ولمح بسخرية الى طائرات جيمي كارتر غير المسلّحة من طراز اف ١٥ ، وبدا ان بوش تالم ، كما لو ان هناك بعض الشك ، وان السعوديين يشكون في تصميمه ، لذلك بدا وكانه يعتبر التساؤل شخصياً ! .

قال بوش لبندر في النهاية : إنني اتعهد بشرفي ، وسوف استعرض هذا الأمر معك .

شعر بندر وكان شعر راسه وقف ! ، فرئيس الولايات المتحدة قد وضع شرفه الشخصي على الخط ! .

إتصل سكاوكروفت مع تشيني وقال : إن الرئيس يريد مساعدة السعوديين . اطلعه على افضل ما لدينا .. إستدع بندر واطلعه على ما نستطيع ان نفعله من اجله .

ومن أجل إقناع السعوديين ، اراد الرئيس وتشيني ان يتم إطلاع بندر على الصور البالغة السرية التي إلتقطتها الأقمار الصناعية ، فهي تظهر الخطر بعد ان حشد صدام قواته بإتجاه السعودية .

حين وصل بندر الى مكتب تشيني بعد ظهر الثالث من اغسطس ، اخذ مقعداً ثالثاً محل

●●

لم يطلب الملك من الأميركيين أيّ شيء سوى إشعاره بتوقيت الحرب قبل أقلّ من ٢٤ ساعة

●●

قاطع وليّ العهد الوزير تشيني حين قال بأن قوات بلاده ستعود إذا زال الخطر ، ليقول بتنهّد : نأمل ذلك

●●

نقيب في غرفة المائدة المستديرة الصغيرة مع تشيني وباول ، وقد إنضمّ إليهم بول وولفوتز، وخبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ، ريتشارد هاس .

قال تشيني : لقد امرني الرئيس ان اطلعك على ما تستطيع الولايات المتحدة ان تفعله لمساعدة المملكة في الدفاع عن نفسها . واضاف انه إذا تحركت الولايات المتحدة فستتحرك بكل ثقلها ، ووعد بانها إذا دُعيت للدفاع عن المملكة فسوف يكون إلتزامها جاداً جداً .

وقال تشيني : إن اميركا في وضع تستطيع معه ان تنفذ مهمّة من إحدى حاملات الطائرات وتُسقط بضع قنابل على راس صدام ، لكن ذلك لن يؤدي إلاّ الى إثارة جنونه ، ولن يحلّ ايّة مشكلة حقيقيّة ، فالمفتاح يتمثّل في وضع القوات على الأرض .

كان تشيني يعرف ان بندر كان على الهاتف مع السعودية ، وكان على وشك السفر الى هناك ليتحدث مباشرة مع الملك ، فاراد تشيني ان يتاكّد من ان السفير قد تلقّى الرسالة واضحة .

ومن أجل التركيز على المشكلة التي يواجهها السعوديون ، عرض تشيني وباول نسخاً من الصور الدقيقة المأخوذة من الجو ، واشارا الى ثلاث فرق مدرّعة عراقية شكّلت قوة الإقتحام الرئيسي للكويت ، وكانت إحداها تتحرّك عبر الكويت الى الحدود السعودية .. واحتاج باول الى حوالي عشر دقائق لتلخيص خطّة العمليات ٩٠ / ١٠٠٢ مشيراً الى انها تضم اكثر من اربع فرق ، وثلاث حاملات طائرات واسراباً هجوميّة كثيرة ، وسُمح لبندر بان يتصفّح الكتاب الضخم الذي يضمّ الرسومات والخطة البالغة السرية ، والتي تُظهر تحركات القوات الأميركية على مرّ الشهور ، وقال باول : إنها قوة كبيرة جداً .

سأل بندر : ما العدد الذي تتحدث عنه ؟ .

قال باول : من ١٠٠ الف الى ٢٠٠ الف على مسرح العمليات .

تنهّد بندر بصوت عال وقال : حسناً ، إن هذا يظهر على الأقل انكم جادّون ، وقد يوضّح هذا لكم لماذا لم نوافق على ذلك السرب المقاتل التكتيكي ؟ .

اصرّ باول : إنّه امر بالغ الخطورة .

قال بندر ، محاولاً ان يكون صاحب اليد العليا : إننا نوافق على انّكم في حاجة الى ان نكون جادّين .

واضاف بندر : لو كان هذا النوع من القوّة موجوداً في السعودية الآن ، لاستطاعت المملكة ان تقدم على عمليات هجومية مثل إغلاق خط الأنابيب العراقي ، ولعدم وجود قوّة دفاعيّة بهذا الحجم ، فإن يدي جلالته مقيّدتان لأن صدام يستطيع ان يتحرّك ويجتاح السعودية .

وقال بندر انه يوافق على الخطّة ويحبّذها ، ووعد بان ينقل الى الملك والى والده ـ وزير الدفاع ـ ما يمكن عمله .

واوضح بندر انه والمسؤولين السعوديين الآخرين كانوا يحاولون التحدّث مع صدام للحصول على تصريح بنواياه ، لكنهم لم يحقّقوا نجاحاً كبيراً .

ووصف بندر وجود حالة من ذعر مسيطر عليها ، وقال ان العائلة المالكة لا تصاب بالذعر ! وقد علّق ذات مرّة قائلاً : إن رباطة الجأش امر هام جداً في ثقافتنا .

وحين نهض بندر ليغادر ، قال تشيني انه إذا دعا السعوديون القوات الأميركية ووافق الرئيس بوش على الدعوة ، فإن بإمكانهم ان يبعثوا بالجنرال شوارسكوف او اي شخص آخر للتنسيق .

هنا اكّد بندر بانّه سيكون داعية لنشر قوات اميركية فوراً ، ثم غادر المكان .

.. إتّصل بندر بالملك فهد لإبلاغه بفحوى الإجتماع ، غير ان فهد اراد التاكّد من ان التهديد العراقي حقيقي . قال بندر لعمّه الملك : إن صور الأقمار الصناعية تدعم الحجّة القائلة بان المملكة تواجه مشكلة خطرة ، فالتهديد حقيقي .

سأل فهد : هل رايت بنفسك الصور الملتقطة من الجو ؟ .

اجاب بندر : نعم سيدي .

قال فهد : إذن إطلب منهم أن يأتوا الى المملكة

ويحضروا معهم الصور .

★★★

... (في الرابع من اغسطس ، وفي إجتماع ضمّ الرئيس بوش وتشيني وشوارسكوف وبيكر وكويل وسنونو ووبستر وولفوتز) كان هناك قلق من ان أيّ قتال قد يعرّض المواقع الإسلامية المقدسة في السعودية للخطر ، وهو تطوّر قد يثير العالم العربي ، وهنا تساءل سنونو : وأين تقع مكة ؟ .

وأشير الى ان مكة تقع في الطرف الآخر من السعودية على بعد حوالي ٧٠٠ كيلومتراً جنوب غرب الكويت .

قال سكاوكروفت : إن السعوديين قلقون فيما إذا كنّا جادّين فعلاً . إننا نستطيع عمل الكثير في الجو ، لكننا في حاجة الى قوة أرضية ويمكن أن يفرز الجو نتائج جيدة بسرعة ، فالخطة تعتمد كثيراً على الجو .

تدخّل بوش في النقاش وقال : إن قلقي إزاء السعوديين في أن يكونوا من أولئك الذين يذعنون في اللحظة الأخيرة ويقبلون بنظام دمية في الكويت ، لذلك ينبغي علينا أن نسألهم عن مدى إلتزامهم .

(في ذلك الإجتماع) تمّ عرض بعض الإستخبارات الهامّة جداً حول السعوديين ، حيث اظهر تقرير الإستخبارات أن الزعماء السعوديين غير متحمّسين ـ للمواجهة ـ ، وكما كان يحدث في اغلب الأحيان في الماضي ، حيث بدوا وكأنهم يفكرون في النجاة من التهديد العراقي بعرض ملايين الدولارات من عائداتهم النفطية على صدام ، وكان السعوديون يرغبون في الإستجابة للإبتزاز من قبل . ورغم هذه الإشارة السلبيّة فقد تقرّر أن يقوم الرئيس بالإتصال بالملك فهد ليعرف رأيه .

إتّصل الرئيس بالملك السعودي ، فقد كان الوضع يحتاج الى بعض الضغط ، وقال بوش الى الملك أن صدام يحشد القوات قرب حدوده ، وانه يجب على السعوديين أن يتصرّفوا .

قال فهد إن السعودية لا تحتاج الى قوات أرضيّة للدفاع عنها ، ما يحتاجونه هو المساعدة بالقوة الجوية وبعض المعدات ، واضاف « إن الامير بندر قد ابلغني بإيجازات اليوم السابق من البنتاغون ، وقد فهمت أنكم سترسلون فريقاً لإطلاعي على أحدث الصور الجويّة وعن قدراتكم لمساعدتنا في الدفاع عن انفسنا » .

وتساءل الملك فهد : ما هو هذا الفريق الذي تريدون إرساله ؟ .

قال بوش : لم اكن اعرف انك تنتظر فريقاً ، لكننا سنشكّل واحداً .

ردّ فهد قائلاً انه يريد فريقاً فنيّاً او إدارياً على مستوى متدنٍّ .

كان الرئيس يريد إستخدام الفريق في زيادة الضغط على الملك فهد .

عندما سمع باول بمحادثة بوش ـ فهد ، المتعلّقة بإرسال فريق ، أدرك على الفور دور بندر ، فقد كان الأمير لا يتوقّف عن العمل . .. ظلّت القضيّة بالنسبة لبوش ، ليست فقط من يرسل الى فهد ، بل ماذا سيتم عرضه ؟ فقد اعرب الملك عن عدم رغبته في قبول القوات الأرضية الأميركية التي تشكل جزءاً رئيسياً من خطة عمليات شوارسكوف ٩٠ ـ ١٠٠٢ .

شعر سكاوكروفت بالقلق من إحتمال فشل الفريق ، فاجرى سلسلة من المحادثات مع بندر وقال له : إذا لم يكن الفريق سيحقق نتائج ، فإن الرئيس سيرسل مسؤولاً متدنّي المرتبة من وزارة الخارجية او وزارة الدفاع . لكن إذا كان أمام الرئيس فرصة للنجاح ، أو إذا استطاع مسؤول اميركي ان يقنع الملك أو يضيّق من هامش الخلاف ، فإن بوش سيرسل شخصاً رفيع المستوى مثله او مثل تشيني ، وكان يريد في الوقت ذاته ان يعرف فيما إذا كان من الممكن ان يوافق الملك على قبول القوات الأميركية ، قبل أن يختار الرئيس شخصاً لإرساله . وبكلمات أخرى : هل نستطيع أن نتأكّد من عقد صفقة قبل ان يرسل الرئيس رجله ؟ ! .

قال بندر ان الملك ليس مستعداً بعد ، فقد

●●

وصيّة بوش لتشيني : إقنع الملك بالموافقة على قبول القوات ، إحصل على تلك الدعوة ، إثبت له أن أميركا ملتزمة بالدفاع عن المملكة

●●

سكاوكروفت : من المستحيل على الملك أن يقول : لا ، لتشيني

●●

كانت مناقشات مكثفة تجري داخل الأسرة المالكة ، وكان بندر سيغادر الى السعودية بعد ظهر ذلك اليوم ـ الرابع من اغسطس ـ للإنضمام إليهم ، ويضمّ حججه لقبول القوات الأميركية ، ووعد أن يتصل بسكاوكروفت بعد وصوله الى المملكة والتحدث مع الملك .

قرّر بوش أن يترأس تشيني الفريق إذا وافق السعوديون عليه ، فقد كان ذا منصب رفيع يؤهله للعمل كممثل شخصي للرئيس ، كما أنه كوزير دفاع يستطيع أن يتحدث بصلاحيات كاملة عن الشؤون العسكرية .

إتصل سكاوكروفت بتشيني واوضح له كيف ان مناقشات بندر السابقة قد صاغها الأخير وجعلها تتوسع الى فكرة إرسال فريق ، وقال سكاوكروفت إن هذا يمكن ان يساعد في الضغط على الملك ، ويريد الرئيس منك ان تراس الفريق . ومع هذا فإن هنالك بعض الشك في الوقت الحالي حول ما إذا كان الملك سيقبل شخصاً بمثل هذه المكانة الرفيعة ، مثل تشيني ، لأن ذلك سيجعل من المستحيل أن يقول الملك :لا .

تحدث سكاوكروفت هاتفياً مع بندر ، وقال الأخير أن الملك لن يقبل أحداً على مستوى تشيني ، فالملك يريد شخصاً على مستوى أدنى ، ربما ليسهل عليه أن يقول : لا .. وهذا بالضبط ما كان سكاوكروفت يخشى منه .

في السعودية قيل لبندر أن الملك قد أرسل كشّافين سعوديين عبر الحدود الى الكويت ليعرف فيما إذا كانوا سيرون القوات العراقية التي تحدّث عنها بندر ، وعاد الكشّافون يقولون انهم لم يروا شيئاً ، فلم يكن هنالك أيّ اثر لقوات عراقية تتوجّه نحو المملكة .

أوضح بندر للملك مرة أخرى انه رأى الصور . ودار حوار بين مستشاري الملك ، فاعربوا عن شك كبير ، فقال بندر : إن على الملك أن يرى بنفسه . وكان الشك اكبر سبب لإعطاء الموافقة لمجيء الفريق الأميركي لتقديم العرض ، وانهم قد يوافقون على مجيء تشيني ، وليس ممثلاً على مستوى أقل .

إتصل بندر مرة أخرى مع سكاوكروفت وقال : لقد ووفق على مهمة تشيني .. إمضِ قُدماً وارسله .

سرّ سكاوكروفت ، لكنه تساءل عن سبب تغيير السعوديين لموقفهم .

واتفق الرجلان ـ بندر وسكاوكروفت ـ على أن هذا لا يعني بالضرورة ، أن الملك قد إتخذ القرار الأهم بقبول القوات الأميركية ، ولا يستطيع بندر أن يوفّر تأكيداً مطلقاً إزاء ذلك .

إتصل سكاوكروفت بتشيني مرة أخرى وقال : إنهم سيستقبلونك . إنها موافقة .

قبل أن يغادر تحدث تشيني مع بوش الذي حدّد له المهمة شفوياً وهي التالي : إقنع الملك بالموافقة على قبول القوات الأميركية . إحصل على تلك الدعوة ، إقنعه ، أثبت أن الحكومة ستلتزم بالدفاع عن المملكة بشكل كامل ولن تتراجع .

وقال بوش : إذا دعا الملك فهد القوات الأميركية ، فإنه سيبعث بعدد ضخم من القوات ، وستبقى في الأراضي السعودية طالما كان ذلك ضرورياً ، لكنها لن تبقى لفترة أطول مما يريد السعوديون .

(في مقصورته في الطائرة المتجهة الى السعودية قال تشيني لمرافقيه) : انه سيضغط من أجل الموافقة على البدء في عمليّة النشر ، وبعدئذ يناقش الحدود التي قد يحاول السعوديون أن يفرضوها . ففي اثناء الحرب الإيرانية العراقية ، اخافت الولايات المتحدة السعوديين بالتقارير الإستخباراتية للسي آي ايه ، التي تزعم أن الإيرانيين كانوا يعبرون الخليج العربي الضيّق لمهاجمتهم ، وطلبت حكومة ريغان رسمياً الإذن بنشر مقاتلات سلاح الجو الأميركي ، لمنع هذه الهجمات المتوقعة ، ولكن السعوديين رفضوا ، كما أن الهجمات لم تحدث أبداً ، واستنتج السعوديون أن الولايات المتحدة تستخدم الإستخبارات لتحقيق أهدافها

السياسية والإستراتيجية ، وفي هذه المرة لمحاولة الحصول على قواعد في الخليج للقوات الاميركية .

الملك يوافق على إستدعاء القوات الأميركية

تمّ إصطحاب تشيني وغيتس وشوارسكوف وولفوتز والسفير الاميركي في السعودية فريمان الى غرفة الإجتماعات الخاصة للأسرة المالكة ، في القصر الصيفي ، حيث كان يتواجد الملك فهد ، ونصف دزينة من الأعضاء الرئيسيين في الأسرة المالكة ، بمن فيهم وزير الخارجية ونائب وزير الدفاع ، في حين جلس وليّ العهد الأمير عبد الله جانباً .

كان الأمير بندر سيتولّى الترجمة للجانبين ، في حين كان تشيني يتوقّع أن يقول الملك في آخر العرض : اشكركم جداً سوف نعود لكم . فيصرف تشيني لينتظر ، بينما يجتمع السعوديون لإتخاذ القرار .

بدأ الإجتماع بعلاقة فهد الطويلة مع بوش منذ أن كان الأخير رئيساً للسي آي أيه . وفي مثل هذه الإجتماعات الملكية يقوم الملك بإفتتاح الإجتماع ببيان مطوّل ، ولكنّه في هذا المساء ، حوّل الحديث لتشيني بسرعة .

بدأ تشيني بتذكير مضيفيه أن الولايات المتحدة قد هبّت لمساعدة السعودية في عام ١٩٦٢ ضدّ اليمن ومصر ، واستشهد بحماية ناقلات النفط في الخليج في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، كمثال آخر على مساندة الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة . وقال تشيني : ليس إلتزاماً ناخذه بإستخفاف ، فالسعودية تواجه ما يمكن ان يكون اكبر تهديد لها في تاريخها . وبعد فترة صمت قال الوزير : لقد أرسلني الرئيس الى هنا لأؤكد لكم ما قاله لكم على الهاتف ، إنه يقف شخصياً وراء الضمانة الأمنيّة الاميركية .. لقد إستخدم صدام حسين الكذب والخداع والعدوان السافر لتغيير ميزان القوى ، وسوف يكون اكثر خطورة إذا لم يجد من يتصدّى له .. إن الرئيس منهمك في الدبلوماسية النشطة ، وقد إتّصل بكلّ موردي الأسلحة الرئيسيين الذين يتعامل العراق معهم .

وقال تشيني : لقد وافقت فرنسا والإتحاد السوفياتي والصين على إتخاذ إجراءات ، وسوف يتوجّه وزير الخارجية بيكر الى موسكو ، حيث سيستصدر بياناً مشتركاً ، كما تحدث الرئيس بوش شخصياً مع زعماء بريطانيا وفرنسا والمانيا وتركيا واليابان وإيطاليا .

واضاف : إذا لم تتم مجابهة هذا التحدّي ، فسوف تكون هنالك عواقب وخيمة على السعودية ، وعواقب كبيرة على الولايات المتحدة .

وقد إختار تشيني عبارتي « وخيمة » و « كبيرة » ليبيّن ان السعودية هي المهددة . وتابع تشيني : ينبغي علينا أن نتعاون حتى نلمس إن هذا الرجل لن ينجح .

وإقترح تشيني إستراتيجيّة من شقّين :

الأول : التعاون من أجل الدفاع عن السعودية من هجوم مستقبلي .

الثاني : خنق العراق .

وقال تشيني : إن الإجراءات الإقتصادية هامة ، لكن في الشهور القادمة ، عندما يبدأ صدام حسين يشعر بالضغط ، فقد يندفع فجأة ويهاجم .. لذلك من المهم تنفيذ كلا شقي الإستراتيجية على الفور : الدفاع والخنق .

ثم قام تشيني بتقديم شوارسكوف ، فاطلع الجنرال الملك فهد على صور الأقمار الصناعية التي تظهر الدبابات العراقية في طريقها الى الحدود السعودية . وقال : إذا جمعتم كل هذه معاً فانها فرقة من افضل القوات التي يملكها العراق ، وفي مكان بين هذه النقطة ـ واشار الى الخمسمائة ميل ـ ومدينة الكويت توجد إثنتان اخريان من هذه الفرق ، فبعد إحتلال مدينة الكويت ، نقلوا وحدات لتحرير هذه القوات حتى تستطيع التوجّه الى الحدود ، لكن ما يثير

●●

أمر الملك فهد بإرسال كشّافين الى الكويت للتأكّد من مرابطة القوات العراقية على الحدود ، ولكنهم لم يجدوا شيئا

●●

تشيني : إعتادت السي آي أيه إخافة السعوديين بالتقارير المبالغ فيها لتحقيق أهداف سياسيّة واستراتيجيّة

●●

قلقاً اكبر هو انهم حرّكوا ثلاث فرق اخرى من منطقة البصرة ، ونحن نراقب ما يجري .. هنالك قدر كبير من إعادة التمويل ، كانت الصور تبيّن بوضوح لماذا لم يستطع الكشّافون السعوديون الذين أرسلوا الى الكويت ان يجدوا القوات العراقية التي قال بندر انه شاهدها بامّ عينه في الصور الأوّلية ، فالعراقيون ، كما هو نهجهم ينقلون وحدات القيادة والسيطرة والإتصالات امام حشود القوات ، وكانت هذه الوحدات صغيرة جداً ولم يلحظها الكشافون ! ، كما اظهرت الصور قاذفات صواريخ سكود مصوّبة نحو الجنوب .

وقال شوارسكوف ـ وقد تذكّر امر تشيني بإستخدام الحذر ـ : نعتقد ان صدام حسين « يستطيع » ان يهاجم السعودية خلال فترة لا تتجاوز ثمان واربعين ساعة ، ونحن لا نعرف ماذا سيفعل .

وتابع شوارسكوف : ان لدى العراقيين إثنتين وعشرين طائرة مسلّحة ومستعدّة للقتال في قاعدة جويّة ، بالإضافة الى ناقلات نفط تزوّد الطائرات بالوقود وتستطيع إعطاءها مدىً إضافياً . إننا لا نعرف الهدف من ذلك ، فمن الممكن ان تكون ضدّ الاسطول الأميركي .

قال فهد : إنه لا يرى غموضاً ، وإن لدى العراقيين قوات يحتاجون إليها للكويت فقط ، ولذلك لا بدّ ان لهم اهدافاً اخرى .

وبدا فهد مشمئزاً وقال : لقد إعتدنا على الإعتقاد بأن صدام حسين يقول الصدق ، فقد اخبرنا واخبر الولايات المتحدة ، واخبر مبارك بانه لن يهاجم الكويت ، لكن ما حدث هو العكس ، وهكذا نعرف ان لديه نوايا سيئة ، وطالما تمّ القيام بالإستعدادات المناسبة للرد المناسب في الوقت المناسب ، فإن هذه هي افضل طريقة لصدّ هذه التصرفات العراقية ، وانا ممتنّ لأن هذا قد تمّ .

كانت الفترة التي تحتاج إليها الترجمة تسهّل على كاتبي الملاحظات أن يسجّلوا وقائع الإجتماعات .. لكن المعنى الدقيق لآخر جملة من تصريح الملك فهد لم يكن واضحاً ، فقد بدا أن فهد يتحرّك في الإتجاه الذي اراد تشيني أن يسوقه إليه .

قال تشيني : صحيح اننا لا نعرف نوايا صدام حسين ، فهو يستطيع ان يتحرك بشكل أسرع مما نستطيع معه الدفاع ، ففي حالة الكويت كنّا نراقب حشد القوات ، وظلّ الأمير ينتظر الى ان هوجم قبل ان يطلب ايّة مساعدة ، وإذا إنتظرتم تحذيراً ـ من صدام ـ لا غموض فيه ، فسوف يفوت الأوان على تقديمنا للمساعدة ، فينبغي ان نحضّر للدفاع قبل ان يقوم بالهجوم : « إننا لا نريد ان نبدأ حرباً ، لكننا نعتقد ان الإستعدادات افضل طريقة لمنع الحرب ، وإذا ما نشبت الحرب فإننا سنقف معكم للدفاع عن السيادة السعودية ، وننقل الحرب الى العدو » .

كما قال تشيني : لقد طلب منّي الرئيس ، ان أبلغكم باننا سنبقى طالما تريدون بقاءنا ، وسوف نرحل حينما لا تعودون في حاجة إلينا . سوف نبقى الى حين رفع الظلم ، وبعد ذلك لن نبقى دقيقة واحدة . إننا لا نسعى الى قواعد ، لكنكم بعيدون جداً ، ونحتاج الى القيام بإستعداد مشتركة الآن .

واخذ شوارسكوف يصف قوات صدام فقال : إنهم ليسوا عمالقة ، لكنهم خصوم اشدّاء ، والعراقيون ليسوا جيّدين في الدور الهجومي ، ونقطة ضعفهم الرئيسية تتمثّل في نظام قيادة مركزي جداً ، فالضباط على جميع المستويات ينتظرون الأوامر من فوق ، وفي العبارات العسكرية نقول : إذا قُطع الراس فإن الجسد يتوقّف عن الحركة . إن القوات البحرية الأميركية في منطقة الخليج في اقصى حالات التاهب ، وهذا السبب ـ حسب راي شوارسكوف ـ هو الذي دفع العراق لوضع طائراته في حالة تاهّب ، وقد تمّ إرسال حاملة الطائرات ـ إندبندنت ـ ونصف دزينة من السفن

خرى .
وتابع شوارسكوف : إن نقل القوات اميركية
ي رحلة من سبعة آلاف ميل ، للقوات
قولة جواً ، وإنني عشر الف ميل للقوات
قولة بحراً ، وسوف تصل الأسراب الجوية
اثلة قبل غيرها ، تتبعها القوات الأرضية
خفيفة .
واضاف واصفاً الحشد اسبوعاً باسبوع ،
ند الأسبوع السابع عشر ، سيكون هنالك قوّة
خمة جداً ، كثير من طائرات سلاح الجو ،
ن سلاح البحرية ، فرقتان من الدبابات ،
رقتان اخريان .
هنا سال ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد
عزيز قائلاً : ما هو حجم الفرقة ؟ . قال
وارسكوف : ثمانية عشر الف جندي .
ولم يسال أحد من العائلة المالكة عن العدد
جمالي للقوات او الأفراد ، لذلك لم يضطرّ
وارسكوف الى إعطاء الرقم ٢٥٠ الفاً .
قال : انه مقتنع بان القوّة بعد الأسابيع
سبعة عشر ستستطيع إلحاق الهزيمة بكلّ مَنْ
هاجمها .
وبعد مائة وعشرين يوماً نستطيع أن نحشد
وة تستطيع مع القوات السعودية أن ترمي بهم
البحر أو الى اي مكان تريدون ، ولم يعرض
وارسكوف مدّة الثمانية أشهر ـ إثني عشر
شهراً ، المقدّرة لخيار هجومي كامل ، والتي كان
د إقترحها على بوش قبل يومين فقط .
ثم سأل ولي العهد السعودي سؤالين عن
لخرائط محاولاً ان يميّز بين الوضع الفعلي
الفرضي للقوات العراقية .
واستلم تشيني الحديث فقال : لقد طلب منّي
لرئيس أن أؤكد أربعة أمور :
اولاً : ان الولايات المتحدة مستعدة لإرسال
وة للدفاع عن السعودية .. قوة تستطيع إنجاز
لمهمّة ، ومع أن صدام حسين يمتلك جيشاً كبيراً
وقوة عسكرية هائلة ، فإن الولايات المتحدة
تستطيع ان تحشد قوة كافية لردع صدام ، وإذا
فشل الردع فإن قواتنا مجتمعة كافية لهزيمته .
ثانياً : حتى ننجح يجب علينا أن نضع
القوات في المكان المناسب ، فلا نستطيع أن ننتظر
حتى تعبر القوات العراقية الحدود السعودية ،
فالوقت هو الجوهر .
ثالثاً : حين يزول الخطر ، فإن قواتنا ستعود
الى بلادها .
هنا قال ولي العهد الأمير عبد الله وهو
يتنهّد : نامل في ذلك .
وواصل تشيني الحديث حول النقطة الثالثة
فقال : نتيجة لتعاوننا ، فإن قواتكم ستكون
افضل قدرة على الدفاع عن بلادكم بعد رحيلنا ،
وسوف نستطيع العودة بسرعة اكبر إذا دعت
الحاجة إلينا .
هنا قال الملك فهد : نعم .. مثل تدريب
مشترك ، حين تترك الولايات المتحدة معداتها
وراءها ، وهو تصرّف اميركي مثالي .
قال شوارسكوف مازحاً : أعتقد أنني أريد
التفكير قليلاً في هذا الأمر ! .

بدا أن فهد يتطلّع الى فائدة راسخة بعيدة المدى لمثل هذه العملية من نشر القوات .
إستغلّ تشيني النقطة وقال : إن موقفنا سيكون الآن أسهل ، إذا كانت المعدات في المكان المناسب ـ اي في السعودية ! ـ .
وواصل تشيني الحديث في رسالته الرئاسيّة :
رابعاً : سيكون الأمر أكثر خطورة إذا إنتظرنا ، فإذا فشلنا في التصدّي لصدام حسين الآن ، فإنه سيزداد قوة وتهديدا ، وانا ارغب في ان احظى بموافقتكم على التقدّم بإحضار القوات الأميركية ، نريد أن نعمل معكم حتى تكون هذه القوة دوليّة تشمل قوات من اقطار المنطقة ، لكنني احثّك ـ الحديث موجّه الى الملك فهد ـ على عدم الإنتظار ، حتى يتمّ تشكيل هذه القوة قبل ان توافقوا على نشر القوات الأميركية .
قال فهد : إن تعاوننا مع الولايات المتحدة الأميركية ليس نابعاً من الرغبة في مهاجمة الآخرين ، أو في أن نكون معتدين ، وأضاف بأن الأساس هو التهديد للسعودية والمصالح المشتركة .
وواصل الحديث ، وكانه يفكّر بصوت عال : إننا لم نخلق المشكلة ، بل خُلقت المشكلة لنا ، وعلى المرء أن يتساءل : لماذا يحشد صدام حسين هذه القوات ؟ .
واشار فهد الى أن صدام انفق كلّ هذه الأموال على التسليح ، بدلاً من إنفاقها على امور لمصلحة شعبه .. لا أحد يسعى لخلق مشكلة له . إن هذا يدلّ على مدى سطحيّته .. لماذا يهاجم الكويت ، إنّها بلدٌ صغير ، ولماذا يخلق الإضطهاد ؟ ليس الأمر مجرد عدوان على الكويت ، بل هو يتطلّع الى ما هو اكبر من ذلك .. ولانه انانيّ ، فإنه يعتقد بانه يعرف كل شئ .. إنّه يرتكب خطأً كبيراً إذا كان يعتقد ذلك فعلاً ، واظنّ انه كذلك .
.. إذا عملنا اي شيء مع اصدقائنا الأميركيين ، فإننا لا نفعله إلاّ دفاعاً عن النفس ، وليس كمعتدين ، وهذا يدل على عمق العلاقة بين بلدينا .. وهو بحدّ ذاته يظهر أن هذين البلدين ـ اميركا والسعودية ـ يفكران في مصلحة وامن كلّ منهما .
وتابع الملك فهد قائلاً : إننا لا نقوم بذلك لأهداف عدوانيّة ، فالناس في كل انحاء العالم يقولون : ماذا ستفعل الولايات المتحدة للسعودية ؟ .. إنني مسرور بما سمعت الآن ، وعلينا أن نقوم بتنفيذ الترتيبات لتحقيق ذلك .
وهنا التفت الملك فهد الى حاشيته من الأمراء متسائلاً : هل لدى اي منكم اية ملاحظات ؟ .
ودار حوار حيويّ باللغة العربية بين الملك وولي عهده ، ولكن الأمير بندر لم يقم بالترجمة ، ومن الجانب الأميركي ، كان السفير الأميركي في الرياض وحده الذي فهم ما كان يقال .
قال فهد : علينا أن نقوم بهذا ، فالكويتيون إنتظروا ، وانتظروا طويلاً جداً ، والآن لم يعد هنالك كويت .
ردّ الأمير عبد الله : بل هي موجودة ، ما يزال هناك كويت ! .
قال فهد : نعم ، لكن جميع الكويتيين يعيشون في غرف فنادقنا ! .
بعد هذا إلتفت الملك الى تشيني واستانف بندر الترجمة .
قال الملك : السيد الوزير ، إننا موافقون مبدئياً ، دعونا نتوكل على الله ، ونفعل ما يجب فعله ، وسوف نمضي في التفاصيل .
واضاف الملك : إنني لا اكترث بما يقول الناس الآخرون ، حيث أن اهم شيء هو التقدّم لحماية بلدنا مع الأميركيين ، وايضاً إحضار بعض الناس من الدول العربية الأخرى الصديقة .
قال تشيني : أعتقد أن ذلك سيكون ممتازاً .
قال فهد : جيّد جداً .. لقد قال بعضهم في الماضي ، انّهم مستعدون وراغبون ، وبعضهم اقطار صديقة لكم ولنا ، مثل مصر والمغرب .
قال تشيني : انا سعيد بموافقتكم على خطتنا .
قال الملك : إنهم لا يملكون الوقت ، فهم يواجهون مخاطر مباشرة ، وما يحتاج السرعة في العمل ، ينبغي القيام به على الفور .
كان تشيني سعيداً جداً ، فقد كان يشعر بالقلق من أن قوة دوليّة ، تضمّ اقطاراً عربيّة اخرى قد تكون مهمّة جداً للسعوديين ، بشكل يجعلهم يصرّون على تشكيلها مرّة واحدة قبل اي شيء آخر .
قال الملك فهد : ليس للولايات المتحدة اي دافع خفي ، فقد نهضنا بهذا البلد من الاكمات والحجارة ، وبنيناه ليصبح بلداً لا يساويه إلاّ عدد قليل من البلدان في العالم ، وقد إستثمرنا بلايين الدولارات في بناء هذا البلد الذي يبدو وكاننا اقمناه منذ مئات السنين ، مع انه لم تمض على هذا سوى بضع سنوات ، واتمنى أن يكون لديكم الوقت لتروا باعينكم كيف بنيناه من العدم .. تستطيعون أن تروا أين تذهب بلايين الدولارات من دخل النفط ، ولا يقلقني ما قد تقوله وسائل الإعلام الأخرى ، فالناس الذين يرون الحقائق بإنصاف سوف يدركون ما انجزنا .
واضاف : ما يهمني هو ما يظنّه الشعب السعودي ، فطالما ظلّ يعيش مستوى حياة كريمة ، ولذا لا يقلقني ما يقوله الناس عني .
وواصل فهد الحديث في التاريخ ، وهو ذلك النوع من الحديث الذي كان يمكن توقعه في بداية اللقاء .. قال : قبل إثنين وثلاثين عاماً ، كان المكان الذي نجلس فيه الآن صحراء ، كنت وزيراً للمعارف ، وكان لدينا ما لا يزيد عن ثلاثة وثلاثين الف طالب ، وخمس مدارس عليا ، والآن وفي وقت قصير ، لدينا سبع جامعات ، وسبع وثلاثين كليّة متوسطة ، وارتفع عدد الطلاب من ثلاثة وثلاثين الفاً الى مليونين وسبعمائة الف طالب .. من كان سيصدق هذا ؟ .. ومن لا شيء الى الفين ومائتين مصنع .
وتساءل الملك : لماذا تحقّق مثل هذا النجاح .
وأجاب : لأننا دائماً ندخل في مشاريع مشتركة مع الناس والأقطار التي تعرف ماذا نفعل .. إننا لا نخاف من التعلّم من الناس الأفضل منّا ..

ليس لدى الشعب السعودي أيّة عقد .. نريد ان نتعامل مع الآخرين .

وهنا عرض الملك فهد أن يرسل الى تشيني بعض اشرطة الفيديو التي تصف هذا التحوّل ، كما شجّع تشيني على العودة ليرى بنفسه الإنجازات على الأرض .

ومضى الملك فهد قائلاً انه ضحك من التقارير التي تقول ان معظم دخل النفط السعودي يذهب الى الأسرة المالكة . وقال : قرات مرة انني املك دخلاً سنوياً مقداره اربعون بليون دولار ، مع ان كل دخل البلاد اربعون بليون دولار فقط . تقال اشياء كثيرة منافية للعقل ، لكنني لا اكترث بما يقال في الخارج . ما اكترث به هو رفاه الشعب السعودي . إننا لا ندّعي اننا من سلالة مقدّسة ، فلسنا سوى اسرة من الشعب السعودي ، إننا نؤمن بربنا ، ونؤمن بانه يعرف الحقيقة ، وبانه سيهدينا .

« وختاماً ، اريد ان اشكر الرئيس ، ونائب الرئيس ، وحكومته ، ومجلسي الكونغرس ، وانت شخصياً ، فقد جئتَ إلينا بهدف واحد ، وهو مساعدة الشعب السعودي ، وآمل ان تزول هذه المشكلات في جزئنا من العالم ، وانا مدين لكم بزيارة الى الولايات المتحدة ، واتمسّك بها » .

قال تشيني ، ان الرئيس متلهف لزيارة الملك لأميركا ، واضاف : سيكون إجتماعاً تاريخياً حقيقياً ! .

ردّ فهد : لا شكّ في ذلك ! .

قال الوزير الأميركي انه سيعود الى واشنطن فوراً لإطلاع الرئيس على هذا الحديث ، و « سوف يعمل الجنرال شوارسكوف مع مسؤوليكم لوضع التفاصيل ، لاننا سنترك خلفنا فريقاً » .

وافق فهد قائلاً إنه امر جيّد ان تتركوا فريقاً ، فكلما تمّ العمل بشكل اسرع كان افضل ، وكلّما قلّ ما نعطيه لوسائل الإعلام كان ذلك افضل .

ردّ تشيني : سوف انقل الخبر الى الرئيس ، وسوف يبدأ بتحريك القوات فوراً .

إنتهى اللقاء وعاد تشيني الى غرفته ، وهناك قال لمساعديه : لقد دعانا السعوديون ، ثم إتصل بالرئيس الذي كان يجتمع مع رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر .

قال تشيني : لقد وافق الملك فهد على نشر القوات .

وطلب تشيني رسمياً موافقة الرئيس على البدء في نقل القوات .

قال بوش الذي إستمع الى الخبر السعيد : إنني موافق تماماً .

إتصل تشيني ايضاً مع باول ليخبره بالموافقة على البدء بعملية نشر القوات ، وقد فوجىء الأخير بسماعه خبر موافقة السعوديين .

... وقبل ان يغادر تشيني السعودية في اليوم التالي ، اجتمع مع الأمير بندر ـ السفير السعودي في واشنطن ـ ووالده وزير الدفاع ، الأمير سلطان ، لإستعراض الأمر ، وكان لدى بندر معلومات حصل عليها من شبكته ، وقال : إن صديقي كيسنجر وكراو يتكهنان بالفشل . واضاف بأن الأمراء السعوديين قضوا الليل باكمله في مناقشة الموضوع .

وواصل بندر حديثه قائلاً : إسمع ، ليس هنالك ايّ تراجع عن القرار ، إنّها صفقة ثابتة ، ليس فقط لأن الملك قال ذلك .

واقترح بندر ان يحاول الأميركيون إخفاء عمليّة نشر القوات ، واقترح ان يعلن البلدان انّها مناورة مشتركة . إن صدام ليس مجنوناً ، إنّه ثعلب وشرير ، لكن دعونا نستخدم بعض اساليبه ، فلا نعلن عمّا سنفعل .

واضاف بانه قلق جداً إزاء اوّل مجموعة تصل ، فسوف يكون عدد الجنود قليلين جداً ، لا يستطيعون ان يوفّروا ايّ نوع من الدفاع .. الا يستطيعون إخفاء ما يفعلون حتى يكون هنالك قوات كافية للدفاع عن المملكة ؟ .

أجاب تشيني انه لا يعرف كيف يمكن عمل هذا .. فالرئيس لا يستطيع ان يضلّل الشعب الأميركي ، وبندر يعرف ذلك . وكان هذا القرار كبيراً جداً بالنسبة للرئيس وافضل فرصة للإعلان عنه بصراحة . وإذا لم يفعل ، فإن الخبر سيتسرّب وسيقضى على الرئيس .

وقال تشيني مذكّراً بندر : إنك تعرف النظام الأميركي . إقتراحك لن ينجح .

ردّ بندر : إن هذا مجرّد تكتيك ، دعونا نمثّل دور حيوان الصحراء الميت ثم ننهض .

وبعد المزيد من النقاش ، إتفق الجانبان على تاخير ايّ إعلان عن نشر القوات الى ان تصبح اول القوات فعلاً على الأرض في السعودية ، صباح الأربعاء في الولايات المتحدة ، بعد ظهر ومساء الأربعاء في السعودية .

حين إتّصل شوارسكوف بالجنرال الكبير في وزارة الدفاع السعودية لبدء تنسيق نشر القوات ، طلب الجنرال السعودي بإعادة فتح المناقشات والحديث حول ما إذا كانت الولايات المتحدة سترسل القوات اصلاً . وشعر شوارسكوف بالقلق إزاء إحتمال إلغاء الدعوة ـ دعوة القوات الأميركية ـ فقال للجنرال السعودي انه يعرف ان الأمر تقرّر وان من المفترض ان يبدأوا نشر القوات فوراً ، فقال السعودي متشككاً انه سيتاكّد من الأمر .. وفعلاً قام بذلك ثم عاد الى شوارسكوف مندهشاً جداً ! .

.. طلب الملك فهد ان يوضّح الرئيس بوش في ايّة تصريحات علنيّة بان السعوديين هم الذين طلبوا التواجد الأميركي ، وقد اكّد له شوارسكوف ان تلك النقطة سترد في الخطاب (الذي سيلقيه بوش بشان نشر القوات الأميركية في السعودية) .

.. (في وقت لاحق) تمّ إيفاد ضابط « السي آي ايه » بات لانغ لإطلاع الأمير بندر في مكان إقامته الفخم في فرجينيا على آخر الآراء والتطورات ، وقام رجال الكوماندو البريطانيون السابقون ، والذين يتولون حراسة الأمير شخصياً ، بمرافقة لانغ الى غرفة ذات ديكور مزخرف ، حيث علّق خارطة للمنطقة ، واخذ لانغ يتحدّث طوال ساعة وبالتفصيل عمّا حدث خلال غزو الكويت ، وكيف ان صدام يقوم بحشد نفس القوّة من خيرة الفرق الثمانية على الحدود السعودية .

وصف لانغ كيف ان حوالي ٨٠٠ دبابة من طراز تي ٧٢ تقف على خط المعركة ويمكن ان تتحرّك بلا معيق الى شرق السعودية ، وتضاعف النجاح في السيطرة على الكويت . وقال لانغ : إننا عاجزون عن منعها .

قال بندر : يا إلهي ! يا إلهي ! هل يعرف العراقيون هذا ؟ هل يدرك صدام انه يستطيع إجتياح السعودية بهذه السهولة ؟ .

اجاب لا نغ : اعتقد انهم يشكّون في ذلك ، لكنهم لا يعرفونه .

(تطوّرت الأوضاع واصبح هدف القوات الأميركية إخراج القوات العراقية من الكويت .. وبعد لقاء طارق عزيز وبيكر في جنيف في التاسع من يناير) طار وزير الخارجية بيكر الى السعودية ، ليجتمع مع الملك فهد .. وبناء على الإتفاقية السريّة مع الولايات المتحدة ، كان على فهد ان يعطي موافقته على ايّة عمليّة عسكرية هجومية يمكن ان تُشنّ من بلاده . وقد ذهب بيكر للحصول على تلك الموافقة التي اعطاها فهد إيّاه بسرعة ، ولم يطلب الملك إلاّ شيئاً واحداً : إشعاره بالحرب قبل البدء بها .

وعد بيكر بأن ينقل الخبر شخصياً الى الأمير بندر في واشنطن قبل ايّ هجوم ، واتفقا على وجوب العمل على ترتيب إتصالات حذرة جداً بين بندر في واشنطن وفهد في السعودية ، حتى لا يحصل اي تسريب ، وحتى لا يقلقا إزاء بثّ الرسائل او العثور على هواتف مامونة ، رتّب فهد وبندر طريقة بإستخدام كلمة رمزيّة « سليمان » وهو إسم موظف لدى الأسرة المالكة عندما كان بندر طفلاً .. فإذا ذكر بندر كلمة « سليمان » في مكالمة هاتفيّة مع الملك فإنّ ذلك يعني الحرب .

.. وفي ذلك الصباح (صباح ١٦ يناير) ، قام بيكر بإستدعاء بندر الى وزارة الخارجية ليقول له ان العمليّة ستبدأ في تلك الليلة : السابعة مساء بتوقيت واشنطن ، والثالثة صباحاً بتوقيت السعودية .

إتّصل بندر مع الملك فهد ، وبعد ان تحدثا لبضع لحظات ، قال بندر وهو يحاول ان يجعل الأمر وكانّه كخاطرة خطرت على باله : إن صديقنا القديم سليمان سيحضر في الثالثة صباحاً ، وسوف ارسله ، سيصل الى هناك في الثالثة صباحاً .

إندهش بندر لأن القوات الأميركية والمتحالفة معها إستطاعت تحقيق المفاجاة ، وقد إستنتج ان سبب ذلك ربما يكون لأن الرسالة الأميركية لصدام كانت مختلطة ومشوشة على مرّ الشهور ، ولم يكن صدام قادراً على قراءة نوايا بوش ، كما شعر بندر ان الحقيقة المثيرة للضحك تتمثّل في ان الحرب قد فرضها سوء فهم ثقافي ! .

نقلا عن كتاب « القادة » ، ترجمة محمود برهوم ، صادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت

خالد بن سلطان
وصراع الديكة

العائلة المالكة في بلادنا متفقة على ان هيمنتها على الناس مطلقة ، وسيادتها على الآخرين شاملة .. لكن حدّة الصراع بين أجنحتها يخفّ ، اذا ما تعرّضت سيادتها للخدش أو الخطر .

الامير خالد بن سلطان ، كان نقيا في القوات المسلّحة ، وجد نفسه بين ليلة وضحاها قائد القوات العربية والاسلامية ، وصوّرته الصحافة ووسائل الاعلام على انه الرجل الثاني في القيادة العسكرية بعد شوارسكوف .. وقد أدّى استهجان القادة العسكريين العرب لوجوده رئيسا عليهم ، ورفضهم الانصياع لأوامره ، سبّب توترات ، ظهرت حينما عزلت مصر قائد جيشها في السعودية . وقد قرّر الملك فهد مؤخراً ، إبعاد الامير خالد عن القيادة ، ليتفرّغ الى المهمة المحببة لكل امير وهي التجارة من وراء ظهر الدولة .

لقد كان الامير مسؤولا مباشرا عن قيادة مسرح العمليات ، وهي مهمة اعتبرت غير قتالية وتهتم بشؤون تموين الجيوش وتوفير المساكن والطعام ووضع قواعد لايصال التموين للقوات المنتشرة في الصحراء السعودية .

ويقال ان الامير حقق ثروة طائلة من خلال إشرافه على غرفة العمليات ، وكاد في احدى (بطولاته) ان يتسبب في سوء تفاهم مع الامريكيين . ولأن البلاد احتضنت نحو نصف مليون مقاتل ، فان مهمة التموين وايجاد المساكن وتوفير الاحتياجات كالملابس والامتعة ووسائل الترفيه ، فضلا عن الاكل ، كانت مهمة شاقة وعويصة ، لكنها في ذات الوقت كانت مربحة .

وتقول انباء ان الامير حقق ثروات طائلة من هذه العملية حيث قام بتسجيل شركة وهمية يملكها تتولّى شراء المواد او استيرادها ، ثم يقوم الامير ببيعها على الدولة بفارق في السعر جدّ بسيط ، هو عبارة عن خمسة ملايين ريال يوميا ، مما أدخل في خزينته ثروات طائلة . وفي احدى المرات اراد الأمير خالد إرساء عقود ايجار لوحدة قتال امريكية على مناطق مسجلة باسمه وبسعر مضاعف ، مما حدا بالاميركيين البحث بشكل مستقل عن وحدات اخرى ، وهي قضية اشتهرت في حينها كثيرا .

وكان الامير خالد يظهر دوريا على شاشة التلفزيون ومن خلال وسائل الاعلام بجوار الجنرال شوارسكوف ، وكانت تلك الوسائل تعطي انطباعا بان الامير هو الرجل الثاني في القيادة العسكرية . وسبب اندفاع الامير وراء الشهرة الى اطلاق تصريحات مخجلة امتنعت الصحف المحلية عن نشر كثير منها ، جاء في أحد تصريحاته ان (القوات المسلحة السعودية تستطيع وحدها اجتياح العراق ، وأن الجنرال الأميركي شوارسكوف لم يكن يستطيع أن يخرج عن طاعة أوامره) ! ! .

وبعد حرب الخليج وجلاء معظم القوات الامريكية ، وانخفاض بريق الاعلام الذي كان يحيط بالامير خالد .. وجد الأخير المجال مفتوحا لتحقيق طموحات شخصية على صعيد المؤسسة العسكرية .. وكان الامير يطمح لأن يصبح نائبا لأبيه وزير الدفاع ، وهو ما تعارض مع مصالح الامراء الشبان ، ومصالح عمه نائب وزير الدفاع عبد الرحمن بشكل خاص .. ومهمة نائب وزير الدفاع تعنى في الحقيقة رئاسة الوزارة ، لانشغال الامير سلطان بمهمات سياسية من جهة ، ولمرضه وعجزه من جهة اخرى .. وقد سعى الامير عبد الرحمن الى حشد تأييد لموقفه المعارض لطموحات الامير خالد ، وتحالف مع امراء شبان في القوات المسلحة ، كما حشد تأييد كبار الضباط وهيئة الاركان الذين كانوا منزعجين من الصعود الصاروخي للامير خالد بشكل يتجاوزهم جميعا ، وعدم مراعاة الكفاءة والرتب العسكريّة .

هذا الضغط دفع الملك الى عزل الامير او على رواية اخرى دفع الامير الى الانسحاب والاستقالة مفضلا المبيت على وسائد الثناء والمجد الذي احيط به أثناء أزمة الخليج .. ولم ينس الملك وهو يزيح الامير ان يرقيه الى مرتبة فريق اول حتى لا يعطي لهيئة الاركان او كبار الضباط شعورا بأنهم يستطيعون ان يفرضوا على الملك قرارا او رأيا في المستقبل .

هذه حكاية الامير التي تكشف ان الهيمنة على الناس وتجاوز كل القواعد والاعراف مسألة مقبولة ، ولكن تجاوز حق امير كبير لا يقبل الغفران ، فبسبب ذلك تتغيّر التحالفات وتتدحرج الرؤوس . ولكن كان حريا بالملك ان يتدخل لينصف المؤسسة العسكرية السعودية التي شعرت بالغبن من تعيين الامير وتجاوز هيئة الاركان التي لا يصغر عمر احدهم عن الستين ، قضاها في بناء الجيش ، ونال أعلى المراتب بتعبه وجهده .. كما كان حريا بالملك ان يرفض المحاباة على حساب الكفاءات الوطنية ، لأن الناس قد يكونون اخلص لوطنهم من مجموعة التجار الذين لا يهدفون الا لجمع الاموال والارتزاق على حساب الدولة .

الأخيرة